وزارة التعلـــــيم العـــالي والبـــحـــث العلـــمي
جـــامعـــــة محمـــــد خيضـــر- بـــــسكرة-
كليـــة الحقـــوق و العلـــــوم السياسيـــة
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

محددات البيئة الداخلية وتأثيرها على السلوك الإنتخابي:
دراسة لأنموذج
الإنتخابات التشريعية والمحلية 2007 بالوادي

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية
تخصص: سياسة مقارنة

إعداد الطالب: كيم سمير

إشراف الدكتور: فرحاتي عمر

أعضاء لجنة المناقشة:

د. لعجال أعجال محمد الأمين	أستاذ محاضر –أ–	جامعة بسكرة	رئيسا
د. فرحاتي عمر	أستاذ محاضر –أ–	جامعة بسكرة	مشرفا ومقررا
د. زياني صالح	أستاذ محاضر –أ–	جامعة بـــاتنة	عضوا ممتحنا
د.ناجي عبد النور	أستاذ محاضر –أ–	جامعة عـــنابة	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية:
2009- 2010 م

ABBYY PDF Transformer 2.0 Click here to buy www.ABBYY.com

مقـــــدمـــــــة

يعتبر النظام الديمقراطي اليوم أحد السبل الكفيلة لتأسيس قيم المواطنة والفعالية الوظيفية، وهذا بالنظر لإحتواءه على مجموعة من المؤسسات والآليات متمثلة في الإنتخابات والتداول على تولي المناصب العامة والسلطة،إستقلالية القضاء...،وهو ما يضمن تمتع المواطن بحقوقه السياسية والمدنية.

وتعد المشاركة السياسية أحد أبرز الحقوق السياسية التي تسعى من خلالها النظم الديمقراطية إلى دمج ومشاركة أفراد المجتمع في عملية صنع القرارات السياسية، وكذا ممارسة الجماهير ضغوطا على صانع القرار لإتخاذ سياسات تخدم الصالح العام، وتختلف مستويات المشاركة السياسية تبعا لطبيعة النظام السياسي القائم. وللمشاركة السياسية العديد من الآليات وأبرزها التصويت في الإنتخابات، حيث يعتبر التصويت الشكل الرئيسي من أشكال المشاركة السياسية،وذلك بالنظر للوظيفة الحيوية للإنتخاب حيث يعتبر مقياسا لشرعية الهيئة الحاكمة من جهة، ومعبرا عن إندماج مجتمعي في المنظمة السياسية من جهة أخرى.

إنطلاقا من هذا ظهرت العديد من الدراسات التي تناولت العملية الإنتخابية، حيث تطور علم إجتماع الإنتخابات الذي يهتم بدراسة العملية الإنتخابية، بإعتبار أن عناصرها تمثل كائنات إجتماعية،كما أدى تطور هذا الحقل إلى الإهتمام بالسلوك الإنتخابي.

فقد بدأ الإهتمام الحقيقي بالسلوك الإنتخابي مع ظهور المدرسة السلوكية،التي إعتبرت السلوك السياسي وحدة للتحليل ، حيث تم إعداد مجموعة من الدراسات أدت إلى وجود معلومات وإحصائيات هائلة بشأن السلوك الإنتخابي، من خلال دراسة طبيعة هذا السلوك وأهم العوامل المؤثرة فيه.

ABBYY PDF Transformer 2.0 Click here to buy www.ABBYY.com

في هذا الإطار تم تطوير العديد من المقاربات والمفاهيم الذهنية لتحليل عمل النظام السياسي، الذي يتفاعل في بيئة داخلية وأخرى خارجية، من هنا زاد الإهتمام بمفهوم البيئة الداخلية التي تعبر عن مجموعة من الأنساق الفرعية المتفاعلة، حيث تؤثر وتتأثر بالنظام السياسي،ومن رواد هذا الإتجاه دافيد إيستون DAVID EASTON وجابرئيل ألموند G.ALMOND.

بالنظر للطبيعة البشرية للسلوك الإنتخابي فقد تعددت النماذج النظرية المفسرة له، وأبرز هذه النماذج ذلك الذي يهتم بالبعد البيئي للسلوك الإنتخابي، لذا سيتم من خلال هذه الدراسة تحليل العلاقة بين السلوك الإنتخابي والبيئة الداخلية للنظام السياسي السائد.

إن دراسة السلوك الإنتخابي تقتضي إجراء دراسات إمبريقية وميدانية، بناء على ذلك سيتم الكشف عن أهم عوامل البيئة الداخلية المؤثرة على السلوك الإنتخابي في الجزائر من خلال دراسة نموذج الإنتخابات التشريعية والمحلية2007 بولاية الوادي ، خصوصا مع تنامي أزمة المشاركة السياسية التي تجسدت من خلال العزوف الإنتخابي ، حيث شهدت الإنتخابات التشريعية والمحلية الأخيرة العديد من المظاهر الأزموية المعبرة عن حالة اللاإستقرار التي يعيشها النظام السياسي الجزائري من خلال العملية الإنتخابية.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من خلال مايلي:

ABBYY PDF Transformer 2.0 Click here to buy www.ABBYY.com

1-الأهمية العلمية:

- دراسة وتحليل العملية الإنتخابية بإعتبارها أهم مقومات الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي.

- دراسة الإنتخابات تتيح الكشف عن مدى إستقرار العلاقة بين المجتمع والنظام السياسي.

- دراسة البيئة الداخلية للنظام السياسي وبيان مجموعة التفاعلات بين الأنساق الفرعية المشكلة لها وتأثيرها على السلوك الإنتخابي.

- إبراز مختلف العوامل السياسية والإقتصادية والقانونية والإجتماعية وتأثيرها على مستوى المشاركة الإنتخابية.

- تحليل عوامل العزوف عن المشاركة الإنتخابية.

- إن ضبط العوامل المؤثرة في السلوك الإنتخابي تتيح إمكانية التعرف على إتجاهاته والتنبؤ بطبيعته.

2-الأهمية العملية:

أ: التعرف على عوامل البيئة الداخلية المؤثرة على مستوى المشاركة الإنتخابية تجعل النظام السياسي يقوم برسم سياسات تتوافق مع المطالب المجتمعية مما يرفع مستوى المشاركة.

ب: إيجاد آليات كفيلة بالقضاء على ظواهر العزوف الإنتخابي ومظاهر الإغتراب السياسي.

ج: إمكانية إستفادة النظام السياسي من نتائج الدراسة لتحفيز عوامل البيئة الداخلية ذات التأثير الإيجابي على السلوك الإنتخابي، وتفادي العوامل ذات التأثير السلبي.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- رصد العوامل السياسية والقانونية والإجتماعية والإقتصادية للبيئة الداخلية وبيان مدى تأثيرها على مستوى المشاركة الإنتخابية في الجزائر من خلال دراسة للإنتخابات التشريعية والمحلية2007 بولاية

ABBYY PDF Transformer 2.0 Click here to buy www.ABBYY.com

الوادي، وهذا بالنظرإلى مجموعة من المتغيرات التي ميزت هذه المحطة الإنتخابية ومإرتبط بها من ظروف سياسية وإجتماعية وإقتصادية.

- تحليل دوافع التغيب عن العملية الإنتخابية وتأثيرها على البناء المؤسساتي للدولة،على إعتبار أن العملية الإنتخابية هي من أهم أوجه المشاركة الشعبية في النشاط السياسي.

مبررات إختيار الموضوع:

تتجلى مبررات إختيار هذا الموضوع في مبررات ذاتية وأخرى موضوعية:

المبررات الذاتية:

- الإهتمام الشخصي بالموضوع والرغبة في دخول مجال البحث في مجال الدراسات الإنتخابية.

- طبيعة التخصص:السياسة المقارنة،حيث تعد الدراسات الإنتخابية أحد مجالات البحث الجديدة في السياسة المقارنة.

المبررات الموضوعية:

-قلة الدراسات الأكاديمية الجزائرية في مجال العلوم السياسية التي تتعلق بتأثير عوامل البيئة الداخلية للنظام السياسي على السلوك الإنتخابي.

-الرغبة في الكشف عن مدى مشروعية النظام السياسي.

-العمل على الإستفادة من نتائج الدراسات المرتبطة بالسلوك الإنتخابي،بهدف إيجاد الطرق الكفيلة لترشيده وعقلنته.

ABBYY PDF Transformer 2.0 Click here to buy www.ABBYY.com

الدراسات السابقة:

إن إستعراض البحوث والدراسات السابقة حول الموضوع قد تفيد الباحث في بناء أساس منهجي سليم لموضوعه،وكذا إضافة قيمة معرفية جديدة في الموضوع المدروس، وعليه سيتم إستعراض بعض الدراسات التي إهتمت بموضوع السلوك الإنتخابي ومنها:

1- **دراسة أمينة رأس العين:** وهي عبارة عن مذكرة ماجستير في الإعلام والإتصال بجامعة الجزائر أجريت سنة 2003، وجاءت تحت عنوان :السلوك الإنتخابي والإتصال دراسة ميدانية وصفية لعينة من الناخبين في الجزائر خلال الإنتخابات الرئاسية 1999،وجاءت إشكالية الدراسة كمايلي: ماهي العوامل التي حددت سلوك الناخبين خلال الإنتخابات الرئاسية1999وماهي المكانة التي إحتلها الإتصال من بين جملة تلك العوامل؟

ويلاحظ أن هذه الدراسة ركزت على عنصر الإتصال وأثره في السلوك الإنتخابي.وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- دور الإنتماء الجهوي في تحديد السلوك الإنتخابي.
- أنه لا توجد علاقة كبيرة بين متابعة وسائل الإعلام والمشاركة الإنتخابية.
- التأثير المحدود للحملة الإنتخابية على الدفع نحو المشاركة الإنتخابية.

2- دراسة بارة سمير: وهي عبارة عن مذكرة ماجستير في العلوم السياسية بجامعة الجزائر أجريت سنة 2007، وجاءت تحت عنوان أنماط السلوك الإنتخابي والعوامل المتحكمة دراسة ميدانية لطلبة كلية الحقوق بجامعة مولود معمري تيزي وزو.حيث إستهدفت هذه الدراسة توضيح مختلف الأنماط التي يأخذها السلوك الإنتخابي وفقا للعوامل المتحكمة فيه،وقد ركزت على مجموعة من العوامل أهمها: الثقافة السياسية، النظام الإنتخابي،الظروف الإجتماعية.وقد توصلت هذه الدراسة إلى مايلي:

ABBYY PDF Transformer 2.0 Click here to buy www.ABBYY.com

- التأثر اللامتماثل للسلوك الإنتخابي بالتنشئة السياسية والحملات الإنتخابية والظروف الإجتماعية والإقتصادية.

- يأخذ السلوك الإنتخابي عدة أنماط تتمثل في: التصويت العقلاني، التصويت اللاعقلاني، الإمتناع العقلاني والإمتناع اللاعقلاني.

أما هذه الدراسة تختلف عن هذه الدراسات كونها ستركز على العلاقة بين عوامل البيئة الداخلية للنظام السياسي والسلوك الإنتخابي، إضافة أنها ستركز على مجموعة من المتغيرات الرئيسية متمثلة في الولاء القبلي والأداء المؤسساتي كمحددات للسلوك الإنتخابي، كما أن الجانب الميداني للدراسة سوف يضفي عليها الطابع الإمبريقي من خلال الإستعانة بعينات تمثيلية.

إشكالية الدراسة:

بالنظر للأهمية التي تمثلها العملية الإنتخابية بإعتبارها أحد مؤشرات تطور وكفاءة النظم السياسية، وبإعتبارالسلوك الإنتخابي هو وليد مجموعة من التفاعلات التي تحدث بين مختلف الأنساق الفرعية للبيئة الداخلية، فإن إشكالية الموضوع تتمثل فيمايلي:

ماهي حدود تأثير عوامل البيئة الداخلية للنظام السياسي على السلوك الإنتخابي في الجزائر على ضوء الإنتخابات التشريعية والمحلية 2007 ؟

لتحليل هذه الإشكالية وتبسيطها نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

-ماهي المستويات المفاهيمية والنظرية لدراسة السلوك الإنتخابي؟

-ماهو دور البيئة الداخلية في تحليل العوامل المتحكمة في السلوك الإنتخابي؟

- كيف يمكن تفسير السلوك الإنتخابي في تشريعيات ومحليات 2007 عبر عينة من الناخبين الشباب بقمار ولاية الوادي؟

ABBYY PDF Transformer 2.0 Click here to buy www.ABBYY.com

فرضيات الدراسة:

إنطلاقا من الإشكالية المطروحة، تهدف الدراسة إلى إختبار الفرضيات الآتية:

- كلما إختلت قدرة النظام السياسي في كسب ثقة المواطن كلما زاد مستوى المقاطعة الإنتخابية.
- كلما زادت الفعالية التنظيمية للعملية الإنتخابية كلما زاد مستوى المشاركة الإنتخابية.
- كلما تراجعت الحركية السوسيو إقتصادية للنظام السياسي كلما زاد مستوى المقاطعة الإنتخابية.

الإطار المنهجي: تفرض طبيعة الدراسة إستخدام مزيج من الأدوات المنهجية بداية بالمنهج و مجموعة من الإقترابات النظرية، إضافة إلى عدة أدوات تتعلق بالدراسة الميدانية.

أ- **المنهج المعتمد:** لقد تم الإعتماد في هذه الدراسة على منهج دراسة الحالة الذي يقوم على أساس التعمق في دراسة وحدة من الوحدات، وذلك بقصد الوصول إلى تعميمات علمية تتعلق بالوحدة المدروسة، وهومايتناسب مع موضوع هذه الدراسة حيث تم دراسة السلوك الإنتخابي من خلال حالة الإنتخابات التشريعية والمحلية2007 بولاية الوادي.

ب: الإقترابات النظرية: تقتضي دراسة تأثير عوامل البيئة الداخلية للنظام السياسي على السلوك الإنتخابي إستخدام عدة إقترابات نظرية أبرزها:

1-المقاربة النسقية:

التي تقوم على أن النظام السياسي يتشكل من بيئة داخلية وخارجية وكليهما يؤثر في النظام السياسي،ويمكن الإستعانة بهذه المقاربة في دراستنا من خلال:أن السلوك الإنتخابي يوجد ضمن منظومة ديناميكية متفاعلة مع مجموعة من العوامل المشكلة للبيئة الداخلية للنظام السياسي.

2- سيتم من خلال هذه الدراسة الإعتماد على مجموعة من النماذج النظرية التي حاولت تفسير السلوك الإنتخابي(النموذج البيئي، النموذج النفسي، نموذج الإختيار العقلاني)غير أن هذه الدراسة ستقوم على مقاربة توفيقية تكميلية تضم مختلف الأبعاد التحليلية للسلوك الإنتخابي.

ABBYY PDF Transformer 2.0 Click here to buy www.ABBYY.com

ج- أدوات الدراسة:

1- الإستبيان: الذي يعد طريقة علمية لتجميع معلومات عن أشخاص بسؤالهم بطريقة مباشرة أسئلة تتعلق بالظاهرة المراد دراستها،كما يفيد في التعرف على الظروف والأحوال ودراسة المواقف والإتجاهات والآراء، وحسب موضوع الدراسة فقد تم تصميم إستبيان يستجيب لمتغيرات الدراسة النظرية، تم توجيهه لعينة من الناخبين الشباب ببلدية قمار ولاية الوادي.

تجدر الإشارة إلى أنه تم ملء كل الإستمارات في الميدان عن طريق المقابلة الشخصية للمستجوب، بعد ذلك تم تفريغ البيانات بواسطة جهاز الحاسوب، وتحليلها بإستعمال برنامج إحصائي خاص هو: SPSS(برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الإجتماعية) فتم الحصول على التكرارات والنسب، التي تساعد الباحث في دراسة الإرتباط بين متغيرات الدراسة والسلوك الإنتخابي.

2- عينة الدراسة:

بالنظر إلى طبيعة الدراسة المرتبطة بجانب ميداني فقد تم الإعتماد على عينة تمثلت في مجموعة من الناخبين الشباب ببلدية قمار ولاية الوادي، وقد كانت العينة من النوع غير العشوائي(قصدية) وقد تم إختيار فئة الشباب لإعتبار هذه الفئة تشكل نسبة معتبرة من التركيبة الديمغرافية للمجتمع الجزائري، مما يجعلها جديرة بالدراسة.

وقد تم إختيار بلدية قمار بولاية الوادي لأنها الأقرب جغرافيا، إضافة إلى أن الإعتماد على عينة من سكان إحدى البلديات لدراسة السلوك الإنتخابي تكون أقل تعرضا للأخطاء، وهذا بالنظر لأن سكان البلدية الواحدة لايختلفون عن بعضهم البعض كثيرا من حيث إتجاهاتهم تجاه المشاركة الإنتخابية، وهو ما يحقق التجانس داخل مجتمع الدراسة، ويمكن من الوصول إلى نتائج دقيقة.

ABBYY PDF Transformer 2.0 Click here to buy www.ABBYY.com

تقسيم الدراسة:

لمعالجة الإشكالية المطروحة ولتغطية الفرضيات في مستوى التحليل تم الإعتماد على خطة تضمنت شقين:

الشق النظري:

يحتوي على فصلين: يمثل الفصل الأول الإطار المفاهيمي والنظري للموضوع(السلوك الإنتخابي) وينقسم إلى ثلاث مباحث:إهتم المبحث الأول بالمفاهيم التحليلية الخاصة بدراسة السلوك الإنتخابي (البيئة الداخلية للنظام السياسي، المشاركة السياسية، المشاركة الإنتخابية) ،أما المبحث الثاني فقد تضمن مقاربة مفاهيمية للسلوك الإنتخابي من خلال تتبع الإهتمام الأكاديمي بهذا الموضوع إلى تحديد مفهومه، وصولا إلى ضبط مفهوم الإمتناع الإنتخابي.أما المبحث الثالث فقد تم تخصيصه لإستعراض النماذج النظرية المفسرة للسلوك الإنتخابي(النموذج البيئي، النموذج النفسي، نموذج الإختيار العقلاني).

أما الفصل الثاني فقد تضمن الدراسة التحليلية لتأثير عوامل البيئة الداخلية على السلوك الإنتخابي، وبدوره تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث:خصص المبحث الأول لدراسة محددات البيئة السياسية المؤثرة على السلوك الإنتخابي(التنشئة السياسية، الثقافة السياسية، أداء المؤسسات السياسية)، أما المبحث الثاني فيتناول محددات البيئة القانونية المؤثرة على السلوك الإنتخابي(طبيعة النظام الإنتخابي، الإدارة الإنتخابية) أما المبحث الثالث فيهتم بدراسة محددات البيئة السوسيوإقتصادية وتأثيرها على السلوك الإنتخابي.

الشق الميداني: تضمن فصل واحد تم التطرق فيه للدراسة الميدانية للسلوك الإنتخابي في تشريعيات ومحليات 2007 عبر عينة من الناخبين الشباب ببلدية قمار ولاية الوادي، وقد تضمن ثلاث مباحث: خصص المبحث الأول للإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية المتعلقة بالإستبيان وكذا خصائص عينة الدارسة، أما المبحث الثاني تعلق بمحددات المشاركة الإنتخابية عبر عينة الدراسة(المحددات السياسية، المحددات التنظيمية والقانونية، المحددات السوسيوإقتصادية)، في حين تضمن المبحث الثالث محددات المقاطعة الإنتخابية عبر عينة الدراسة(المحددات السياسية، المحددات التنظيمية والقانونية، المحددات السوسيوإقتصادية).

لقد أثار موضوع المشاركة الإنتخابية إهتماما لدى الباحثين في علم السياسة والإجتماع السياسي، كونها أحد أبرز مجالات المشاركة السياسية، التي تتم في إطار محددات وضوابط تفرضها بيئة النظام السياسي السائد.

بناء على ذلك سيتم من خلال هذا الفصل معالجة أبرز المفاهيم والأطر النظرية المرتبطة بدراسة السلوك الإنتخابي، وذلك وفقا لثلاث مباحث:يتناول المبحث الأول المستويات المفاهمية لتحليل السلوك الإنتخابي، حيث سيتم تحليل أهم المفاهيم المرتبطة بدارسة السلوك الإنتخابي: البيئة الداخلية للنظام السياسي ،المشاركة السياسية،المشاركة الإنتخابية.

في المبحث الثاني سيتم تحليل مفهوم السلوك الإنتخابي ، وفي المبحث الثالث إستعراض أهم النماذج النظرية المفسرة للسلوك الإنتخابي.

المبحث الأول: المستويات المفاهيمية لتحليل السلوك الإنتخابي

المطلب الأول:مفهوم البيئة الداخلية internal environment

يقوم التحليل السياسي على منطق تعدد عوامل التفسير وتباين أوزانها النسبية، بناء على ذلك فإن تحليل الظاهرة السياسية أو الحدث السياسي يتطلب الرجوع إلى العديد من العوامل الإقتصادية والثقافية والإجتماعية والإستراتيجية...الخ.

حيث هناك ثلاثة أطر أساسية: **levels of analysis** لتحليل مستويات تفاعل الظاهرة من الزاوية المكانية:

أ الإطار المحلي للظاهرة السياسية:

فهو الإطار الذي تنبع منه الظاهرة أو يقع في إطاره الحدث السياسي، وهو نطاق وخصوصية الظاهرة السياسية ويشكل البيئة الداخلية له، وهو بالغ الأهمية تحليليا في فهم أي ظاهرة أو حدث سياسي.

ب الإطار الإقليمي للظاهرة السياسية:

الذي ينتسب إليه الإطار المحلي ويؤثر فيه بدرجات متفاوتة وقد يكون بالغ الأهمية "البيئة الإقليمية".

ج الإطار العالمي للظاهرة السياسية:

وهو الإطار الكلي الذي تحدث أو من المفترض أن تحدث في ظله الظاهرة السياسية.[1]

يتضح مما سبق أن الإطار المحلي للظاهرة السياسية يعد ذو أهمية بالغة في تحليل وتفسير الظواهر السياسية، بالنظر لأن هذا الإطار هو الذي يشكل مجال لتفاعل الظاهرة السياسية مع مختلف الأنساق الداخلية المحيطة بها، من هنا سيتم التركيز على الإطار المحلي للظاهرة السياسية أي البيئة الداخلية.

1- مفهوم البيئة الداخلية:

يشير مصطلح البيئة إلى:" المحيط أو الوسط ، وهي كناية عن مفهوم عام يدل على كافة الظروف والقوى التي تؤثر في المرء عن طريق المنبهات."[2]

يتضح من خلال هذا المفهوم أن البيئة هي تعبير عن كل مايؤثر في الفرد من الوسط الذي يحيط به،أي كل ماهوخارج عن الذات الإنسانية.

وتعني البيئة في دراسات العلوم الطبيعية وعلم الأحياء المحيط الذي تعيش فيه الكائنات الحية، فالبيئة هي المكان الذي يعيش فيه الإنسان وتمثل محيطه الحيوي.[3]

ويطلق هذا اللفظ أيضا للدلالة على مجموعة الظواهر البيولوجية والكيميائية والفيزيائية والإجتماعية التي تمارس تأثيرها من الخارج على الكائنات الحية.[4]

---

[1]- حامد عبد الماجد، مقدمة في منهجية دراسة وطرق بحث الظواهر السياسية. القاهرة:دار الجامعة للطباعة والنشر،2000، ص30-31.

[2]- وضاح زيتون، المعجم السياسي.عمان:دار المشرق الثقافي،2006،ص76.

[3]- عبد الوهاب الكيلاني، موسوعة السياسة.ج01.بيروت:المؤسسة العربية للدراسات والنشر،1995،ص630.

[4]- وضاح زيتون، مرجع سابق،ص78.

يركز هذا المفهوم على مصدر العوامل والمؤثرات التي تشكل في مجملها وسطا مؤثرا على سلوك الأفراد، وعليه فالبيئة هي جميع الظواهر والعوامل الخارجية التي تحيط بالإنسان وتعتبر عاملا محددا لسلوكه.

ويقصد بها في العلوم الإجتماعية الأنظمة المختلفة التي يعيش فيها الإنسان،مثل النظام الإجتماعي والنظام الإقتصادي ونظام القيم، وشبكة التفاعلات في مختلف جوانب البيئة الإجتماعية[1]،أي أنها جزء من المحيط الإجتماعي والثقافي والمادي الموجود خارج النظام السياسي*.

بالإنتقال إلى إستخدامات مفهوم البيئة في مجال علم السياسة، فإنه حسب **بيتر كالفرت** Peter Calvert يحمل مدلولين:

مدلول عام:يتضمن المحيط وما يحتويه.

مدلول خاص: يتضمن المجال الحركي الذي ينشط فيه النظام السياسي.[2]

يلاحظ أن هذا التعريف يركز على المجال الحيوي الذي يقوم من خلاله النظام السياسي بأدائه لوظائفه.

أما بالنسبة لمفهوم البيئة الداخلية فقد إرتبط إستخدامه بالنظريات السلوكية ،خصوصا لدى أصحاب التحليل النسقي والوظيفي،حيث تم توظيف مفهوم البيئة لدى أصحاب التحليل النسقي وعلى رأسهم **دافيد**

[1]- عبد الوهاب الكيلاني، مرجع سابق،ص631.

*: النظام السياسي هومجموعة من القواعد والأجهزة المتناسقة والمترابطة فيما بينها تبين نظام الحكم ووسائل ممارسة السلطة وأهدافها ...للإطلاع أكثر ينظر:إسماعيل علي سعد، علم السياسة وديمقراطية الصفوة .الإسكندرية:دار المعرفة الجامعية،2007،ص153.

[2]- Peter Calvert ; An introduction to comparative politics; London:harvesterwheatsheaf;1993;p27.

إ **يـــستون** David Easton كأداة ذهنية تستخدم لتصور حركة التفاعل بين النشاطات السياسية في النسق السياسي وبين ما عداها من النشاطات الإجتماعية الأخرى.[1]

إن مفهوم البيئة الداخلية عند **دافيد إ يستون** جاء في ثنايا تحليله لآليات عمل النظام السياسي، فحسبه فإن البيئة المحيطة بالنظام السياسي يمكن تقسيمها إلى بيئة داخلية ،بيئة خارجية.

فالقسم الداخلي للبيئة يتضمن الأنساق المرتبطة بالمجتمع الذي ينتمي إليه النظام السياسي إلا أنها منفصلة عن النظام السياسي، وتشمل البيئة الداخلية (الأنساق الداخلية) السلوكات والإتجاهات والأفكار التي يمكن أن نطلق عليها الإقتصاد،البناء الإجتماعي،أو الشخصية...وتمثل هذه المكونات محركات المجتمع في تفاعله مع النسق السياسي.[2]

بناء على ذلك فإن البيئة الداخلية تمثل جميع الأنساق الواقعة في المجتمع المعني، وهي تشكل فيما بينها كلا متداخلا يفرض قيودا وأوضاع معينة يتوجب مراعاتها.

كما أن البيئة الإجتماعية عند إيستون تتضمن عدة مؤثرات على النظام السياسي وتتمثل في:الأنساق الإجتماعية التي تتضمن بدورها النسق الإقتصادي والثقافي والأيكولوجي والبيولوجي والشخصي....ويعتبر النسق الإجتماعي نسقا شاملا لكل نشاطات هذه الأنساق.[3]

بناء على المفهوم الإيستوني للبيئة الداخلية، فإن هذه البيئة تتضمن متغيرات متعددة:سياسية،إقتصادية،إجتماعية،ثقافية تتفاعل مع النظام السياسي ومختلف الظواهر السياسية، حيث تؤثر وتتأثر بها إنطلاقا من فكرة التأثير المتبادل.

في حين أن **غابريال ألموند Gabriel Almond** من خلال تطوير نموذجه البنائي الوظيفي إستخدم عدة مفاهيم:النظام،البيئة،المدخلات، المخرجات.

---

[1]- عادل فتحي ثابت عبد الحافظ ، النظرية السياسية المعاصرة:دراسة في النماذج والنظريات التي قدمت لفهم وتحليل عالم السياسة.الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر،1997،ص177.

[2]-David Easton ; Analyse du systeme politique(traduction:Pierre Rocheron). Paris:armand colin;1974;p23.

[3]- عادل فتحي ثابت عبد الحافظ ، مرجع سابق،ص179.

وفي تفصيله لمفهوم البيئة فقد قسمها إلى:

أ- **البيئة الداخلية:**وتشمل الأبعاد الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، ورأى أن البيئة الداخلية تشمل عاملين مؤثرين هما الأصل العرقي واللغة.

ب- **البيئة الخارجية:** فرأى أن لكل دولة قضايا أساسية تحدد بيئتها الخارجية.[1]

يلاحظ من تحديد ألموند لمختلف عوامل البيئة الداخلية أنه ركز بالخصوص على العوامل الثقافية وتأثيرها على العملية السياسية.

وفي سبيل تأكيده على أهمية عوامل البيئة الداخلية يرى ألموند أن البيئة الداخلية إضافة إلى البيئة الخارجية تعمل على تشكيل القضايا السياسية للدول،فهاتان البيئتان تفرزان مجموعة من المشاكل مثل البطالة والتضخم والنمو الإقتصادي تفرض على النظام السياسي التعامل معها.[2]

وتعرف البيئة الداخلية بأنها تشير إلى الأوضاع الداخلية من أبنية إجتماعية،وأنساق ثقافية وقيمية وتنظيمات سياسية ووسائل الإتصال المختلفة، والمكونات الإقتصادية المختلفة، والوضع الطبقي والحالة الإجتماعية للناس والعلاقة بين الدولة والمجتمع.[3]

من خلال تحليل ماسبق يمكن أن نلاحظ أن جميع التعاريف المقدمة لمفهوم البيئة الداخلية ركزت على مختلف المكونات المشكلة لهذه البيئة، ومنه نخلص إلى أن البيئة الداخلية تمثل ذلك الكل من البنى الإجتماعية والإقتصادية والثقافية والإيكولوجية الذي يشكل مجالا حيويا لعمل النظام السياسي، وهي بذلك تشكل شبكة تفاعلية وترابطية ترتسم من خلالها معالم العملية السياسية.

---

[1]- نصرمحمد عارف، إبستيمولوجيا السياسة المقارنة:النموذج المعرفي-النظرية – المنهج.بيروت:المؤسسة الجامعية للنشر والدراسات والتوزيع ،2002،ص277.

[2]- جابرييل إيه ألموند،جي بنجهام باويل الإبن، السياسة المقارنة إطار نظري (ترجمة:محمد زاهي المغيربي).ليبيا:منشورات جامعة قاريونس،1996،ص53.

[3]- حامد عبد الماجد، مرجع سابق،ص63.

ABBYY PDF Transformer 2.0 Click here to buy www.ABBYY.com

2- المكونات الرئيسية للبيئة الداخلية:

إنطلاقا من كون السياسة نشاط يقوم في بيئة بشرية وفي زمان ومكان معين ، ومن هنا فهي نتاج الإقتصاد والمجتمع....الخ، بناء على ذلك فإن البيئة الداخلية للنظام السياسي تتضمن العديد من العوامل التي ترتبط إرتباطا وثيقا بالسلوك السياسي للأفراد، ويمكن رصد أبرزها كمايلي:

أ-البيئة السياسية:

تتضمن البيئة السياسية العديد من العوامل التي تشكل منبع السلوك السياسي،وأهم هذه العوامل الثقافة السياسية والتنشئة السياسية،حيث تؤكد العديد من الدراسات على أهمية الثقافة السياسية السائدة في المجتمع وأثرها الكبير في الدفع للمشاركة، وما قد ترتبط به هذه الثقافة من تميز سلالي لأفراد ذلك الوسط الإجتماعي.[1]

إضافة إلى متغير الثقافة السياسية فإن عامل التنشئة السياسية يعكس أثره على الفرد داخل مجموعته المتماثلة، فتحت ضغوط داخل المجموعة يمكن التوقع عن سلوكه وسلوك الآخرين في المؤسسات السياسية.[2]

في هذا الإطار تجدر الإشارة أن البيئة السياسية الداخلية المحيطة بالنظام السياسي متعددة العوامل،غير أن التركيز سيكون على العوامل المرتبطة بموضوع الدراسة.

ب- البيئة الإقتصادية والإجتماعية:

فسلوك أفراد المجتمع يتأثر أيضا بطبيعة النظام الإقتصادي السائد، كما أن العلاقات الإجتماعية التي تنمو في مكان ما والتي ترتبط بوسائل إنتاج السلع والخدمات توفر البيئة الإجتماعية للنشاط السياسي،حيث تشتمل البيئة الإجتماعية على محددات أساسية لسلوك المواطنين ومنها:المستوى التعليمي، مكان المعيشة،التقسيمات الإجتماعية.[3]

---

[1]- عبد الغفار رشاد القصبي، التطور السياسي والتحول الديمقراطي:التنمية السياسية وبناء الأمة.
ط 2.القاهرة:مكتبة الآداب،2006،ص325.

[2]- عبد الهادي الجوهري، أصول علم الإجتماع السياسي.الإسكندرية:دار المعرفة الجامعية،1996،ص143.

[3]- المرجع نفسه، ص135.

المطلب الثاني:مفهوم المشاركة السياسية Political participation

تعد المشاركة السياسية من المرتكزات الأساسية للنظام الديمقراطي، بإعتبارها مؤشرا لسيادة قيم الحرية والعدالة والمساواة في المجتمع، وعليه فهي معيار لتقييم فعالية النظام السياسي والمجتمع الموجود فيه.

فهي أحد الأبعاد الهامة لتحديد السلوك السياسي للأفراد، ولقد تعددت التعريفات المقدمة للمشاركة السياسية، وهذا بالنظر إلى إختلاف القيم والأفكار لدى كل مفكر، وفي هذا الصدد يمكن أن نميز بين منظورين لتحديد مفهوم المشاركة السياسية:

1- المنظور الغربي لمفهوم المشاركة السياسية:

تعرف المشاركة السياسية في دائرة العلوم الإجتماعية بأنها:"الأنشطة التطوعية التي يشارك بها الفرد بقية مجتمعه في إختيار الحكام، وصياغة السياسة العامة بصورة مباشرة أو غير مباشرة."[1]

يلاحظ من خلال هذا التعريف أن المشاركة السياسية تعبر عن مجموعة من الأنشطة، وقد وصفت هذه الأنشطة بفكرة التطوع **voluntary**، وبالتالي فأحد أهم ميزات المشاركة* كونها نابعة من ذات الفرد أي أنها فعل محدد الأهداف.

يعرف **صمويل هنتجتون S.Huntington** و**جورج دومنجيه J.Dominguez** المشاركة السياسية في دراستهما عن التنمية السياسية بأنها:"نوع من النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون، بهدف التأثير في عملية صنع القرار الحكومي."[2]

---

[1]- عزيزة محمد السيد، السلوك السياسي النظرية والواقع.الإسكندرية: دار المعارف،1994.ص30.

*: المشاركة لغويا:شارك في شيء أي كان له نصيب فيه،فالمشاركة هي ربط بين الفردي والكلي.أنظر في ذلك:إبراهيم أبراش، علم الإجتماع السياسي.عمان:دار الشروق للنشر والتوزيع،1998،ص237.

أما إصطلاحا:فتعني أخذ جزء من الأمر والمساهمة بالبحث فيه.أنظر في ذلك:زهير عبد الكريم الكايد، الحكمانية:قضايا وتطبيقات.القاهرة:المنظمة العربية للتنمية الإدارية،2003،ص55.

[2]- عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية دراسة في علم الإجتماع السياسي:البنية والأهداف.ج2.الإسكندرية:دار المعرفة الجامعية،2002،ص86.

غير بعيد عن هذا التعريف فقد طرح **نورمان ناي N.Nye** و**سيدني فيربا S.Verba** تعريفا للمشاركة السياسية يتمحور في كونها:"تلك الأنشطة المشروعة التي يمارسها المواطنون العاديون، بهدف التأثير في إختيار أشخاص الحكام ومايتخذونه من قرارات."[1]

من خلال هذين التعريفين يلاحظ أن كليهما حصرا نشاط المشاركة السياسية ضمن فئة الأفراد العاديين دون محترفي السياسة ،أي أنها لاتتطلب مستوى عالي من الكفاءة والخبرة.

أما **ميرون فينر M.Weiner** فيعرفها بأنها:"أي فعل تطوعي موفق أوفاشل، منظم أو غير منظم، مؤقت أو مستمر، مشروع أو غير مشروع ينبغي التأثير في إختيار السياسات العامة ،أو إختيار القادة السياسيين في أي من مستويات الحكم المحلية أو القومية."[2]

يلاحظ أن هذا التعريف إختلف عن التعريفين السابقين في كونه أناط المساهمة في إختيار السياسة العامة ضمن نشاط المشاركة السياسية.

في حين يعرف **فيليب برو** المشاركة السياسية بأنها:"مجموع النشاطات الجماعية التي يقوم بها المحكومون ، وتكون قابلة لأن تعطيهم تأثيرا على سير عمل المنظومة السياسية."[3]

ويعرفها **جابرييل ألموند** بأنها:"عملية إنزال عملية إتخاذ القرارات إلى مستوى المجتمعات المحلية والمجموعات الصغيرة،أي إعادتها إلى الشعب ونتيجة لذلك سيكون في وسع المواطنين أن يدركوا القضايا وأن يعملوا سياسيا بما يناسب مصالحهم."[4]

---

[1]- Abdelmoumene Medjoub"analyse des comportements électoraux des jeunes français issus de l'immigration maghrébine :le cas de Bobigny".revue de chercheur.n°03.2004.p29.

[2]- عبد الحليم الزيات، مرجع سابق، ص87.

[3]- فيليب برو، علم الإجتماع السياسي .(ترجمة:محمد عرب صاصيلا).بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،1998، ص301.

[4]- جابرييل إيه ألموند،جي بنجهام باويل الإبن، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر:نظرة عالمية.(ترجمة:هشام عبد الله).عمان:الدار الأهلية للنشر والتوزيع،1998، ص93.

ABBYY PDF Transformer 2.0 Click here to buy www.ABBYY.com

من جملة التعاريف المقدمة المذكورة آنفا نخلص إلى أن المشاركة السياسية عملية تفاعلية بين طرفين محكومين وحكام، وهادفة كونها تسعى للتأثير على عملية صنع السياسات وإدارة شؤون الحكم.

2 – المنظور العربي الإسلامي لمفهوم المشاركة السياسية:

لقد حظيت عملية المشاركة بأهمية قصوى في الدين الإسلامي الحنيف، حيث أرسى الإسلام قاعدة الإهتمام المتبادل والمصلحة المشتركة بين الفرد والفرد، والفرد والجماعة، فالإسلام بهذا يرسخ قيمة إنسانية وقاعدة إجتماعية رفيعة هي المسؤولية التضامنية بين أفراد المجتمع.[1]

هذا وقد وردت عدة محاولات عربية لتحديد مفهوم المشاركة السياسية نذكر منها:

تعريف **كمال المنوفي** الذي يرى بأن المشاركة السياسية هي:"حرص الفرد على أن يكون له دور إيجابي في الحياة السياسية من خلال المزاولة الإرادية لحق التصويت ،أو الترشيح لهيئات أو مناقشة القضايا السياسية مع الآخرين أو الإنضمام إلى المجموعات الوسيطة."[2]

يلاحظ أن هذا التعريف ركز على القنوات التي يتمكن من خلالها الفرد القيام بنشاط المشاركة.

ويعرفها **السيد عبد الحليم الزيات** بأنها:"عملية تطوعية أو رسمية تعبر عن إتجاه عام رشيد وتتضمن سلوكا منظما ومشروعا متواصلا، يعكس إدراكا مستنيرا لأبعاد الدور الشعبي في عالم السياسة ويتسلح بالفهم العميق للحقوق والواجبات، ومن خلال هذه العملية يلعب المواطنون دورا إيجابيا في الحياة السياسية فيما يتصل بإختيار القيادات على كافة المستويات، وتحديد الأهداف العامة والمساهمة في صنع القرار السياسي ، ومتابعة تنفيذه بالمتاح من أساليب الرقابة والمتابعة والتقويم."[3]

فحسب هذا التعريف فإن المشاركة السياسية هي عملية ترتبط بالدور الإيجابي للفرد في الحياة السياسية ، وكذا بفكرة التنظيم والمشروعية.

---

[1]- زهير عبد الكريم الكايد، مرجع سابق، ص60.

[2]- عزيزة محمد السيد، مرجع سابق، ص31.

[3]- عبد الحليم الزيات، مرجع سابق، ص88.

ABBYY PDF Transformer 2.0 Click here to buy www.ABBYY.com

ويشير **عبد المنعم المشاط** إلى أنها:"شكل من الممارسة السياسية يتعلق ببنية النظام السياسي وآليات عملياته المختلفة ،إذ يكمن موقعها داخل النظام السياسي في المدخلات ولكنها تستهدف تغيير مخرجات النظام السياسي بالصورة التي تلائم مطالب الأفراد والجماعات الذين يقدمون عليها."[1]

حيث يركز هذا التعريف على موقع المشاركة السياسية ضمن النظام السياسي والأهداف الأساسية المبتغاة وراء هذا النشاط.

ويعرف **طارق محمد عبد الوهاب** المشاركة السياسية أنها:" حرص الفرد- بناء على مالديه من خصائص نفسية معينة- على أن يؤدي دورا في عملية صنع القرار السياسي،وينعكس هذا على إهتماماته التي تتمثل في مراقبة القرار السياسي، وتناوله بالنقد والتقييم والمناقشة مع الآخرين، وينعكس أيضا على معرفته بما يدور حوله من أمور تتعلق بالسياسة، والمشاركة في النهاية هي محصلة لهذا الثالوث :النشاط-الإهتمام-المعرفة."[2]

كما يرى **رعد عبودي بطرس*** بأن:" المشاركة السياسية ترتبط بعلاقة وثيقة مع حقوق الإنسان وحرياته من خلال أخذها أشكال متعددة ،منها ممارسة الحقوق السياسية للإنسان كحقه في التصويت، ومنها حقه في التمتع بالحريات الأساسية ومنها المشاركة في التنظيمات التطوعية..."[3]

وعلى العموم فإن المشاركة السياسية في علم السياسة وبمعناها الواسع تتعلق بإعطاء الحق الديمقراطي الدستوري لكافة أفراد المجتمع البالغين العاقلين في الإشتراك بصورة منظمة في صنع

---

[1]- محمد ثامر كامل"إشكاليتا الشرعية والمشاركة وحقوق الإنسان"في مؤلف:حقوق الإنسان الرؤى العالمية والإسلامية والعربية. بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2000، ص279.

[2]- طارق محمد عبد الوهاب، سيكولوجية المشاركة السياسية مع دراسة في علم النفس السياسي في البيئة العربية.القاهرة:دار غريب للطباعة والنشر،2000، ص113.

* : متخصص بالدراسات الدولية، كلية الهندسة،جامعة بابل العراق.

[3]- رعد عبودي بطرس" أزمة المشاركة السياسية وقضية حقوق الإنسان في الوطن العربي".المستقبل العربي.العدد206. 1996 ، ص27.

القرارات السياسية، ومن الضروري أن تظل في إطار ديمقراطي، وفي ظل إطار الشعور بحرية الفكر، وحرية العمل وحرية التعبير عن الرأي.*

ويمكن من خلال تحليل ماسبق من التعريفات التي أوردناها حول مفهوم المشاركة السياسية أن نصل إلى تعريف يشمل العناصر الأساسية للمفهوم وهو أن المشاركة السياسية هي عمل إرادي تطوعي، منظم يهدف إلى إشراك المواطن في عملية صنع السياسات أو إختيار الحكام، وهي تعبر بذلك عن أحد الركائز الأساسية للنظام الديمقراطي من خلال تكريسها للبعد المواطناتي للعملية السياسية.

3- مستويات المشاركة السياسية:

إن عملية المشاركة في الحياة السياسية متعددة الأبعاد، وهناك وسائل وأساليب عديدة ومتنوعة يمكن للمرء أن يشارك في الحياة السياسية من خلالها. ففي محاولة تحديد مظاهر وأساليب ومستويات المشاركة السياسية يشير **(ميشيل ريش M.Ruch)**و**(فيليب ألتوف Ph.Altoff)** إلى أن هناك تدرج هرمي يصف مختلف مستويات المشاركة السياسية وهو مايوضحه الشكل رقم01.

* : لقد أولت تقارير التنمية البشرية أهمية بالغة للمشاركة السياسية حيث ترى أن المشاركة السياسية والحرية السياسية جزئين جوهريين من التنمية الإنسانية ،فقد أصبح في العالم العديد من الدول الديمقراطية ومزيد من المشاركة السياسية أكثر من أي وقت مضى ،حيث يجري أكثر من 140 بلد إنتخابات متعددة،للمزيد أنظر:

United Nations development programme.human development report 2002.New York: oxford university press.2002.p14.

الشكل رقم01:تدرج المشاركة السياسية عند ريتش وألتوف.

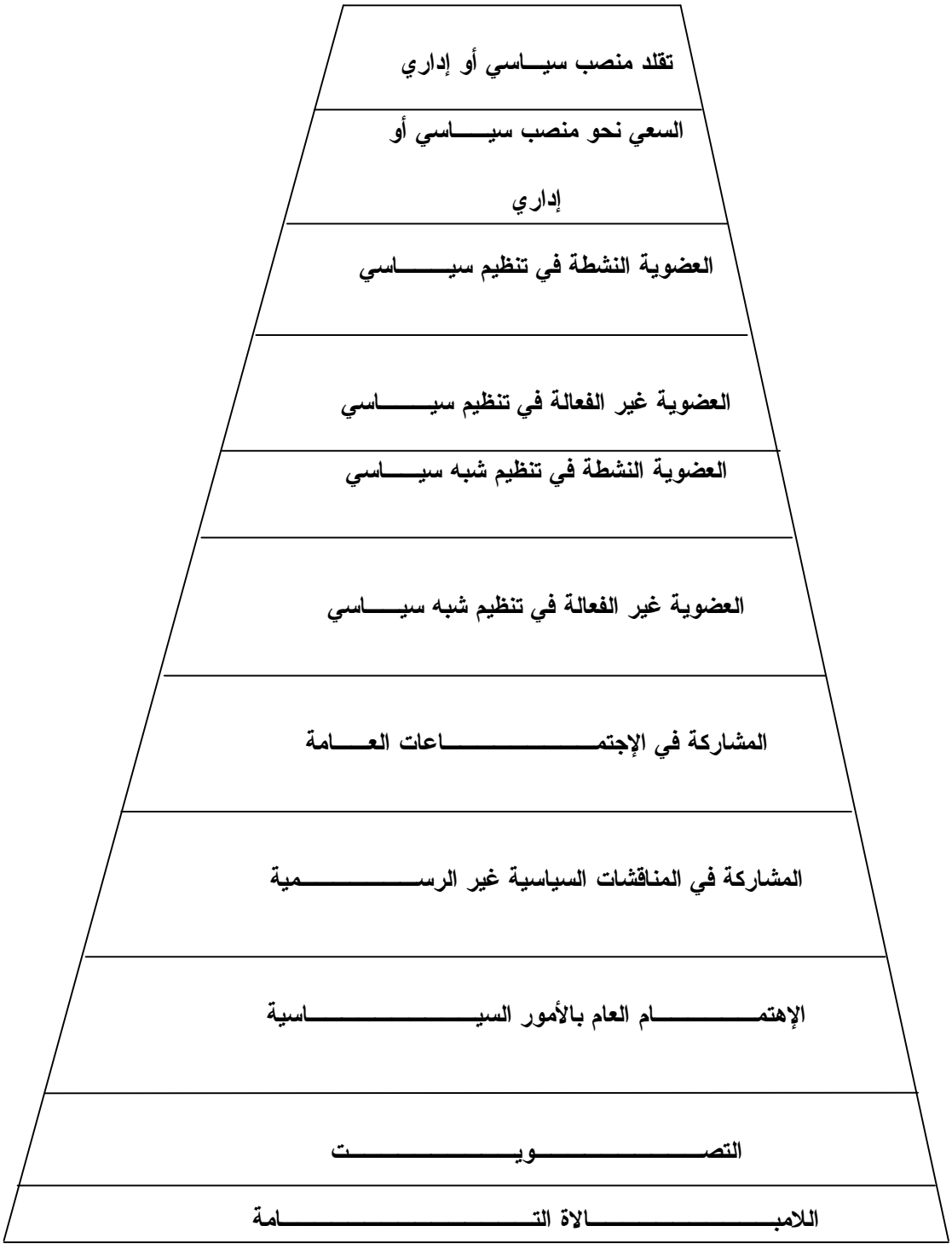

المصدر:عبد الحليم الزيات، مرجع سابق، ص102.

يلاحظ من خلال هذا الشكل أن تقلد منصب سياسي أو إداري يأخذ أعلى مستوى من مستويات المشاركة السياسية،كما أن التصويت يندرج ضمن المستوى العاشر ضمن منظومة المشاركة السياسية،وفي قاعدة الهرم تتدرج اللامبالاة السياسية كأحد أساليب المشاركة.

بالنظر إلى أن المشاركة السياسية تعني إسهام المواطنين في الشؤون العامة،فإن مستويات مشاركة المواطنين تختلف من دولة لأخرى وأحيانا في الدولة نفسها ، وعموما هناك أربعة مستويات للمشاركة السياسية وهي:

أ- المستوى الأعلى:وهم ممارسوا النشاط السياسي

ويشتمل هذا المستوى فيمن تتوفر فيهم ثلاث شروط من ستة:عضوية منظمة سياسية،التبرع لمنظمة أو مرشح، حضور الإجتماعات السياسية بشكل متكرر، والمشاركة في الحملات الإنتخابية ،توجيه رسائل بشأن قضايا سياسية للمجلس النيابي، ولذوي المناصب السياسية أو للصحافة، والحديث في السياسة مع أشخاص خارج نطاق الدائرة الضيقة المحيطة بالفرد.

ب- المستوى الثاني:المهتمون بالنشاط السياسي Politically relevant people

ويشمل هذا المستوى الذين يصوتون في الإنتخابات ويتابعون بشكل عام مايحدث على الساحة السياسية.[1]

ج-المستوى الثالث:الهامشيون في العمل السياسي Spurs to political action

ويشمل من لا يهتمون بالأمور السياسية ولا يميلون للإهتمام بالعمل السياسي ولا يخصصون أي وقت أو موارد له، وإن كان بعضهم يضطر للمشاركة بدرجة أو بأخرى في أوقات الأزمات أو عندما يشعرون بأن مصالحهم المباشرة مهددة أو بأن ظروف حياتهم معرضة للتدهور.

د- المستوى الرابع:المتطرفون سياسيا Escessive participation

وهم أولئك الذين يعملون خارج الأطر الشرعية القائمة ويلجئون إلى أساليب العنف، والفرد الذي يشعر بعداء تجاه المجتمع بصفة عامة أو تجاه النظام السياسي بصفة خاصة إما أن ينسحب من كل

[1]- عبد النور ناجي، المدخل في علم السياسة.عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع،2007، ص123.

أشكال المشاركة وينضم إلى صفوف اللامبالين، وإما أن يتجه إلى إستخدام صور من المشاركة تتسم بالحدة والعنف[1].

يتبين من خلال إستعراض مختلف مستويات المشاركة السياسية أن هناك إختلاف في تحديد هذه المستويات، فبعض المفكرين يركز على طبيعة أنشطة المشاركة كما رأينا مع ريش وألتوف،في حين يتم تصنيف مستويات المشاركة وفقا لطبيعة الأفراد وإرتباطهم بالعمل السياسي.

المطلب الثالث:مفهوم المشاركة الإنتخابية Electoral Participation

1-تعريف الإنتخاب:Election

يعد الإنتخاب دعامة أساسية لنظام الحكم الديمقراطي، بإعتباره وسيلة للمشاركة في تكوين المجالس النيابية التي تستمد وجودها وإستمراريتها من الإرادة الشعبية، ومن هنا يظهر الإنتخاب كوسيلة للإتصال بين الحكام والمحكومين.

تعتبر كلمة إنتخاب **Election** مرادفة لحرية الإختيار، فكلمة **Elect** تعني أن يختار **to chose**،على هذا فالنظم الإنتخابية هي بمثابة أدوات لإختيار الحاكمين.[2]

ويعرف**Jean Paul Gharnay** الإنتخاب بأنه:"ممارسة حق الإختيار على نحو تتسابق فيه الإرادات المؤهلة لتلك الممارسة."[3]

يتضح من خلال هذا التعريف أن الإنتخاب عمل جماعي ومشروط، ويخول ممن يستوفي شروطه الحق في الإختيار.

---

[1]- محمد محمد جاب الله عمارة، العلوم السياسية بين الأقلمة والعولمة :رؤية سياسية للقرن الحادي والعشرين.الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث ، 2003، ص261.

[2]- طارق محمد عبد الوهاب، مرجع سابق، ص39.

[3]- داود الباز، حق المشاركة في الحياة السياسية.القاهرة: دار النهضة العربية، 2002، ص42.

ABBYY PDF Transformer 2.0 Click here to buy www.ABBYY.com

ويعرف "**ميشيل روش**"و"**فيليب ألتوف**"الإنتخابات بأنها:"عبارة عن وسائل الإختيار بين بديلين أو أكثر من خلال إبداء الأصوات، وتختلف عملية الإنتخاب من موقف لآخر طبقا لثلاث تساؤلات:من الذي ينتخب، ينتخب من،كيف تتم عملية الإنتخاب."[1]

من خلال هذا التعريف يتبين أن الإنتخاب هو عملية مفاضلة بين عدة أشخاص أو قوائم إنتخابية أو برامج ، وأن العملية الإنتخابية متغيرة طبقا لظروف ومواقف معينة.

وتعرف الإنتخابات بأنها :"مجموعة الإجراءات والأعمال القانونية والمادية التي تؤدي بصورة رئيسية إلى تعيين الحكام من قبل أفراد الشعب، وهي بهذه الصفة حق من الحقوق السياسية للمواطن."[2]

في حين يعتبر **ريتشارد روز(R.Rose)** الإنتخاب * "ظاهرة معقدة فهي أكثر من أن تكون مجرد تجميع بسيط للتفضيلات الفردية لأحزاب معينة دون أخرى، وتعكس مدى واسعا من المتغيرات المؤثرة، وعلى هذا يجب الأخذ في الإعتبار تأثير الخصائص الإجتماعية على القائم بالتصويت،بل والدور الذي تؤديه الترتيبات المؤسسية مثل قوانين الإنتخاب...الخ."[3]

وعلى العموم فإن عملية التصويت كطريقة أو كوسيلة من وسائل المشاركة السياسية تشير إلى أنها عمل يحاول به المواطن أن يظهر مدى إرتباطه وولائه للنظام السياسي.

تجدر الإشارة إلى أن حق المشاركة الإنتخابية أثار جدلا كبيرا في الفقه القانوني من حيث تأصيل طبيعته القانونية، في خضم هذا الجدل ظهرت عدة إتجاهات نظرية أبرزها:نظرية الإنتخاب كحق شخصي،نظرية الإنتخاب كوظيفة....

---

[1]- عبد الهادي الجوهري، دراسات في العلوم السياسية وعلم الإجتماع السياسي.ط8.الإسكندرية:المكتبة الجامعية،2001، ص151.

[2]- عبدو سعد وآخرون، النظم الإنتخابية دراسة حول العلاقة بين النظام السياسي والنظام الإنتخابي.بيروت:منشورات الحلبي الحقوقية ، 2005، ص27.

*: سيتم في هذه الدراسة إستخدام مصطلح الإنتخاب مرادفا لمصطلح التصويت.

[3]- عبد الهادي الجوهري، دراسات في العلوم السياسية وعلم الإجتماع السياسي.مرجع سابق،ص151.

فتذهب نظرية المشاركة الإنتخابية كحق شخصي إلى التأكيد بأن المشاركة الإنتخابية إنما تشكل حقا من الحقوق الأساسية التي ينبغي أن يتمتع بها أي إنسان، وتستند هذه النظرية في تأكيدها على أن المشاركة الإنتخابية إنما هي حق من حقوق المواطن الطبيعية إلى نظرية السيادة الشعبية،التي تقوم على أنه لكل مواطن حق المشاركة في الشؤون العامة لبلاده،وبالنظر لعدم إمكانية المشاركة المباشرة فعلى الأقل الإعتراف لكل مواطن بحق المشاركة غير المباشرة ،أي الإعتراف له بحق المشاركة الإنتخابية.[1]

وفي مواجهة نظرية الإنتخاب كحق شخصي برزت نظرية تنظر إلى المشاركة الإنتخابية كوظيفة يؤديها المواطن نتيجة لإنتمائه للأمة صاحبة السيادة،ووفقا لهذه النظرية فإنه يجوز تقييد الإنتخابات بشروط معينة سواء من حيث الثروة أو الكفاءة من ناحية، كما يكون للأمة حق إجبار الأفراد على مباشرة الإنتخابات من ناحية أخرى.[2]

وقد حاول فريق آخر الجمع بين الفكرتين أي إعتبار الإنتخاب حق ووظيفة في نفس الوقت.

بناء على ما سبق من التعاريف المقدمة فإن المشاركة الإنتخابية هي تلك الوسيلة التي تمكن المواطنين من إختيار حكامهم، وفقا لأطر وقواعد تتماشى مع الدستور والنظام السياسي القائم.

2- مستوى المشاركة الإنتخابية في إطار منظومة المشاركة السياسية:

تعتبر المشاركة الإنتخابية أحد أهم وسائل تقلد السلطة ، كونها آداة الرأي العام في التأثير على النخبة السياسية الحاكمة عن طريق المساهمة في إختيار الحكام وصنع السياسات العامة، ومع هذا فهناك إختلاف حول أهمية المشاركة الإنتخابية ضمن المشاركة السياسية كإطار عام لها، وفي هذا الصدد نجد إتجاهين:

[1]- سليمان الغويل، الإنتخاب والديمقراطية:دراسة قانونية مقارنة.ليبيا:منشورات أكاديمية الدراسات العليا،2003، ص29.

[2]- عبد الغني بسيوني، النظم السياسية.بيروت:الدار الجامعية للطباعة والنشر،[د.ت.ن]، ص226.

الإتجاه الأول:

فوفقا لهذا الطرح فإن المشاركة الإنتخابية تأتي في موقع القلب من المشاركة السياسية، فهي أعلى صورها خصوصا وأنها تغطي كافة الصور التقليدية للمشاركة :الترشح والنشاط في العمل السياسي والتصويت.

فالمشاركة الإنتخابية تعد الوسيلة التي تمكن المواطن من ممارسة السلطة، ورغم إختلاف الإنتخابات من نظام إلى آخر إلا أنها تتفق جميعا على أن الصوت الذي يدلي به المواطن في الإنتخابات(رئاسية،نيابية)هو النصيب الفردي للمواطن في المشاركة السياسية، كما أن التصويت يعتبر أحد القنوات التي تربط الفرد بالنظام السياسي .[1]

إضافة إلى ذلك فإن الإنتخابات هي الصورة الأساسية والأفضل والأكثر فاعلية لتحقيق المشاركة السياسية، فهي تتسم مقارنة بالقنوات الأخرى للمشاركة بقدر كبير من الديمومة، ذلك أن دورية الإنتخابات وإنتظامها هو مصدر ديمومتها،وكنتيجة لهذه الديمومة فإن المشاركة الإنتخابية تحدث نوعا من التراكم على مستويين:

- تراكم الخبرة لدى المواطنين الذين يمارسونها.
- تراكم السياسة العامة التي تعبر عن مصالح الجماهير.[2]

كما أن الإنتخابات تعد بمثابة الآلية الوحيدة المتاحة لكل الشرائح والجماعات بغض النظر عن مدى التباين بينها في خصائص التمييز، ومن ثمة فهي الضمانة الوحيدة التي تحقق المساواة في المشاركة السياسية،فوجود تمثيل عادل لمختلف الجماعات هو الكفيل بخدمة الإستقرار والديمقراطية.[3]

---

[1]- إبراهيم أبراش، مرجع سابق، ص252.

[2]- صلاح سالم زرنوقة " المشاركة السياسية والعملية الإنتخابية".مجلة الأهرام الديمقراطية.العدد07.صيف2002.ص24.

[3]- المرجع نفسه، ص25.

ABBYY PDF Transformer 2.0 Click here to buy www.ABBYY.com

الإتجاه الثاني:

يرى أصحاب هذا الإتجاه أن الإنتخابات رغم كونها الأسلوب الشائع للمشاركة السياسية في مختلف المجتمعات والنظم السياسية ،إلا أنها ذات أهمية ضئيلة وتلعب دورا ثانويا ومحدودا في الحياة السياسية للمجتمع بالقياس إلى غيرها من الأساليب والأنماط الأخرى للمشاركة ويوردون عدة أسباب:

- أن المشاركة الإنتخابية لاتتطلب من المعلومات والدافعية نفس القدر الذي تتطلبه معظم النشاطات السياسية الأخرى، في هذا الإطار يؤكد **سميث Smith** على أن التصويت في الإنتخابات يعتبر أقل أشكال المشاركة إيجابية، حيث أنه لا يتطلب إلا الحد الأدنى من الإلتزام الذي قد ينقطع بوضع الورقة في صندوق الإنتخابات.[1]

- أن المشاركة الإنتخابية لا تمارس إلا على فترات وعلى نحو موسمي، وبالتالي فإن فرص التأثير على السياسة من خلال هذه الوسيلة إنما يقتصر على هذه المناسبات.

- أن فعالية المشاركة أصبحت ترتبط بإستخدام أكثر من قناة في نفس الوقت، ذلك أنه كلما تعددت المسالك والقنوات إزدادت فرص التأثير على السياسة العامة،وقد لا تكون المشاركة الإنتخابية ذات فعالية كونها لاتحمل مطالب محددة ورسائل واضحة لصانع السياسة.[2]

بناء على ماسبق يمكن القول أن المشاركة الإنتخابية على الرغم من الطروحات المقللة لفاعليتها،إلا أنها تعد أحد أهم وسائل المشاركة السياسية وضوحا وأكثرها فعالية، كما أنها تشكل أساس السياسات الديمقراطية كونها تتيح للأفراد إختيار الحكام.

بعد إستعراض ودراسة مفاهيم البيئة الداخلية والمشاركة السياسية والإنتخابية يتضح أن فهم العوامل المتحكمة في السلوك الإنتخابي يتطلب القيام بتحليل للبيئة المحيطة بالناخب، وعلى إعتبار أن بيئة النظام السياسي الداخلية تعتبر جزء من بيئة السلوك الإنتخابي فتحديد معالم هذه البيئة ضروري بالنظر لما يرتبط بها عوامل تفرض ضوابط ومحددات معينة على الناخب عند إتخاذ قرار التصويت.

كما أن المشاركة السياسية تمثل الإطار العام للمشاركة الإنتخابية، وهي بدورها تتحدد وفقا لبيئة النظام السياسي السائد، فالتعرف على هذا المفهوم يمكننا من تحديد موقع المشاركة الإنتخابية في إطار

[1]- طارق محمد عبد الوهاب، مرجع سابق، ص40.

[2]- صلاح سالم زرنوقة، مرجع سابق، ص22.

المنظومة العامة للمشاركة السياسية، وإنطلاقا من هذه المكانة تتبين الدلالات المختلفة التي يحملها مفهوم السلوك الإنتخابي.

المبحث الثاني:السلوك الإنتخابي مقاربة مفاهيمية

المطلب الأول:الإهتمام الأكاديمي بدراسة السلوك الإنتخابي

إن الأهمية التي تحظى بها العملية الإنتخابية بإعتبارها الدعامة الأساسية للنظام الديمقراطي،يقتضي منا تتبع التراث النظري الذي إهتم بدراسة السلوك الإنتخابي وتقصي أهم العوامل المفسرة له.

حيث إستطاع علماء الإجتماع السياسي القيام بدراسات كشفت عن العلاقة بين المتغيرات الإجتماعية والطبقية وميول الأفراد عند الإدلاء بأصواتهم في صناديق الإنتخاب.لذا نجد أن علماء الإجتماع السياسي في مناطق عديدة من العالم حرصوا على القيام بدراسات تتناول المحددات الإجتماعية للسلوك الإنتخابي، وقد شجعت هذه الدراسات على دراسة المتغيرات الشخصية والسيكولوجية وتأثيرها على السلوك الإنتخابي.[1]

إنطلاقا من أهمية السلوك الإنتخابي ظهر فرع متخصص في دراسة هذا السلوك وهو:"علم إجتماع الإنتخابات"،ويرى العديد من الباحثين أن أبوة هذا الفرع تعود إلى الفرنسي **أندريه سيجفريد A.Sigeferid** حيث تساءل حول الإمتدادات السياسية للجغرافيا البشرية، كما إقترح الإحاطة بالعوامل المفسرة للسلوك الإنتخابي.[2]

يعتبر مؤلف "الجدول السياسي لغرب فرنسا" في عهد الجمهورية الثالثة لأندريه سيجفريد أحد المؤلفات الرائدة في علم إجتماع الإنتخابات ، حيث حدد العوامل المفسرة للسلوك الإنتخابي وصنفها في ثلاث عوامل رئيسية:

[1]- السيد الحسيني، علم الإجتماع السياسي:المفاهيم والقضايا.ط 3.القاهرة:دار المعارف،1984، ص60.

[2]- محمد السويدي، علم الإجتماع السياسي:ميدانه وقضاياه.الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية، 1990، ص149.

- العامل العقاري
- العامل الديني
- العامل التاريخي.

إضافة إلى ذلك فقد ساهم **فرانسوا جوجيل Francois Goguel** من خلال أحد بحوثه الذي جاء بعنوان:" دراسات في سوسيولوجية الإنتخابات" في تطوير الدراسة المنهجية للسلوك الإنتخابي، حيث نشرت له مجموعة من الأعمال العلمية حول الإنتخابات التي قامت بنشرها المؤسسة الوطنية للعلوم السياسية بباريس.[1]

على غرار الباحثين الفرنسيين فقد إستطاع الباحثين الأمريكيين بعث علم إجتماع الإنتخابات من جديد،حيث دشن **بول لازرسفيلد Paul Lazarsfeld** طريقة الإستقصاء من خلال المقابلات أثناء الحملة الإنتخابية للإنتخابات الرئاسية الأمريكية **1940**، حيث عمل في كتابه"**إختيار الشعب**" على الكشف عن الطريقة التي يتشكل بها السلوك الإنتخابي، ومنذ ذلك الحين تضاعفت الدراسات العلمية حول السلوك الإنتخابي،لاسيما في إنجلترا(باتلر، روز،هيملويت) وألمانيا وفرنسا.[2]

بناء على الدراسات المذكورة يتضح أن السلوك الإنتخابي حظي بإهتمام أكاديمي واسع، حيث إستفاد من التعدد الفكري بين كل من المدرسة الفرانكفونية والأنجلوساكسونية، كما أن الدراسة الإحصائية والرياضية لهذا السلوك جعلت علم إجتماع الإنتخابات يتأقلم مع مختلف المواد العلمية.

كما أن تطور علم السياسة أفرز ما يسمى بالإتجاه السلوكي الذي يعتبر بمثابة محاولة للتقرب من الظاهرة السياسية عبر السلوك بالبحث عن تفسير الجوانب الإمبريقية للحياة السياسية بواسطة إقترابات ومناهج ومعايير التحقق وفقا لمبادئ وقواعد محددة،وتقاليد وأسس البحث الإمبريقي الحديث.[3]

فقد إنصب تركيز علماء المدرسة السلوكية على السلوك السياسي وعلى المجال الأوسع الذي يتشكل من خلاله، حيث يرى **جورج كاتلن G.Catlin** بأن علم السياسة نسق لا يمكن فصله على أي

---

[1]- المرجع نفسه،ص149.

[2]- فيليب برو، مرجع سابق، ص321.

[3]- محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم - المناهج- الإقترابات- الأدوات. الجزائر:دار هومه،2007،ص127.

مستوى من مستويات علم الإجتماع،ولذا فإن دراسة البيئة الإجتماعية تعتبر أساسية لفهم السلوك السياسي.[1]

ويلاحظ أن السلوكيين يركزون أبحاثهم أكثر ما يركزونها على دراسة الإنتخابات، حتى أن دراسة السلوك السياسي عندهم تكاد ترادف السلوك الإنتخابي، وهذا لايعني أن السلوكيين يحصرون أبحاثهم بالإنتخابات، ولكنهم يركزون البحث على السلوك الإنتخابي، فهم يرون أن فقه السلوك السياسي لايتم إلا من خلال السلوك الإنتخابي.[2]

بعد التعرف على تطور الإهتمام الأكاديمي بموضوع السلوك الإنتخابي، سيتم التطرق لأهم الدلالات التي يحملها هذا المفهوم ، ومختلف التعاريف المقدمة له.

المطلب الثاني:مفهوم السلوك الإنتخابي Voting Behavior

إن تحليل مفهوم السلوك الإنتخابي يقتضي تحديد مفهوم السلوك، وكذا السلوك السياسي بإعتباره سلوك أشمل يتضمن السلوك الإنتخابي.

ويعرف السلوك على أنه:"جملة العمليات المادية والرمزية التي يحاول بها الكائن العضوي في موقف ما تحقيق إمكانياته وحفظ توتراته ،التي تدفعه على الحركة بتهديدها لتكامله، ويتضمن السلوك البشري التفكير الشعوري الذي هو سلوك رمزي يحل محل السلوك المادي أو يمهد له، فهو تجريب عقلي يلعب فيه تأجيل الإستجابة وتوقع السلوك المادي دورا مهما من ناحية ، كما يتضمن السلوك الإتصالي من حيث هومظهر أساسي لتفهم الكائن الحي مع بيئته من ناحية أخرى."[3]

بناء على هذا التعريف فإن السلوك الإنساني يرتكز على العملية الإتصالية من حيث أن هذا السلوك هو نتيجة لتفاعل الإنسان مع بيئته.

---

[1]- صابر عبد ربه، الإتجاهات النظرية في تفسير الوعي السياسي.الإسكندرية:دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر،2002، ص129.

[2]- حسن صعب، علم السياسة.ط 4.بيروت:دار العلم للملايين،1976، ص233.

[3]- عامر مصباح، معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية.الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية،2005، ص94.

1-مفهوم السلوك السياسي:Political Behaviour

إن تحديد مفهوم السلوك السياسي من الأهمية بما كان لفهم السلوك الإنتخابي وذلك بإعتباره إطارا كليا يتضمنه. ويعرف السلوك السياسي عند **إحسان محمد الحسن** أنه:"ذلك النشاط والفاعلية التي يمارسها فرد أو مجموعة أفراد يشغلون أدوارا سياسية معينة يستطيعون من خلالها تنظيم الحياة السياسية في المجتمع وتحديد مراكز القوة فيه وتنظيم العلاقات السياسية بين القيادة والجماهير."[1]

كما يعرف السلوك السياسي بأنه:"أي فعل أو إختيار أو تفاعل بين الأشخاص له مضمون سياسي."[2]

يتضح من خلال التعريفين أن السلوك السياسي يتضمن مصطلحات كالفعل والإختيار والتفاعل، وهي تعبر في مجملها عن علاقات ومصادر السلوك السياسي، وهو مايوضحه **سميث Smith** حين وضع تصوره عن السلوك السياسي من خلال الشكل الآتي:

الشكل رقم02:تصور سميث لأبعاد السلوك السياسي

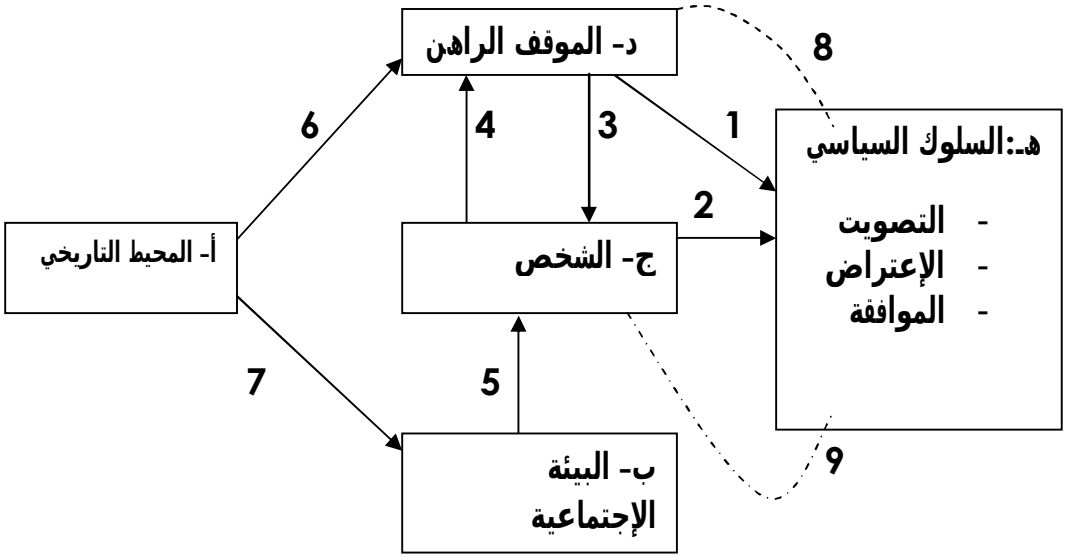

المصدر:عزيزة محمد السيد، مرجع سابق، ص13

[1]- إحسان محمد الحسن، علم الإجتماع السياسي.ط 2.الأردن:دار وائل للنشر والتوزيع، 2008، ص115.

[2]- عزيزة محمد السيد، مرجع سابق، ص13.

من خلال هذا الشكل يتضح أن مجموعة الأبنية (المحيط التاريخي- البيئة الإجتماعية- الشخص – الموقف الراهن) إنما تصب في السلوك السياسي بأنشطته المختلفة (تصويت،موافقة،إعتراض) وبالتالي فإن السلوك السياسي في إرتباط مع هذه البنى من خلال علاقات تفاعلية وحوارية دائمة.

بعد التعرف على مفهوم السلوك السياسي سيتم تقديم مفهوم للسلوك الإنتخابي.

2- مفهوم السلوك الإنتخابي:

إن الأهمية التي يحظى بها التصويت، جعل العديد من الباحثين يجرون مجموعة من الدراسات للتعرف على إتجاهات وسلوكات الأفراد أثناء العملية الإنتخابية.

بناء على ذلك فقد أصبح هناك علما يسمى بـــ:علم السلوك الإنتخابي، وكذلك التنبؤ بالنتائج المتعلقة به، ويمكن إعتبار هذا الميدان فرعا متخصصا في علم الإجتماع السياسي،خاصة في ظل إنتشار إستطلاعات الرأي المنتظمة حول نوايا التصويت لدى الناخبين، والمسوح الضخمة التي تجرى في أعقاب الإنتخابات.[1]

يحمل مفهوم السلوك الإنتخابي مجموعة من الدلالات يمكن تصنيفها فيمايلي:

أ- الدلالة السياسية:

فمن الناحية السياسية فهو سلوك يحاول من خلاله المواطن أن يظهر مدى ولائه للنظام السياسي، فهو إما أن يعطي الشرعية للحكام ، ويسمح لهم بتطبيق القوانين عليه وعلى باقي المواطنين وبفرض إحترامها،أو بالعكس يعبر عن رفضه لنظام حكم معين.[2]

---

[1]- منصور عبد الرحمن بن عسكر"عبد الرحمن بن عسكر يتحدث عن علم السلوك الإنتخابي".متحصل عليه:http://www.alriyadh.com/contents/30.11.2004/local.php

تم تصفح الموقع:19-01-2009.

[2]- أمينة رأس العين " السلوك الإنتخابي والإتصال :دراسة ميدانية وصفية لسلوك عينة من الناخبين في الجزائر خلال الإنتخابات الرئاسية 1999".مذكرة ماجستير.(قسم الإعلام والإتصال،كلية العلوم السياسية والإعلام،جامعة الجزائر،2003).ص18.

كما أنه دليل على إرادة السلم والإبتعاد عن العنف، وهو سعي من طرف الأفراد للوصول إلى درجة المواطن الصالح ، كما يعبر عن درجة متقدمة من الإلتزام المدني.

ب-الدلالة العقلانية:

يدل السلوك الإنتخابي للأفراد على أنه محاولة لتحقيق مجموعة من المصالح الشخصية أو الجماعية،أو حتى المصلحة العامة ،وذلك بعد حسابات عقلية يقارن فيها الفرد بين المنافع والحاجات المادية والمعنوية التي يمكن أن يتحصل عليها من خلال سلوك معين.[1]

إن السلوك الإنتخابي معرض للتقلب والتغير نتيجة نزوع الناخب إلى تغيير الولاء في الإنتخابات على نحو متكرر،على أن هذا المفهوم يمكن أن يكون نسبيا لأن تغيير الجهة التي يتم التصويت لصالحها كان موجودا دائما، وقد زاد شيوع هذا المصطلح نتيجة لزيادة تقلب سلوك الناخبين في أوربا من ستينات القرن العشرين.[2]

من خلال ماسبق يتضح بأن السلوك الإنتخابي هو عبارة عن كافة أشكال التصرفات والأفعال التي يبديها الأفراد خلال موعد إنتخابي معين، ويحمل هذا السلوك دلالات متعددة(سياسية،إجتماعية،نفسية،عقلية) وهوما يعكس تعدد العوامل المتحكمة في هذا السلوك.

بعد التعرف على السلوك الإنتخابي، سنحاول التركيز على أحد أنماط هذا السلوك، وهو السلوك الإمتناعي الذي يعد سمة بارزة إضافة إلى السلوك التصويتي المشاركاتي.

---

[1]- PhillipBraud ; sociologie politique.5emeed.Paris: librairie generale de droit et de jurisprudence;2000;p313.

[2]- فرانك بيلي، معجم بلاكويل للعلوم السياسية.(ترجمة:مركز الخليج للأبحاث).الإمارات العربية المتحدة:مركز الخليج للأبحاث،2004، ص495.

ABBYY PDF Transformer 2.0 Click here to buy www.ABBYY.com

المطلب الثالث:مفهوم الإمتناع الإنتخابي Electoral Abstention

من خلال تحليل مفهوم المشاركة الإنتخابية تبين أنها تعد أبرز سمات وأشكال المشاركة السياسية، وبالموازاة معها نجد ظاهرة إستفحلت كثيرا في السنوات الأخيرة وهي ظاهرة الإمتناع عن المشاركة الإنتخابية ،حيث أثارت هذه الظاهرة إهتمام العديد من الباحثين .

بناء على ذلك سيتم تحديد دلالة الإمتناع الإنتخابي وأقسامه.

1-دلالة الإمتناع الإنتخابي:

يعد الإمتناع الإنتخابي ظاهرة حظيت بإهتمام العديد من المفكرين والباحثين في السوسيولوجيا الإنتخابية ، ويفيد هذا المصطلح بالمعنى الضيق قرارا متعمدا بعدم التصويت،غير أنه أصبح يطلق على جميع من لا يقترعون، لإتصافهم باللامبالاة وفقدان الإهتمام بالأمور الخارجة عن نطاق الأسرة الضيق،أو أنهم يشعرون بالإغتراب في الحياة العامة ،أما الذين يتعمدون الإمتناع عن التصويت فهم في العادة يعبرون عن آراء أحزابهم التي لا تشارك في الإنتخاب أو نتيجة لمجموعة من العوامل تتعلق بالظروف السياسية والسوسيوإقتصادية التي تميز البيئة الداخلية للنظام السياسي السائد .[1]

يلاحظ من خلال هذا التعريف أنه يرى أن ظاهرة الإمتناع الإنتخابي هي فعل عمدي، ويرجع هذا الفعل لمجموعة من العوامل المختلفة يتصف بها الأفراد الممتنعين عن التصويت.

إن عدم إدلاء الفرد بصوته في الإنتخابات له علاقة وطيدة بنظرته للنظام السياسي، فقد يشعر بعض الأفراد بالإشمئزاز من السياسة ، ويتصورونها كعالم من النفاق والتحايل والصراع الدنيء،والعنف الذي يفرق بين الأفراد ، فيفضلون بذلك الإبتعاد عن كل مالديه صلة بها، حتى وإن كان مجرد الإدلاء بالصوت في الإنتخابات.[2]

ومن خلال الدراسة التي أجراها كل من **ليبست ولازرسفيلد** حول العوامل التي تحدد مشاركة الأفراد في الإنتخاب، وجدا أن هناك نمطين للتصويت:

---

[1]- المرجع نفسه،ص03.

[2]- أمينة رأس العين، مرجع سابق، ص20.

- تصويت المصلحة
- تصويت الخضوع

بناء على ذلك فقد حددا نوعين للإمتناع الإنتخابي وهما:

- العزوف المصلحي
- العزوف الإجباري.[1]

ويرى البعض أن عدم التسجيل في القوائم الإنتخابية يعد إمتناعا إنتخابيا كون هذه العملية ستجعل المواطن غير معني بالعملية الإنتخابية،حيث أوضح تحقيق أجراه مركز الحياة السياسية الفرنسية **centre de la vie politique francaise** سنة **1988** أن **5%** من المستجوبين يقولون أنهم غير مسجلين في القوائم الإنتخابية، ويقدر **Anink Percheron** باحث من نفس المركز تلك النسبة بـــ **10%**،أي قرابة ثلاثة ملايين من الناخبين في فرنسا.[2]

غير أن فيليب برو يرى بأنه يجب التفريق بين ظاهرة الإمتناع الإنتخابي وعدم التسجيل في القوائم الإنتخابية ، وذلك بالرغم من أن كلاهما يعتبر إمتناعا عن الممارسة الإنتخابية، حيث يرجع عدم التسجيل إلى إشكالية ضعف الإندماج المجتمعي.[3]

بناء على ذلك فإن الإمتناع الإنتخابي هو عبارة عن إتجاه يسلكه المواطنون الذين لهم الحق في الإنتخاب عن قناعة نابعة من ذاتهم أو عن طريق ضغوط إجتماعية معينة،وترتبط هذه الظاهرة بمجموعة من العوامل ذات الطبيعة الإجتماعية والإقتصادية والسياسية.

2-مظاهر الإمتناع الإنتخابي:

للإمتناع الإنتخابي العديد من المظاهر ،حيث يرى **مصطفى عفيفي** أن العزوف عن التصويت يمكن تقسيمه إلى شقين:

---

[1]- Albert Brimo ; methode de la geosociologie electorale .Paris: publication de l'institut des études politique de Toulouse;1968;p114.

[2]- PillipBraud ; op-cit;p313.

[3]- فيليب برو، مرجع سابق،ص339.

الشق الأول: وهو الإمتناع عن التصويت بمعنى إحجام الناخب عن التوجه إلى صناديق الإنتخاب للإدلاء برأيه ، والمقصود هنا الإمتناع الإختياري دون عذر يبرره.

الشق الثاني: هو تعمد الناخب – بعد التوجه إلى صناديق الإقتراع– ترك ورقة بيضاء،أو تعمد إفسادها بإرتكاب أحد الأعمال التي تبطل الصوت الإنتخابي.[1]

في حين يرى(ا.**لانسيلوA.Lancelot**) أن لظاهرة الإمتناع الإنتخابي صيغتين:الأولى هي صيغة الإمتناع الموحي بإندماج إجتماعي ضعيف،أما الصيغة الأخرى فتتعلق بأناس مهتمين جدا بالسياسة ومطلعين عليها.[2]

عموما فإن الإمتناع الإنتخابي يعد أحد الأنماط الأساسية للسلوك الإنتخابي بغض النظر عن طبيعة هذا الإمتناع مصلحيا كان أم إجباريا.

المبحث الثالث:النماذج النظرية المفسرة للسلوك الإنتخابي

يمكن أن نتبين في التراث العلمي المنشور حول السلوك الإنتخابي عددا من الإتجاهات في تفسير هذا السلوك فهناك:

– **الإتجاهات البنائية(أوالسوسيولوجية):** التي تركز على تأمل العلاقة بين البناء الفردي والبناء الإجتماعي، وتضع الصوت الإنتخابي في سياقه الإجتماعي.

– **الإتجاهات الإيكولوجية:** التي تربط أنماط التصويت ببعض السمات الأساسية المميزة للمنطقة الجغرافية.

– **الإتجاهات المنتمية إلى علم النفس الإجتماعي:**التي تربط الإختيارات الإنتخابية بالميول أو الإتجاهات النفسية للناخب.

– **إتجاهات الإختيار النفعي:** التي تحاول أن تفسر السلوك الإنتخابي كمحصلة لمجموعة من حسابات

[1]- طارق محمد عبد الوهاب، مرجع سابق،ص39.

[2]- فيليب برو، مرجع سابق، ص339.

ABBYY PDF Transformer 2.0 Click here to buy www.ABBYY.com

الربح والخسارة والتي يقوم بها الفرد بشكل نفعي.[1]

إنطلاقا من تعدد النماذج* النظرية المفسرة للسلوك الإنتخابي، فإنه سيتم الإقتصار على بعضها والتي يمكن الإستفادة منها خلال هذه الدراسة.

المطلب الأول: نموذج التفسير البيئي

يعتبر النموذج البيئي أول النماذج التفسيرية المستعملة في دراسة السلوك الإنتخابي، وفحوى هذا النموذج هو إقامة علاقات ترابطية وتفاعلية بين السلوك الإنتخابي والمحيط الإجتماعي بمفهومه الواسع.

ويمكن تقسيم هذا النموذج إلى:

1- التفسير الجغرافي:

يقوم هذا التفسير على الربط بين السلوك الإنتخابي والمجال الجغرافي، ويعتبر مؤلف **أندريه سيجفريد A. Siegfried** "الجدول السياسي لغرب فرنسا"أحد أهم المحاولات التفسيرية في هذا الإطار، حيث يرى سيجفريد أن هناك علاقة بين طبيعة الأرض وأسلوب السكن ونظام الملكية وطبيعة السلوك الإنتخابي.[2]

وقد حظي التحليل الذي يستند إلى مقولة المجال الإنتخابي كمحدد للسلوك الإنتخابي بإنتشار واسع، لأنه أخذ الأراضي ذات الحضارة الريفية مجالا للدراسة، حيث بقيت الإتصالات والمبادلات بالمعنى الجديد محدودة جدا،ومع ذلك فإنه يبقى مثالا ساطعا جدا للتحليل العلمي للسلوك الإنتخابي.[3]

---

[1]- منصور عبد الرحمن إبن عسكر، مرجع سابق.

*: النموذج (Model) هو عبارة عن صورة نظرية ومبسطة لما هو موجود في عالم الواقع ،أي أنه عبارة عن بناء مشابه للواقع.للمزيد أنظر:محمد شلبي، مرجع سابق، ص15.

[2]- Albert Brimo ; op-cit ;p82.

[3]- محمد كودي" التمايز يمين/يسار أية حمولة سوسيولوجية".متحصل عليه:. http://www.alhewar.org/debat/show/art.asp?aid448541 .تم تصفح الموقع:24.12.2008.

ونجد إمتداد التحليلات التي تستند على المقاربة الجغرافية في طروحات كل من **(ف.غوغيل وإيف لاكوست)**بشكل خاص، فأعمالهما تشير إلى بقاء الحساسيات المحلية على الرغم من تراجع الخصوصيات الأكثر بروزا، حيث نجد أن الحصون الجغرافية لليمين أو اليسار مازالت باقية،ولو أنها ضعفت وهي تعبر أحيانا بشكل أكثر براعة وبطريقة مختلفة عن كونها يسارية أو يمينية.[1]

وقد وضع الباحث الأمريكي **V.O.KEY.JR** جداول إنتخابية لجنوب الولايات المتحدة الأمريكية وتطرق إلى العامل الجغرافي ، حيث وجد أن المرشح للإنتخابات يحقق نجاح أكبر في المنطقة التي يعيش فيها أو التي لديه فيها علاقات عائلية مقارنة بالمناطق الأخرى ،أي أن الناخبين يولون أهمية لعامل الجهة الجغرافية التي ينتمي إليها المرشحون ويفضلون الذين ينتمون إلى جهاتهم.[2]

2-التفسير الإجتماعي والإقتصادي:

إبتدأ هذا النموذج مع أعمال مركز أبحاث جامعة "ميشيغان" ويعد **لازرسفيلد وبيرسلون** أبرز رواد هذا النموذج، وإمتد إشعاع هذا التحليل إلى فرنسا خصوصا مع ألان **لانسيلو Alain Lancelot** ويستند على تحقيقات بواسطة السبر وإستطلاعات الرأي وتقوم تحليلاته على الربط والتلازم الضروري بين الإنتماءات الإجتماعية والتصويت إلى اليمين أو اليسار.[3]

وفي إطار هذا التحليل يرى لازرسفيلد أن الجماعات التي ينتمي إليها المواطن الناخب تعد عاملا حاسما في تحديد سلوكه الإنتخابي،إلا أن هذا التأثير ليس أكيدا وقطعيا ،لأن المتغيرات الإجتماعية العامة لاتقدم سوى إحتمالات قوية نسبيا للإنتخاب لصالح جهة أو أخرى.[4]

يقوم هذا التحليل على أن للنظام الإجتماعي تأثير أساسي على السلوك الإنتخابي للأفراد،إذ يحدد عدد البدائل السياسية المتاحة في البيئة ،أي أن النظام الإجتماعي يضيق مدى الإختيار السياسي المتاح

---

[1]- فيليب برو، مرجع سابق، ص328.

[2]- أمينة رأس العين، مرجع سابق، ص36.

[3]- محمد كودي، مرجع سابق.

[4]-Antonie Roger "le comportement électorale dans les pays d'Europe centrale et orientale".critique internationale.n°11.avril2001.p54.

أمام الأفراد،إذ يضفي الشرعية على البدائل المتفقة معه، وغالبا مايمنع النظام الإجتماعي الأفراد من الدخول في الخبرات السياسية التي يمكن أن تقودهم إلى أنماط جديدة من التفكير أو السلوك السياسي.[1]

ويتضمن هذا النموذج العديد من المتغيرات منها:

ماهو **سوسيوديمغرافي**:كالسن والجنس ومكان الإقامة ....

ومنها ماهو**سوسيوإقتصادي**: وتتعلق بالإنتماء إلى فئات مهنية معينة،أوإلى فئات ذات دخول معينة.

كما قد تكون متغيرات **سوسيوثقافية**:وهي المتعلقة بالمستوى التعليمي، والإنتماء الديني أو الطائفي.[2]

رغم أهمية العوامل الإجتماعية والإقتصادية وإرتباطها الوثيق بالسلوك الإنتخابي للأفراد،إلا أن أصحاب هذا النموذج تجاهلوا تأثير مختلف العوامل السياسية والمتعلقة أساسا بالبنية الإنتخابية ، وكذا تأثير العوامل النفسية على السلوك الإنتخابي.

المطلب الثاني: نموذج التفسير النفسي

إن تحليل دراسات هذا النموذج تقتضي التعرض إلى تطور الدراسات المتعلقة بدراسة تأثير الجوانب النفسية على السلوك السياسي بصفة عامة،وعلى السلوك الإنتخابي كأحد أبعاده الأساسية.

1- تطور علم النفس السياسي:

إنطلاقا من الجذور المشتركة بين علم السياسة وعلم النفس ، فقد إهتم علماء السياسة بالجانب السلوكي، وأبرزهم **هارولد لازويل H.Lasswel** الذي يعد الأب المؤسس لعلم النفس السياسي بإعتباره علما أكاديميا، حيث كان أول من إقتحم هذا المجال من خلال مؤلفاته(السياسة والأمراض النفسية)(القوة والشخصية).

[1]- حمادة إبراهيم بسيوني، إستخدام وسائل الإعلام والمشاركة السياسية .سلسلة بحوث سياسية.جامعة القاهرة،1995، ص26.

[2]- أمينة رأس العين، مرجع سابق، ص37.

وقد نشرت العديد من الأبحاث في مجال السلوك السياسي التي إستعانت بالعلوم الأخرى كعلم النفس...،وإتخذت الأبحاث في مجال علم النفس السياسي ثلاث محاور أساسية أبرزها المحور الذي عني بدراسة سلوك التصويت في الإنتخابات والمشاركة السياسية في المجتمعات ذات النظم الديمقراطية المستقرة.[1]

ولعل أكثر المجالات تمثيلا للتفاعل بين السياسة وعلم النفس هو مجال السلوك السياسي.

2- تطور دراسات النموذج النفسي في تفسير السلوك الإنتخابي:

تنسب دراسات هذا النموذج إلى مجموعة من الباحثين من مركز الأبحاث في جامعة "ميشيغان" الأمريكية، وقد قام هؤلاء الباحثين بنقد المتغيرات الإجتماعية التي إعتمد عليها بول لازرسفيلد وزملاؤه في تفسير السلوك الإنتخابي.

ومن رواد النموذج النفسي في تفسير السلوك الإنتخابي **أنغوس كامبل(Angus. Campbell)وكونفارس(Converse) ووارن(Warren); (Donald)**،إذ يرى كامبل من خلال دراساته أن الملاحظة الإمبريقية الميدانية تعكس بوضوح عجز النموذج الإجتماعي في تفسير السلوك الإنتخابي.[2]

بإستطلاع الدراسات التي حاولت أن تربط بين الجانب النفسي والسلوك السياسي نجد:**إتجاه البعد الواحد: unidimensional appraoch** الذي يقيم محاولة لتفسير السلوك السياسي من منظور محدد قد يكون حاجة نفسية غير مشبعة ، ولذا يرى أصحاب هذا الإتجاه أن هناك علاقة بين السلوك السياسي والرغبة في إشباع هذه الحاجة النفسية.

والدراسات في هذا المجال عديدة :**ديرنزوا،هارولد لازويل،روكيتش Rokeach وأيزنك Eyesenck....**[3]

[1]- عزيزة محمد السيد، مرجع سابق، ص11.

[2]-Antonie Roger ; op-cit;p54.

[3]- عزيزة محمد السيد، مرجع سابق، ص16.

3-الإفتراضات الأساسية للنموذج النفسي:

- يقوم هذا النموذج على إفتراض أساسي مؤداه أن هناك إرتباط وثيق بين سمات الشخصية ونمط السلوك الإنتخابي، فالعمليات النفسية تتدخل لإختيار وتنظيم الأفكار السياسية وكذلك نوع النشاط الأنسب.
- كما يفترض أصحاب هذا النموذج بأنه كلما قل إنغماس المرء في القضايا السياسية كان سلوكه الإنتخابي إستجابة لمجموعة من الضغوط الخارجية السريعة.[1]

في هذا الإطار فقد أفردت دراسة **جلبرات أبكاريانG.Abcarian وجورج ماسينيت G.Masannet** للبعد النفسي جانبا أساسيا في تصورهما للسلوك السياسي، وقد قصدا بهذا البعد مجموعة من العوامل الشخصية تتمثل فيمايلي:

- الرغبة في القوة أو الحاجة إليها.
- بناء الإتجاهات لدى الفرد.
- الشخصية الديمقراطية.
- الحاجة الملحة للفرد.[2]

ويعد ميكانيزم الإنتساب أحد الميكانيزمات النفسية التي تسمح بتفسير السلوكات الإنتخابية ، حيث يمكن هذا الميكانيزم من فهم لماذا يشارك بالتصويت عدد كبير من الناخبين الذين يقولون أنهم لايهتمون بالسياسة،ولا يملكون المعلومات السياسية الكافية ، فهم يصوتون على بعض المرشحين حتى وإن لم تكن لديهم عنهم دراية ببرامجهم ،إنهم ينتسبون إليهم بالعادة.[3]

عموما فقد أكدت العوامل النفسية دورها الحاسم في بناء السلوك الإنتخابي وتحديد الأفضليات السياسية والإنتخابية للناخب،غير أنه من المرتكزات التي يقوم عليها هذا النموذج غير قابلة للقياس، كما أن إعتماد هذا النموذج على الاستبيانات والمقابلات يثير صعوبات جمة قد تعيق الوصول إلى نتائج قابلة للتعميم.

---

[1]- حمادة إبراهيم بسيوني، مرجع سابق، ص26.

[2]- عزيزة محمد السيد، مرجع سابق، ص14.

[3]- PhillipBraud ; op-cit;p309.

ABBYY PDF Transformer 2.0 Click here to buy www.ABBYY.com

المطلب الثالث: نموذج الإختيار العقلاني

من خلال المحاولات الأولى في هذا النموذج ، نجد أن كل من **بيدج وفارلي** يفترضان وجود سوق سياسي في الأنظمة الديمقراطية،وفي إطار هذا التحليل يتم التركيز على وجود دالة للعرض تمثل السياسات العامة المتبعة أو المقترح إحداثها، وتلتقي هذه الدالة مع دالة الطلب التي تحدد أفضليات الناخبين، والنتائج التي تحصل عليها الأحزاب السياسية تشكل نقطة الإلتقاء بين الدالتين.

حيث أن هذه الطروحات حاولت مقاربة السلوك الإنتخابي إنطلاقا من مفهوم السوق، موظفة مقاربة كل من **ماكس فيبر وشومبيتر** التي تماهي وتماثل بين آليات إشتغال الأحزاب السياسية والمقاولات الإقتصادية.[1]

يعطي هذا النموذج مكانة أساسية للفرد في تحليله للسلوك الإنتخابي ، حيث يقوم على فكرة مفادها أن السلوك الإنتخابي هو محصلة لتلك الحسابات التي يقوم بها الناخب ، ويعد المؤلف المرجعي الحقيقي لهذا النموذج هو مؤلف **أنتوني داونز(Anthony Downs)** فمعه ولد مفهوم الناخب العقلاني أو الناخب الإستراتيجي، حيث يرى أنه أثناء الإنتخابات العامة يقدم المترشحون المتنافسون برامج ويصيغون وعودا تكون بمثابة عرض للخيرات، ويحاول الناخب أن يحصل مقابل صوته على تأثير أمثل على الشروط الملموسة لوجوده.[2]

وتتأسس إشكالية الناخب العقلاني في منظور داونز حول مفهوم الكسب لأن يأخذ شكلا ماديا ،إضافة إلى مكافآت ذات طبيعة معنوية كمتعة التماثل والتماهي مع قضية سياسية كبيرة.

بناء على مجموعة الحسابات التي يجريها الناخب حول المكاسب التي يمكن أن يجنيها من خلال قيامه بعملية التصويت، فإن الإشكال هنا يتمحور حول من له الإستطاعة على أداء الإنتخاب الإستعراضي ،أو الإنتخاب الإستشرافي ، ويفترض أصحاب هذا النموذج نوع ثالث من الإنتخاب يقرر خلاله الناخب بشكل دقيق وعقلاني تحديد وضعيته وهو إنتخاب المهمات(المصلحة **(vote interest**

[1]- محمد كودي، مرجع سابق.

[2]- فيليب برو، مرجع سابق، ص223.

أو يختار الناخب نوعا آخر يوازن فيه بين المصالح الجماعية ، وهومايسمى بإنتخاب التغير(التقلب الإجتماعي **vote socio tropique**)[1]

في الأخير يمكن القول أن هذا النموذج إنطلاقا من إفتراضه على أن السلوك الإنتخابي هو نتيجة للعملية الحسابية القائمة على مبدأي الكلفة والمزايا، فقد ساهم في إبراز أحد أهم العوامل الأساسية المتحكمة في السلوك الإنتخابي،غير أن أهمية هذا العامل لاتلغي أهمية عوامل أخرى.

كما أنه ليس كل الناخبين يجرون هذه العمليات الحسابية، وإنما يصوتون بإعتبارهم مواطنين دون أن يكون لهم إهتمامات خاصة بالسياسة.

[1]- Antonie Roger ; op-cit;p55.

خلاصة الفصل الأول:

لقد تم في هذا الفصل تحديد المفاهيم التحليلية الخاصة بدراسة السلوك الإنتخابي، بداية بمفهوم البيئة الداخلية الذي يعبر عن نسق يتضمن مجموعة من النظم الفرعية تشكل في كلها إطارا للسلوك الإنساني بأبعاده المختلفة،كماتم التطرق إلى مفهوم المشاركة السياسية بإعتبارها المجال الأوسع للمشاركة الإنتخابية، وقد تبين تعدد التعاريف المقدمة لهذا المفهوم،إضافة إلى مفهوم المشاركة الإنتخابية الذي يعبر عن أحد أهم وسائل المشاركة السياسية.

في إطار تحليل مفهوم السلوك الإنتخابي تم التعرض إلى أبرز الدراسات التي إهتمت بهذا الموضوع ،مع الأخذ في عين الإعتبار آراء المفكرين كل وفقا لإنتمائه الفكري،وقد تبين من خلال تحليل مفهوم السلوك الإنتخابي أن هذا السلوك عرضة للتغير وتتحكم فيه العديد من العوامل، كما تمت الإشارة إلى مفهوم الإمتناع الإنتخابي الذي يعتبر أحد أنماط السلوك الإنتخابي في إطاره العام.

وأخيرا تم إستعراض أهم النماذج النظرية المفسرة للسلوك الإنتخابي بدءا من النموذج البيئي،نموذج التفسير النفسي إضافة إلى نموذج الإختيار العقلاني، وقد إتضح من خلال قراءة هذه النماذج مايلي:

- أن كل نموذج أكد على جزئية واحدة في مقاربته للسلوك الإنتخابي.

- تعدد وإختلاف منطلقات كل نموذج: فكل أنموذج إنطلق من منظور معين(البيئي،النفسي،الإختيار العقلاني...)

- أن هذه النماذج أغفلت الجوانب التنظيمية المتعلقة بسير العملية الإنتخابية وتأثيرها على السلوك الإنتخابي.

لذا فقد تم الإعتماد على نموذج توفيقي يحاول أن يلم بمختلف العوامل المؤثرة في السلوك الإنتخابي والمتعلقة أساسا بالبيئة الداخلية للنظام السياسي،ويرى هذا النموذج أن السلوك الإنتخابي هو مجموعة من التصرفات والأفعال الإنتخابية التي تتحدد بناء على مختلف عوامل البيئة الداخلية للنظام السياسي السائد والمتعلقة أساسا بـــ:

– العوامل المتعلقة بالبيئة السياسية، والتي تركز على التوجه العام للأفراد تجاه النظام السياسي متمثلة في التنشئة السياسية، الثقافة السياسية،أداء المؤسسات السياسية.

– العوامل المتعلقة بالبيئة التنظيمية والقانونية للعملية الإنتخابية: طبيعة النظام الإنتخابي، الإدارة الإنتخابية.

– العوامل المتعلقة بالجانب السوسيوإقتصادي، والمتمثلة أساسا في النزعة القبلية والنظام التعليمي، إضافة إلى المستوى المعيشي للأفراد على المستوى العام.

إستنادا إلى النماذج النظرية المقدمة لتفسير السلوك الإنتخابي، فإن السلوك الإنتخابي يجب أن يفسر في إطار مجموعة من العوامل الإقتصادية والسياسية والثقافية والدينية المحلية والإقليمية والعالمية .

غير أن طبيعة الدراسة المرتبطة بجانب ميداني تفرض التركيز على بعض المتغيرات دون الأخرى، والمرتبطة بالبعد البيئي للسلوك الإنتخابي،وإنطلاقا من إهتمام الدراسة بمحددات البيئة الداخلية، سيتم تحليل مختلف الأبعاد الأساسية المشكلة لها،والمتعلقة أساسا بالبعد السياسي والإجتماعي والإقتصادي،إضافة إلى البعد القانوني وحدود تأثيرها على السلوك الإنتخابي.

المبحث الأول:محددات البيئة السياسية المؤثرة على السلوك الإنتخابي

تعد البيئة السياسية أحد الأبعاد الأساسية لتشكيل السلوك الإنتخابي،كونها تضم مجموعة من المحددات المتفاعلة والمترابطة والتي تعتبر كمدخلات للسلوك الإنتخابي للفرد.

بناء على ذلك فإن عملية التنشئة السياسية،إضافة إلى الثقافة السياسية السائدة ، وكذا الفعالية الوظيفية للمؤسسات السياسية بإعتبارها جزءا أساسيا من البيئة السياسية تعبر بشكل أساسي عن بيئية السلوك الإنتخابي، لذا سيتم التركيز على هذه المحددات وبيان حدود تأثيرها على السلوك الإنتخابي.

المطلب الأول:التنشئة السياسية political socialization

لقد حظيت عملية التنشئة السياسية بإهتمام فلاسفة ومفكري السياسة منذ القدم،ففي القرن السادس قبل الميلاد،أرجع الفيلسوف الصيني **"كونفوشيوس"** فساد نظام الحكم إلى غياب المواطنة الصالحة بسبب عجز الأسرة عن تلقين قيم الفضيلة والحب المتبادل والمصلحة العامة،ولهذا دعا جهاز الدولة إلى تحمل مهمة تعليم الناشئة من أجل خلق نظام إجتماعي سليم يتأتى معه قيام حكم صالح.[1]

رغم هذا الإهتمام الفكري والفلسفي، فإن الدراسات الإمبريقية حول كيفية تكوين وتشكيل الإتجاهات السياسية عند الأفراد من خلال عملية التنشئة السياسية لم تبرز إلا منذ زمن قليل وبالذات منذ

[1]- طارق محمد عبد الوهاب، مرجع سابق، ص55.

الستينات،ولقد كان يطلق على هذه العملية إسم" **تعليم المواطنة" citezenship education** ، أما الآن فإن عملية التعليم وتكوين الإتجاهات السياسية المختلفة يطلق عليها تعبير التنشئة السياسية.[1]

بناء على هذا الإهتمام المتزايد بعملية التنشئة السياسية سيتم البحث في أصول هذا المفهوم ومختلف التصورات النظرية حوله ، وكذا مختلف الوسائل التي تتم من خلالها التنشئة السياسية، وتأثير هذه العملية على السلوك الإنتخابي.

1 مفهوم التنشئة السياسية:

تندرج دراسة عملية التنشئة السياسية ضمن نطاق أشمل وهو عملية التنشئة الإجتماعية، لذا فقبل تحديد مفهوم التنشئة السياسية ،لابد أن نطرح تعريفا محددا للتنشئة بمفهومها العام.

فيعرفها **أنطوني أوريم A.Orum** بأنها:" عملية يتم من خلالها إكتساب الأفراد كل من نسق المعتقدات والقيم والمعايير والإتجاهات التي توجد في المجتمع."[2]

كما يعرفها **كاردينر kardiner** بأنها:" الوسيلة التي عن طريقها يتم التوافق الجمعي، وتهدف إلى جعل أعضائها يقبلون كل من المعايير والطرائق أو القيم والأدوار الإجتماعية، وذلك حتى يكتسب كل من الأعضاء شخصيته الأساسية."[3]

يتضح من خلال التعريفين السابقين للتنشئة الإجتماعية بأنها عملية نقل من المصدر أي من البيئة الإجتماعية إلى الأفراد، ومضمون هذه العملية هو مجموعة من القيم والأفكار والأدوار الإجتماعية، بهدف بناء شخصية الفرد.

وعليه فإن عملية التنشئة السياسية تعبر عن مظهر أساسي من جوانب التنشئة الإجتماعية وهو الجانب السياسي.

---

[1]- زاهي بشير المغيربي ، قراءات في السياسة المقارنة:قضايا منهاجية ومداخل نظرية. ليبيا:منشورات جامعة قاريونس،[د.ت.ن]، ص221.

[2]- عبد الله محمد عبد الرحمن، علم الإجتماع السياسي:النشأة التطورية والإتجاهات الحديثة والمعاصرة. بيروت:دار النهضة العربية،2001، ص444.

[3]- المرجع نفسه، ص444.

وعلى العموم فإن تحديد مفهوم التنشئة السياسية وجد محاولات عديدة من طرف علماء السياسة والإجتماع...الخ. ونجد من خلال الدراسات التي تناولت التنشئة السياسية إتجاهين في تحديد مفهوم التنشئة السياسية:

الإتجاه الأول:

ينظر للتنشئة على أنها عملية يتم من خلالها تشكيل الإتجاهات السياسية لدى الأفراد، وفي هذا الإطار يمكن أن نورد بعض التعاريف منها:

تعريف **هربرت هايمان (Herbert Hyman)** الذي يرى بأن التنشئة السياسية تعني:" تعلم الفرد لأنماط إجتماعية عن طريق مختلف مؤسسات المجتمع تساعده على أن يتعايش سلوكيا مع هذا المجتمع."[1]

يركز هذا التعريف على المؤسسات التي تتم من خلالها عملية التنشئة السياسية،والتي تكفل للفرد التكيف السلوكي مع البيئة الإجتماعية.

كما يعرفها **كنيت لنجتون (K.Langton)** بأنها:" عملية مستمرة وجزء من النسق الإجتماعي الذي يوجه لإكتسابها بواسطة الأعضاء الجدد من أجل تعلمهم وإكتسابهم سلوكا سياسيا معينا،ليساعدهم على كيفية التفكير والشعور بالنسق السياسي الذي يعيشون فيه."[2]

يلاحظ من خلال هذا التعريف أنه أعطى لعملية التنشئة السياسية صفة الإستمرارية، أي أنها عملية تتم عبر مراحل وغير منقطعة، كما أن هذه العملية هادفة وتسعى لإكساب مختلف أنماط السلوك السياسي لأفراد المجتمع.

ويرى **جرنستين F.Greenstein** من خلال دائرة المعارف الدولية للعلوم الإجتماعية بأن التنشئة السياسية تعني:" التلقين الرسمي وغير الرسمي،المخطط وغير المخطط للمعلومات والقيم

[1]- عبد الهادي الجوهري، أصول علم الإجتماع السياسي .مرجع سابق،ص38.

[2]- عبد الله محمد عبد الرحمن، مرجع سابق، ص445.

والممارسات السياسية خصائص الشخصية ذات الدلالة السياسية ، وذلك في كل مرحلة من مراحل الحياة عن طريق المؤسسات المختلفة في المجتمع."[1]

من خلال التعاريف المقدمة يلاحظ أنها ركزت على مجموعة من العناصر الأساسية في تحديدها لمفهوم التنشئة السياسية وهي:

- أن عملية التنشئة السياسية هي عملية مستمرة.
- أن المؤسسات الإجتماعية المختلفة هي المكلفة بآداء هذه الوظيفة.
- أن هذه العملية هدفها إكساب الفرد مجموعة من القيم والإتجاهات تساهم بشكل أساسي في تشكيل سلوكه السياسي.

الإتجاه الثاني:

إهتم هذا الإتجاه بالتنشئة السياسية كوظيفة من وظائف النظام السياسي التي يسعى من خلالها لكسب الدعم والتأييد.

حيث يمكن أن نميز بين وجهة نظر **ألموند ودافيد إ يـــستون**، فيعتبر ألموند التنشئة السياسية إحدى الوظائف التي يقوم بها النظام السياسي، ويصنفها ضمن المستوى الأول من وظائف النظام السياسي وهو مستوى النظام ،حيث تهدف هذه العملية إلى التكيف سواء بالإصلاح أو بإحلال جزء محل آخر.

وتهدف التنشئة السياسية إلى صياغة أو تعديل أو تغيير الإتجاهات في الثقافة السياسية، وتتوقف عملية التنشئة السياسية على قدرات النظام الإتصالية، ومستوى الكفاءة، وتواصل المعلومات بين الأفراد والنظام.[2]

ويعرف ألموند التنشئة السياسية بأنها:" عملية إدخال للفرد الثقافة السياسية وتتضمن إنتاج مختلف المواقف والإدراكات والقيم الثابتة تجاه النظام السياسي،وتتضمن كذلك التزويد بالمعارف والمشاعر تجاه المدخلات والمطالب الموجهة للنظام السياسي."[3]

---

[1]- عبد الهادي الجوهري، أصول علم الإجتماع السياسي،مرجع سابق، ص39.

[2]- نصر محمد عارف، مرجع سابق ، ص278 .

[3]- Stephen Tansey; politics the basics.2eme ed .london:taylor and francis library.2002.p108.

في حين يقدم **دافيد إيستون** من خلال تحليله لعمل النظام السياسي الظروف والعمليات اللازمة للحفاظ على الإستقرار، وتمثل التنشئة السياسية عنده إحدى العمليات الكفيلة بتحقيق هذا الهدف.

من خلال هذين الإتجاهين نجد أن عملية التنشئة السياسية تعتبر مصدر لتشكيل الإتجاهات السياسية والسلوكات السياسية للأفراد، غير أن التركيز سينصب حول التنشئة بإعتبارها أهم الوظائف الأساسية للنظام السياسي، وذلك للإعتبارات التالية:

- أن خبرات التنشئة التي يكتسبها المواطن تحدد تصرفاته السلوكية تجاه الحياة السياسية، وهنا يستطيع النظام السياسي من خلال قدراته المختلفة ترسيخ توجهات إيجابية تجاهه.
- أن مختلف المؤسسات الإجتماعية المكلفة بعملية التنشئة السياسية التي تعتبر جزء من مؤسسات النظام السياسي لها تأثير على نمط السلوك السياسي للأفراد.

إنطلاقا من ذلك سيتم إبراز أهم وسائل التنشئة السياسية ،كونها تؤثر على التنشئة السياسية في علاقتها بالسلوك الإنتخابي.

2:وسائل التنشئة السياسية:

تتعدد وسائل التنشئة السياسية وتتراوح بين الوسائل الرسمية والوسائل غير الرسمية، وهي تسعى في مجملها لإكساب المواطن قدرة على التفاعل الإيجابي مع النسق الإجتماعي المحيط به ونذكر منها:

- الأسرة
- المدرسة والمؤسسات التعليمية على إختلافها.
- الموقع الذي يشغله الفرد في العمل.
- وسائل الإتصال الجماهيري.
- جماعات المصالح.
- الأحزاب السياسية.[1]

وفي هذا الإطار نشير إلى أن عملية التنشئة السياسية في دول العالم الثالث من حيث الوسائل تتميز بسمتين رئيسيتين:

[1]- إسماعيل علي سعد، علم الإجتماع السياسي.بيروت:دار النهضة العربية،1988، ص144.

أ:الأهمية المستمرة لدور الأسرة في تنشئة الأغلبية الواسعة من السكان،وهذا بالنظر لضعف التعبئة الإجتماعية، والتغلغل الضعيف للحكومة القومية...

ب: على النقيض من ذلك فإن نظام التعليم الرسمي يتحمل العبء الأكبر في عملية التنشئة السياسية في هذه الدول بالنظر لضعف الأدوات الثقافية الأخرى.[1]

على خلاف ذلك فإن الحال في الدول المتقدمة يبرز تعدد لوسائل التنشئة السياسية، حيث تمثل المدرسة جزءا بسيطا من الدور الذي تقوم به مختلف المؤسسات الأخرى.

3 التنشئة السياسية والسلوك الإنتخابي:

كما سبقت الإشارة إليه فإن تعدد وتنوع وسائل التنشئة السياسية قد يكون له تأثير على السلوك السياسي للأفراد ، بناء على ذلك فإن المؤسسات المختلفة التي تقوم بعملية التنشئة السياسية(الأسرة، المدرسة، جماعة الأصدقاء، وسائل الإعلام....الخ) قد تحدث تعارض وتنافس في ذات الفرد، فقد يتعلم من أسرته الطاعة والولاء للنظام السياسي والمواظبة على التصويت في الإنتخابات، لكنه ينتمي إلى شلة من الرفاق ينتقدون ذلك النظام ويعارضونه،وهنا يرى **A .Percheron** أن حسم هذا التنافس والتعارض يكون من خلال إخضاع جميع هذه العوامل للتفاعل ،وبناء على هذا يتحدد الإتجاه والسلوك السياسي للفرد بما فيها السلوك الإنتخابي.[2]

إنطلاقا من ذلك يرى بعض الباحثين أن مشاركة الفرد من خلال مختلف الوسائل القائمة على التنشئة السياسية، كالمشاركة في قرارات العائلة والمدرسة وجماعة النظراء تؤثر على توقعات

مشاركته السياسية بوجه عام والإنتخابية بشكل خاص، وبالتالي فإن وجود مجال معين لمشاركة الفرد في القرارات غير السياسية قد يدفعه للإنتقال إلى النطاق الأكبر للمشاركة في القرارات السياسية.[3]

ففي دراسة عن تأثير المشاركة في العائلة على المشاركة في الأمور السياسية أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا،ألمانيا وإيطاليا، والمكسيك بناء على متغير مشاركة الفرد في

---

[1]- عبد الغفاررشاد القصبي، مرجع سابق،ص207.

[2] - أمينة رأس العين، مرجع سابق، ص29.

[3]- رعد حافظ سالم، التنشئة الإجتماعية وأثرها على السلوك السياسي. عمان: دار وائل للنشر،2000،ص139.

العائلة، تم التوصل إلى أن وجود مجال للمشاركة العائلية قد يعطي الفرد شعورا بالكفاءة السياسية وقدرة أكبر للمشاركة السياسية.*

على صعيد آخر فإن عدم توفر فرصة المشاركة في العائلة وإختفاء لغة الحوار والتشاور فيها ، والتأكيد على خضوع الفرد لصاحب السلطة وكبير السن،كما أوضحت إحدى الدراسات في الخليج العربي يمكن أن يؤدي على عدم شعور الفرد بالكفاءة السياسية وضعف ثقته بذاته، مما يؤدي إلى عدم الإهتمام بالمشاركة في الإنتخابات ولا الإنتماء إلى التنظيمات الإجتماعية المختلفة.[1]

يمكن أن نستعرض هنا بعض المؤشرات الأزموية التي تميز المجتمع الجزائري، هذه الوضعية التي تؤثر على عملية التنشئة السياسية و تعقد مهمة المؤسسات الاجتماعية الأساسية التي يناط بها مهمة التنشئة الاجتماعية والسياسية،ومن هنا تتصف الحالة النفسية للإنسان الجزائري بـــ:

– فقدان الأمل والثقة في المستقبل وانسداد الآفاق أمام عيون الأجيال الجديدة الشابة خصوصا وانتشار مشاعر اليأس والقنوط والتشاؤم والإحباط.

– النزوع إلى تبني الأفكار والمواقف المتطرفة والمتشنجة والإنفعالية وردود الفعل المتهورة والغضب والحدية السريعة في الحديث.

– الطرح والإستجابة للإستثارة بسرعة والقلق بكافة أشكاله والتوتر العصبي والتدين المغشوش والمنحرف والخيارات الأيديولوجية الإستقطابية الحادة.[2]

إن هذه الأعراض النفسية التي يعيشها المواطن الجزائري في بيئته الأسرية تنم عن غياب لثقافة الحوار والتشاور الذي يعد أساس التنشئة السياسية السليمة التي ترتقي وترسخ قيم المشاركة لدى الأفراد.

---

* : من أجل تخمين تأثير المشاركة في العائلة على الكفاءة السياسية قسم المبحوثون إلى مجاميع ثلاثة،تضمنت المجموعة الأولى أولئك الذين ذكروا بشكل متطابق أنهم قد حصلوا على فرص المشاركة في العائلة، أما المجموعة الثانية فتتضمن الذين ذكروا بشكل منسجم بأنهم لم يحصلوا على فرصة المشاركة، والمجموعة الثالثة تتألف من أولئك الذين ذكروا أنماطا خليطة من المشاركة....للمزيد ينظر: رعد حافظ سالم، المرجع نفسه، ص140.

[1]- المرجع نفسه، ص143.

[2]- قاسم حجاج" التنشئة السياسية في الجزائر في ظل العولمة: بعض أعراض الأزمة ومستلزمات الإنفراج " مجلة الباحث. العدد02. 2003.ص 86.

في نفس السياق تلعب المدرسة دورا مهما في توجيه السلوك الإنتخابي للأفراد، وهذا منذ المراحل الأولى للتعلم، حيث أن البرامج الدراسية المختلفة تسعى لغرس مجموعة من القيم والمبادئ والمعلومات السياسية تتعلق بقيم المواطنة والولاء للنظام السياسي...، وهو ماجعلها تشكل بيئة أساسية لتكوين الإتجاهات السياسية للأفراد.[1]

في هذا الإطار إنتهت دراسة أجريت في ثلاث بلدان مغاربية: المغرب والجزائر و تونس وركزت على مقررات التربية المدنية في مرحلة التعليم المتوسط أن البرامج التدريسية تغيب فيها قيم الحرية، وما يتصل بذلك من فقر في قيم حقوق الإنسان ككل،مما ينم عن غياب برامج تدريسية تضمن القيم الأساسية كالمساواة والعدل وما يرتبط بها من حقوق مدنية وسياسية وثقافية..الخ.[2]

كما سبقت الإشارة إليه فإنه إذا كانت لتجارب الأفراد التشاركية أوغير التشاركية في العائلة إرتباط مع سلوكهم السياسي، فإن الأمر ينطبق على المدرسة، فإذا كانت البيئة المدرسية تكرس وتساعد على مشاركة الأفراد في تسيير شؤونها وذلك من خلال البرامج التي ترسخ مفاهيم تحفز على المشاركة فهذا سيدفع بالفرد إلى الشعور بمستوى عالي من الكفاءة السياسية.

كما أن فرص المشاركة في المدرسة تزيد من كفاءة الفرد السياسية، فإنه في الوقت نفسه يمكن أن يقال بأن عدم توفر فرص المشاركة في المدرسة،وكما أوضحته دراسة **نادية حسن سالم** حول التنشئة السياسية للطفل العربي* والتركيز فقط على قيم الطاعة والخضوع ،وعدم السماح للنقد، يؤدي إلى ضعف كفاءة الفرد السياسية.

بناء على ماتقدم فإنه يمكن القول أن مختلف وسائل التنشئة السياسية كلها مسؤولة عن تكوين الإتجاهات السياسية للأفراد، كما أنها مسؤولة عن سلوكاتهم الإنتخابية، فإذا تكون لدى الفرد بفعل تلك المؤسسات إتجاه سلبي نحو السياسة العامة،أو نحو النظام السياسي، فإنه من المحتمل أن يقاطع الإنتخابات، وأن يعبر من خلالها عن رفضه ومعارضته للنظام، وتأييده لمرشحي المعارضة، أما إذا

---

[1]-Abdelmoumen Mejdoub ; op-cit ;p32.

[2]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية2004. عمان: المطبعة الوطنية،2005، ص140.

* : نشرت هذه الدراسة في مجلة المستقبل العربي، العدد51، جويلية1981.

كان إتجاهه نحو النظام السياسي إيجابي، وذلك من خلال المؤسسات القائمة بتنشئته السياسية، فإنه من المحتمل أن يؤيده هو الآخر في الإنتخابات.

المطلب الثاني: الثقافة السياسية political culture

إن التعرف على تأثير الثقافة السياسية السائدة على السلوك الإنتخابي يتطلب تحديد هذا المفهوم، وكذا مختلف أنماط الثقافة السياسية، وبناء على تلك الأنماط سيتم تحديد تأثير كل منها على السلوك الإنتخابي.

1- مفهوم الثقافة السياسية:

إن الإهتمام الذي تجلى في علم السياسة بهذا المفهوم ينجم عن تقليد ثلاثي:

-أعمال ماكس فيبر من خلال مؤلفه" الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية" حيث حاول البحث عن القيم وإرتباطها بالسلوك الإجتماعي.

- الإرتباط بعلم **الإثنولوجيا Ethnologie** من خلال أعمال **إبراهام كاردينر، مرغريت ميد**، حيث درست تأثير العوامل الثقافية على بناء شخصية الفرد.

- بروز النزعة التجريبية الإجتماعية الأمريكية.*

يعد ألموند أول من أدخل مفهوم الثقافة السياسية في عام **1956** في محاولته المبكرة لتصنيف النظم السياسية.

* : يلاحظ أن هذه الدراسات ركزت على البعد الثقافي في تحديد السلوك الإنساني، وإنتقل الإهتمام بهذا الجانب من علم الإثنولوجيا إلى علم السياسة، كما أن ظهور النزعة التجريبية الإجتماعية الأمريكية التي تقوم على دراسة السلوك الإنساني إنطلاقا من التركيبة الإجتماعية للوسط الذي يعيش فيه، أضفت إهتماما أكبر بدراسة الثقافة السياسية السائدة في المجتمع.... للمزيدأنظر: فيليب برو، مرجع سابق، ص214.

يعرف **ألموند** الثقافة السياسية بأنها عبارة عن:" توزيع معين للإتجاهات والقيم والأحاسيس والمعلومات والمهارات السياسية، ومثلما تؤثر إتجاهات الأفراد على مايقومون به، فإن الثقافة السياسية للدولة تؤثر على تصرفات مواطنيها وزعمائها تجاه جميع جوانب النظام السياسي."[1]

يتضح من خلال هذا التعريف أن الثقافة السياسية عند ألموند ترتبط بجميع التوجهات نحو النظام السياسي سواء كانت توجهات سلبية أم إيجابية.

تعبر الثقافة السياسية لمجتمع ما بأنها:" جزء من الثقافة المستقرة في ذلك المجتمع التي تنشىء مجموعة من القيم والمعايير لدى الأفراد حول صناعة القرار ، والنقاش السياسي."[2]

ويعتقد **سيدني فيربا** أن الثقافة السياسية تتكون من نظام للمعتقدات الإمبريقية والرموزالمعبرة، والقيم التي تحدد المواقف التي تحدث من خلال الحركة السياسية."[3]

أما **صمويل بير** فيصف الثقافة السياسية بإعتبارها نموذجا للأفكار والتقاليد حول السلطة، وقد إنطلق في تحديده لمفهوم الثقافة السياسية من تصنيف **بارسونز** للثقافة وفق فئات الإدراك والرموز المعبرة ، وقد تصور بير الثقافة السياسية على المستوى القومي.[4]

بناء على التعاريف السابقة فإن الثقافة السياسية تعبر عن مجموعة من الإدراكات العاطفية والتقويمية نحو النظام السياسي بشكل عام، ونحو الذات كفاعل سياسي.

2- أنماط الثقافة السياسية:

إن التعرف على أنماط الثقافة السياسية السائدة في مجتمع ما، تقتضي التعرف على الأبعاد الأساسية لهذه الثقافة، فقد إستخرج الباحثان **ألموند وسيدني فيربا** ثلاثة مظاهر للثقافة السياسية يمكن من خلالها تحديد الكفاءة السياسية للأفراد:

---

[1]- جابرييل إيه ألموند،جي بنجهام باويل الإبن، السياسة المقارنة:إطار نظري،مرجع سابق،ص103.

[2]- Peter Calvert; op-cit ;p79.

[3]- عبد الغفار رشاد القصبي، مرجع سابق، ص189.

[4]- المرجع نفسه، ص189.

أ- **البعد المعرفي:** أي القاعدة المعرفية الصحيحة أو الخاطئة التي يملكها الفرد بشأن الشخصيات السياسية وقواعد سير النظام الحكومي.

ب- **البعد العاطفي:** أي الإتجاهات ذات الصبغة الوجدانية، كالإهتمام بالسياسة واللامبالاة تجاهها ، والميل والنفور تجاه الأشخاص...الخ.

ج- **البعد التقييمي:** أي الأحكام القيمية الصائبة أو الخاطئة، التي يحملها الأفراد على مايحدث ، أي أحكامهم بما هو شرعي أو غير شرعي، وقانوني وغير قانوني.[1]

بناء على ذلك يقسم ألموند الثقافة السياسية إلى ثلاث أنماط:

أ- الثقافة السياسية الضيقة: The proachial political culture

يكون الفرد في مثل هذا النوع من الثقافة غير مدرك لأي شيء عن حقوقه وسلطاته ودوره في التأثير على النظام السياسي ، كما لا يكون للفرد ضمن هذا النوع من الثقافة أي مشاعر حول أمته ونظامها السياسي بشكل عام وكذلك حول البنى والقادة السياسيين، كما وليس لديه أي معايير يستند إليها في صياغة أحكامه وآراءه السياسية، ويسود هذا النوع من الثقافة في المجتمعات التي لا يوجد فيها أدوار سياسية متمايزة.[2]

ب-الثقافة السياسية الخاضعة(التابعة) The subject political culture

نجد تجسيد هذا النمط ضمن المجتمعات التي تعاني من تواضع إسهام المواطنين في المدخلات السياسية، لكنهم على النقيض من النموذج السابق لديهم معرفة تامة بالنظام السياسي وبمخرجاته،وبقواعد اللعبة السياسية، وقد جعل كل من ألموند وفيربا هذا النوع من الثقافة السياسية قرينا بالمجتمعات التسلطية التي يضيق فيها هامش الحريات وتقف ممارساتها على مايخدم التوجهات العامة لنظمها.[3]

---

[1]- PhillipBraud; op-cit;p235

[2]- رعد حافظ سالم، مرجع سابق، ص160.

[3]- علي الدين هلال،نيفين مسعد، النظم السياسية العربية:قضايا الإستمرار والتغيير. ط 3. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص124.

ج- الثقافة السياسية المشاركة: The participant political culture

يرتبط هذا النوع بمعرفة الجماهير ووعيها بالنظام السياسي في حركته وقواعده ومؤسساته،ومدخلاته ومخرجاته، وبأفرادها كمشاركين.ويسود هذا النمط من الثقافة السياسية في المجتمعات الديمقراطية التي يكون للرأي العام فيها دور مؤثر سواء من خلال المؤسسات التي تعبر عنه مثل الأحزاب وجماعات الضغط، أو من خلال إجراءات التصويت.....[1]

بناء على أنماط الثقافة السياسية المذكورة آنفا، فإنه لايمكن أن يسود نمط منها بصورة نقية في مجتمع ما، وإنما عادة ما تمتزج هذه الأنماط،وعليه فإن النقاش يدور حول العلاقة بين الأنماط المذكورة للثقافة السياسية ومختلف أنماط السلوك الإنتخابي.

3- العلاقة بين الثقافة السياسية والسلوك الإنتخابي:

تتحدد مشاركة المواطن في العملية السياسية بقوة بالثقافة السياسية السائدة، إذ تحدد هذه الأخيرة مجموعة من المسؤوليات تناط بالمواطن، كما أنها تفرض قيود على سلوكه السياسي ، في هذا الإطار إنتهت دراسة أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية عن واجبات المواطنة إلى مجموعة من المسؤوليات:

- طاعة القوانين
- الإلتزام بالأخلاق.
- الإدلاء بالصوت في الإنتخابات.[2]

يتضح من ذلك أن هناك إرتباط بين مسؤوليات المواطنة والمشاركة السياسية بشكل عام، والإنتخابية بوجه خاص، حيث أنه ليس من المتوقع أن يشارك المواطن في العملية الإنتخابية مالم يستقر في ثقافته أهمية هذه المشاركة وقيمتها.

---

[1]- المرجع نفسه، ص125.

[2]- إبراهيم حمادة بسيوني، مرجع سابق،ص24.

ABBYY PDF Transformer 2.0 Click here to buy www.ABBYY.com

يتحدد شكل المشاركة السياسية ومداها، وكذا نمط السلوك الإنتخابي للأفراد بدرجة كبيرة على نمط الثقافة السياسية السائدة، فقد ربط ألموند بين نمط الثقافة السياسية ونظرة الأفراد لأنفسهم كمشاركين في العملية السياسية وذلك وفقا للجدول التالي:

الجدول رقم01: العلاقة بين أنماط الثقافة السياسية والسلوك الإنتخابي

	النظام السياسي كموضوع عام	مواضيع المدخلات	مواضيع المخرجات	الذات كمشارك فاعل
رعوية	0	0	0	0
خاضعة	1	0	1	0
مشاركة	1	1	1	1

المصدر: رعد سالم حافظ ، مرجع سابق، ص160.

يتضح من خلال الجدول أن الأفراد في ظل الثقافة الرعوية ليس لديهم أي تصور حول النظام السياسي ولايشاركون لا في المدخلات ولا في المخرجات، نتيجة لذلك فإنه ليس لديهم أي دور فاعل في المشاركة، في حين أنه في الثقافة الخاضعة فإن الأفراد لديهم تصور حول النظام السياسي السائد وقد يساهمون في مخرجاته، ولكنهم ليست لديهم قناعة بدورهم كمشاركين. أما ذوي الثقافة السياسية المشاركة فلديهم تصور عام حول النظام السياسي بجميع مستوياته ودورهم كمشاركين فاعلين فيه.

إنطلاقا من الجدول يمكن تحليل العلاقة بين نمط الثقافة السياسية والسلوك الإنتخابي: فالأفراد في ظل الثقافة الرعوية قد يدلون بأصواتهم في الإنتخابات ، لكنهم لاينظرون إلى فعلهم ذلك على أنه قادر على التأثير في السلطة السياسية ، أو تغيير مجريات الأمور، بل أنهم يفعلون ذلك لإنتمائهم للنظام وخضوعهم لقوانينه، ومثال ذلك المشاركة الإنتخابية بالتعبئة التي تسود الأنظمة الأحادية.[1]

كما تم الإشارة إليه سابقا فإن هناك علاقة بين طبيعة مؤسسات التنشئة السياسية والسلوك الإنتخابي، فإن هذا يمكن أن ينطبق على الثقافة التي تحكم هذه الهيئات وهو ماينعكس على السلوك السياسي.

[1]- أمينة رأس العين، مرجع سابق، ص27.

فالفرد الذي ينشأ في ظل ثقافة الخضوع سيدرك بأنه جزء من النظام السياسي ويدرك تأثيره المحتمل على حياته وتكون نظرته إلى دوره الخاص في السياسة نظرة تابعة متأثرة بأعمال الحكومة ولكنه لايملك دورا في تشكيلها، وقد يمتلك الفرد آراء حول العملية السياسية سواء كانت إيجابية أو سلبية، وقد يطور إحساسا بالشرعية أو بالنفور من النظام والسلطة السياسية، إلا أنه سيبقى سلبي في توجهاته إزاء المشاركة الإنتخابية.[1]

أما في ظل ثقافة المشاركة فإن الأفراد قد يصوتون في الإنتخابات للتعبير عن إرادتهم ورغباتهم وهم ينتظرون من النظام السياسي أن يأخذ بعين الإعتبار تلك الرغبات، فالإنتخابات في مثل هذه الثقافة، أو أصوات الناخبين تعتبر واحدة من مدخلات النظام، إذ أنها تعبر عن مطالب المواطنين، ويمكن أن يحجم هؤلاء عن الإدلاء بأصواتهم أيضا، لكن هذا السلوك يكون مبني على الوعي ويعبر عن رفضهم للنظام السياسي، أو استياءهم من بعض مخرجاته.[2]

بناء على ذلك فإن السلوك الإنتخابي للأفراد سواء بالتصويت أو المقاطعة يتوقف على نمط الثقافة السياسية التي يحملها الفرد، وما تحمله من معايير ومبادئ تشجع على الإقبال على التصويت أو العكس.

بإسقاط هذا الإطار النظري المرتبط بعلاقة الثقافة السياسية بالسلوك الإنتخابي على التجربة الجزائرية نجد أن النظام السياسي الجزائري عرف في تطوره شكلين من الثقافة السياسية في ظل التوجه الإشتراكي والأحادية الحزبية، ففي المرحلة الأولى من الإستقلال وإلى غاية نهاية السبعينات، طبعت النظام السياسي ثقافة سياسية ضيقة، أقصي فيها الشعب وغيب في كثير من المحطات المهمة في الحياة السياسية، حيث إمتثل الشعب في هذه المرحلة لمخرجات النظام السياسي.[3]

أما المرحلة الثانية بدأت مع مطلع الثمانينات وإمتدت إلى غاية أحداث أكتوبر **1988** التي مثلت محطة إنهارت فيها شرعية النظام السياسي الجزائري، فقد طبعت بثقافة سياسية تابعة(خاضعة) ذلك أنه تم نوع ما فتح المجال أمام نشاط العديد من قوى المعارضة، وإدراك كثير من شرائح الشعب حجم

---

[1]- رعد حافظ سالم، مرجع سابق، ص168.

[2]- أمينة رأس العين، مرجع سابق، ص27.

[3]- محمد بوضياف" الثقافة السياسية في الجزائر1962- 1988". مجلة العلوم الإنسانية. العدد11.ماي2007.ص119.

ABBYY PDF Transformer 2.0 Click here to buy www.ABBYY.com

الرهانات والتحديات التي يواجهها المجتمع الجزائري، لكن الخوف من القمع والممارسات البوليسية كانت تحول دون التعبير عنها والمطالبة بالحلول المناسبة لها.[1]

في حين نجد أن مرحلة التحول الديمقراطي شهدت ظهور قوى إجتماعية وفكرية جديدة كمجموعات التيار الإسلامي التي تعمل خارج المؤسسة الرسمية، وتشكل مجموعات الثقافة الجهوية، وهذه المعطيات تنم عن عجز النظام السياسي في إحتواء وتطويع تلك الإختلافات والتنوعات داخل المجتمع ضمن ثقافة سياسية رسمية موحدة تعبر عن كافة فئات المجتمع.[2]

مما سبق نستطيع القول إن هذا التبدل والتغير في نمط الثقافة السياسية في المجتمع الجزائري يمكن أن يفسر مختلف الأنماط التي يحملها السلوك الإنتخابي للمواطن الجزائري في مختلف المستويات الإنتخابية(رئاسية، تشريعية، محلية).

المطلب الثالث: أداء المؤسسات السياسية

تعد المؤسسات السياسية أحد آليات ترسيخ قواعد وأسس اللعبة السياسية، وتوزيع السلطة بين الفاعلين السياسيين، وهي توفر آليات تمكن الأفراد والجماعات من رصد السلوك العام، ومتابعة المساءلة السياسية، ومنع الفساد السياسي والتعسف في السلطة.

بناء على ذلك تشير العديد من الدراسات إلى تزايد أهمية المؤسسات والتنظيمات السياسية عند إتصافها بميزات معينة في عمليات المشاركة السياسية، وعليه فسيتم من خلال هذا المطلب تحديد مؤشرات الفعالية الوظيفية للمؤسسات السياسية ومدى إرتباطها بإرتفاع أو إنخفاض مستوى المشاركة الإنتخابية.

---

[1]- المرجع نفسه، ص119.

[2]- نعيمة ولد عامر" المشاركة السياسية في الجزائر".رسالة ماجيستير. (قسم العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر،2003) ص105.

1- مؤشرات الفعالية الوظيفية للمؤسسات السياسية:

تحتل المؤسسات السياسية بؤرة إهتمام العديد من الدراسات المهتمة بالرأي العام، وقد أصبحت المؤسسات والتنظيمات التي تتمتع بقدر من التمايز البنائي والتخصص الوظيفي سمة ملازمة لها أهميتها في المجتمع المعاصر.

بإلقاء نظرة حول الدراسات والأبحاث في العلوم السياسية نجد تجسيدا لهذه الحقيقة، حيث يؤكد ألموند أن البنى السياسية هي الوسيلة الكفيلة بإنجاز النشاطات السياسية للأفراد، ولذا فإنه يجب بناء مؤسسات تقوم بتحويل مطالب وتفضيلات الجماهير (المدخلات) إلى قرارات(مخرجات) وهومايؤدي إلى ترابط مختلف مستويات أداء النظام السياسي.[1]

في حين يرى هنتجتون أهمية التوازن بين المطالب بالمشاركة وقدرة المؤسسات السياسية، فحسبه فإن إضفاء الطابع المؤسساتي على البنى السياسية يقوم على أربعة مؤشرات وهي:

أ- **التكيف:** ويعني قدرة المؤسسة السياسية على الإستجابة لمطالب وتفضيلات الجماهير.

ب- **التعقيد:** ويقصد به تعدد الوحدات الفرعية وتنوعها وظيفيا وهيراركيا.

ج- الإستقلالية: ويقصد بها إستقلالية المؤسسة وعدم تباعيتها لنخبة أو جماعة أو مؤسسة أخرى.

د- التماسك: ويشير إلى وجود إتفاق بين الأعضاء حول الإجراءات التي تتبع في حالة وجود مشكلات وفقا للحدود الوظيفية.[2]

عموما هناك مجموعة من المؤشرات التي يمكن أن نحكم من خلالها على أداء المؤسسات السياسية ومدى تعبيرها عن المصلحة العامة، وتتوفر هذه المؤشرات في مؤسسات تتميز بالطابع المؤسسي، ومن بين هذه المؤشرات نذكر:

[1]- جابرييل إيه ألموند،جي بنجهام باويل الإبن، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر:نظرة عالمية. مرجع سابق، ص93.

[2]- عبد الغفار رشاد القصبي، الرأي العام والتحول الديمقراطي في عصر المعلومات. القاهرة: مكتبة الآداب،2004، ص216.

ABBYY PDF Transformer 2.0 Click here to buy www.ABBYY.com

- تقديم هذه المؤسسات فرصا ملائمة لمشاركة المواطنين في التأثير على العملية السياسية وتقديم قنوات منتظمة ملائمة لذلك.

- مراعاة أسس الممارسة الديمقراطية داخلها، لتقدم القدوة والنموذج ولتنشئ أعضاءها على هذه الممارسة.

- تعزيزها لضمانات الحقوق والحريات لأعضاءها ولأفراد المجتمع في تعبيرهم عن تفضيلاتهم.

- تشكيلها تحديا حقيقيا للحكومة من خلال البدائل المقدمة والنقد البناء والحوار الحر والعقلاني.[1]

2- دور الأحزاب السياسية في تفعيل المشاركة الإنتخابية:

تعتبر الأحزاب السياسية * أحد أهم مؤسسات المشاركة(المدخلات) وذلك كونها تساهم في تشكيل وتجميع مطالب الناخبين ، وتتوقف قدرة الأحزاب السياسية في تعميق قيم المشاركة الإنتخابية بناء على طبيعة النظام السياسي والحزبي السائد.

أ- النظم التنافسية:

تتميز الأحزاب في النظم الديمقراطية بدرجة عالية من التنافسية، حيث أن الغاية الأساسية لهذه الأحزاب هي ضرورة كسب الأصوات أولا كمطلب مسبق لتولي صنع السياسة من جهة، وإمكانية أن تقوم أحزاب أخرى بتشكيل وتنظيم مايتيح لها السعي لكسب تلك الأصوات.

تختلف قدرة الأحزاب السياسية في كسب أكبر عدد ممكن من الناخبين بناء على طبيعة النظام الحزبي، ففي ظل نظام الحزبين فمن المهم أن يفوز حزب بالأغلبية ، ولذا فإن إعتبار الناخبين هدفا مركزيا هو إستراتيجية حاسمة للفوز، في حين أنه في ظل نظام التعددية الحزبية حيث أنه لا أمل

[1]- عبد الغفار رشاد القصبي، التطور السياسي والتحول الديمقراطي:التنمية السياسية وبناء الأمة. مرجع سابق، ص156.

* : يقصد بالحزب السياسي" إتحاد أو تجمع، ذي بناء تنظيمي على المستويين القومي والمحلي، يعبر في جوهره عن مصالح قوى إجتماعية محددة، ويستهدف الوصول إلى السلطة السياسية أو التأثير عليها، بواسطة أنشطة متعددة خصوصا من خلال تولي ممثليه المناصب العامة، سواء عن طريق العملية الإنتخابية أو بدونها." للمزيد أنظر: أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،1987، ص20.

لحزب بالفوز بالأغلبية، فإن الهدف الأساسي هنا يكون الحصول على قاعدة إنتخابية مميزة ومتماسكة.[1]

ب-**النظم غير التنافسية:**

تتميز العملية السياسية في هذه النظم بغياب الإطار المؤسسي، وكذا غموض وعدم وجود قنوات واضحة لصنع القرار السياسي وهو مايؤدي إلى صعوبة التنبؤ المسبق بالقرار السياسي بدرجة معينة من الثقة. إضافة إلى ذلك فإن طغيان العنصر الشخصي على العملية السياسية جعل صنع القرار بعيدا عن الأحزاب السياسية.[2]

يشير **وينر ولابالومبارا** إلى أن الموقف الرافض والسلبي للأحزاب السياسية تجاه المشاركة في بلدان العالم الثالث إنما هو نتيجة لثلاث عوامل:

-الحفاظ على مكتسبات الطبقات المسيطرة، وإمتيازاتها الإقتصادية ومكانتها الإجتماعية.

-نظام القيم الذي تتبناه النخبة الحاكمة عند قيام النظام الحزبي إذا نظر إلى المزيد من المشاركة بإعتبارها نوعا من التهديد لتلك القيم.

-موقع قيمة المحافظة على النظام النيابي، فإذا كانت هذه القيمة ذات أولوية متأخرة، يمكننا أن نتوقع ترددا في قبول فكرة توسيع المشاركة.[3]

بإسقاط هذا الوضع حول دور الأحزاب في المشاركة الإنتخابية في ظل النظم غير التنافسية على التجربة الجزائرية نجد أن غياب برامج حزبية فعالة قادرة على التعبير عن مصالح الناخبين، أضعف الثقة في هذه الأحزاب، مما ينعكس على مستوى المشاركة الإنتخابية.

حيث أوضح تقرير حول إستطلاع مقياس الرأي العام العربي حالة الجزائر حول ثقة المواطن في الأحزاب السياسية، إذ حصلت على **4.6 %**، وقد أقر الإستطلاع إلى أن هناك إنحدار في ثقة

---

[1]- جابرييل إيه ألموند،جي بنجهام باويل الإبن، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر:نظرة عالمية. مرجع سابق، ص136.

[2]- ثروت مكي، الإعلام والسياسة:وسائل الإتصال والمشاركة السياسية. القاهرة: عالم الكتب للنشر والتوزيع،2005، ص77.

[3]- أسامة الغزالي حرب، مرجع سابق، ص173.

المواطن الجزائري لاسيما في المؤسسات التي ترتبط بالعمل السياسي التمثيلي، حيث أن **53.1%** من الجزائريين لايثقون في الأحزاب السياسية.[1]

على صعيد آخر كشفت الإنتخابات التشريعية **2007** الجزائرية أن هناك ضعف وخلل واضح في جميع الأحزاب السياسية القائمة على الساحة، وعدم قدرتها على التأثير في الناخب الجزائري فرغم حضور عدد كبير من الأحزاب في هذه الإنتخابات حيث شارك **24** حزب سياسي، إلا أنها لم تستطع أن تستقطب الناخب وحثه على المشاركة الإنتخابية وإقناعه بالبرنامج الإنتخابي، ويمكن رد ذلك إلى عجز الأحزاب عن تقديم برامج إنتخابية وتنافسية وممثلين يتمتعون بالكفاءة والنزاهة وعدم القدرة على التوغل في القاعدة والإنتشار.[2]

3- فعالية الأداء البرلماني ومستوى المشاركة الإنتخابية:

تعد المؤسسة البرلمانية من مؤسسات المخرجات فهي المسؤولة عن صنع القوانين والسياسات، وهي بذلك تعبر عن مطالب الجماهير، لذلك يعد تفعيل دور البرلمان مطلبا أساسيا ، لأنه أصبح يكتسب أهمية خاصة في نطاق النظم السياسية المعاصرة.

يرتبط تفعيل الأداء البرلماني بالمكانة التي يحتلها البرلمان المنتخب في أي نظام ديمقراطي، فالمؤسسة البرلمانية هي التي تحتل أعلى درجة في التنوع والإحتواء للمصالح المتعارضة، وتتميز بالقدرة العالية على التكيف، وذلك لأنها قاعدة المجتمع الديمقراطي وهي المعبرة عن إرادة الناخبين ومشاركتهم في العمل السياسي.[3]

لذا فإن إضعاف البرلمان المنتخب ، أو تزوير إرادة الناخبين في العملية الإنتخابية وعدم توفر قانون إنتخابات يضمن عدم تدخل السلطة التنفيذية من شأنه أن يخفض درجة المشاركة الإنتخابية، كما تهز ثقة المواطنين بالمؤسسة البرلمانية لأنها ستكون أداة في يد السلطة التنفيذية،في هذا الإطار يشير

---

[1]- مركز الدراسات الإستراتيجية للجامعة الأردنية" إستطلاع مقياس الرأي العام العربي: الجزائر2008". متحصل عليه:.www.arabbarometor.org/arabic/reports/country algeria.pdf. تم تصفح الموقع:24جانفي2009.

[2]-عبد النور ناجي، تجربة الإنتخابات الجزائرية في نظام التعددية السياسية1990 -2007. عنابة:منشورات جامعة باجي مختار،2008، ص128-129.

[3]- محمد المصالحة" المؤسسة البرلمانية ودورها في التنمية السياسية".مجلة المفكر. العدد01. 2006. ص99.

إستطلاع الرأي العام العربي حالة الجزائر أن مستوى ثقة المواطن في المؤسسة البرلمانية جاء بنسبة**7.3%**، كما أن**41.5 %** لايثقون بالبرلمان على الإطلاق.[1]

إن الهدف الأساسي وراء تفعيل الأداء البرلماني هو تحسين الأداء المؤسسي للبرلمان، أي زيادة قدرات المؤسسة التشريعية الأمر الذي يدعم عملية دور البرلمان في المجتمع، وبالتالي دعم النظام الديمقراطي.

إنطلاقا من ذلك فإنه يقع على البرلمان المنبثق من صلب الشعب، أن يضطلع بدوره الأصيل في ترقية وحماية المشاركة الإنتخابية للشعب، وجعلها تتم بإستمرار في كنف المنافسة الديمقراطية التعددية، كما يقع على عاتق البرلمان أن يساهم في ترقية أخلاقيات وقيم الممارسة الإنتخابية وتربية وتطوير نزعة المشاركة العامة الإنتخابية لدى المواطنين.[2]

وتتوقف الفعالية الوظيفية للمؤسسة البرلمانية على عدد المؤيدين وكذا مجموعة التسهيلات الموجودة،إضافة إلى وجود ثقافة مشتركة بين الأعضاء والجهاز الإداري الفني، كما أن توفر المؤسسة على باحثين وإداريين أكفياء من شأنه أن يعزز من القدرة التمثيلية للمؤسسة البرلمانية.[3]

أخيرا يمكن إبداء بعض الملاحظات حول علاقة أداء البرلمان الجزائري بمستوى المشاركة الإنتخابية:

-سيطرة السلطة التنفيذية على مقدرات العملية السياسية في الجزائر، وهذا ماكرسته مختلف الدساتير المتعاقبة، مما ترك إنطباعا مفاده أن البرلمان ماهو إلا أداة في يد الحكومة، وهو مايؤدي إلى تراجع الأداء البرلماني الأمر الذي سينعكس على مستوى المشاركة الإنتخابية، بإعتبار أن البرلمان سيتخلى عن أهم وظيفة أساسية منوطة به وهي دوره كوسيط بين الرأي العام والسلطة السياسية.

[1]- مركز الدراسات الإستراتيجية للجامعة الأردنية،مرجع سابق.

[2]- عبد القادر بن صالح" دور نظام الإنتخابات الحرة في ترسيخ مصداقية البناء المؤسساتي في الجزائر". مجلة الفكر البرلماني. العدد06. 2004. ص17.

[3]- Stephen Tansey ;op-cit;p184.

– إن مايميز عملية الترشح للمناصب البرلمانية هو عزوف أهل الخبرة والكفاءة عن الترشح،إضافة إلى الغموض الذي يسود عملية إختيار المترشحين أدى إلى تراجع مستوى الأداء البرلماني، مما ساهم في تراجع ثقة المواطنين في الهيئة البرلمانية، وبالتالي توجههم نحو مقاطعة العملية الإنتخابية.

المبحث الثاني:محددات البيئة القانونية المؤثرة على السلوك الإنتخابي

تشكل البيئة القانونية التي تتم من خلالها العملية الإنتخابية أحد المحددات الأساسية للسلوك الإنتخابي، وذلك كونها تضم مجوعة من الإجراءات والضوابط التي قد تساهم في تعزيز المشاركة الإنتخابية أو تراجعها، ويتجلى ذلك من خلال النظام الإنتخابي المتبع وكذا فعالية الإدارة الإنتخابية.

بناء على ذلك سيتم من خلال هذا المبحث توضيح حدود تأثير نمط الإقتراع المتبع على السلوك الإنتخابي، إضافة إلى كفاءة أو عدم كفاءة الإدارة الإنتخابية وإرتباطه بتحفيز المواطن للمشاركة الإنتخابية أو العزوف عنها.

المطلب الأول: طبيعة النظام الإنتخابي

تجدر في البداية الإشارة إلى مفهوم النظام الإنتخابي، والذي يعني في معناه البسيط أنه:" تلك الآلية التي يتم من خلالها ترجمة الأصوات التي يتم الإدلاء بها في إنتخاب عام إلى مقاعد تربحها الأحزاب والمرشحون."[1]

ويتضمن هذا التعريف ثلاث متغيرات رئيسية يحددها النظام الإنتخابي:

–المعادلة الإنتخابية المستعملة(أغلبية، تمثيل نسبي)

–هيكلة الإقتراع: ماإذا كان المقترع يصوت لمرشح أو لحزب.

–حجم المنطقة: عدد ممثلي المنطقة في المجلس التشريعي.[2]

[1]- Stina Larserud ; RitaTaphorn; designing for equality. Sweden: international organization for democracy and elections.2005.p05.

[2]- Ibidem.

تتجلى أهمية النظام الإنتخابي من خلال أنه يتضمن مجموعة من الإجراءات الدستورية والتشريعية تسمح للمواطن من ممارسة حقه في التصويت، وذلك من خلال إختيار المترشحين الذين تتوفر فيهم الشروط القانونية.[1]

تتنوع النظم الإنتخابية وفقا للظروف السياسية والإقتصادية والإجتماعية السائدة في كل مجتمع، غير أنه سيتم التركيز على أهمها بناء على إستخدامها في العديد من دول العالم الحالية.

1- أنواع النظم الإنتخابية:

يبين الشكل رقم **03** التوزيعات الأساسية لعائلات النظم الإنتخابية ، إنطلاقا من مبدأ التناسب وكذا عدد الممثلين المنتخبين عن كل دائرة إنتخابية، وعدد الأصوات التي يمكن للناخب الإدلاء بها.

الشكل رقم03: يبين عائلات النظم الإنتخابية

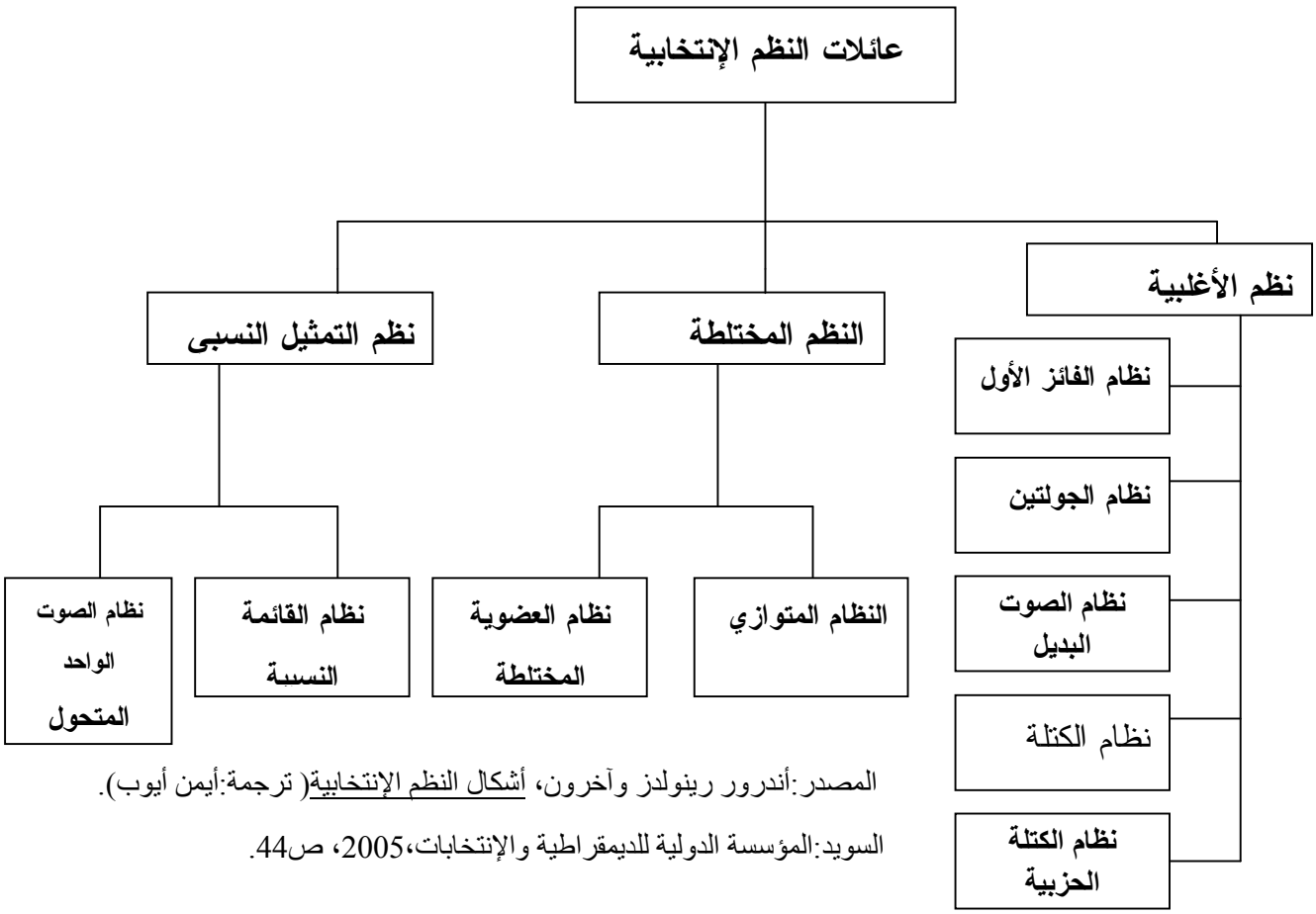

المصدر:أندرور رينولدز وآخرون، أشكال النظم الإنتخابية(ترجمة:أيمن أيوب).

السويد:المؤسسة الدولية للديمقراطية والإنتخابات،2005، ص44.

[1]- Jean Marie Cotteret ;Claude Emeri ; les systemes electeraux .France:pecmes universitaires de France.1999.p44.

ABBYY PDF Transformer 2.0 Click here to buy www.ABBYY.com

أ- نظم الأغلبية:

تقوم نظم الأغلبية على مبدأ بسيط مفاده فوز المرشحين أو الأحزاب الحاصلين على أعلى عدد من أصوات الناخبين بعد عدها وفرزها، وتتنوع الطرق التي يتم بها تجسيد نظام الأغلبية ومنها:

- **نظام الفائز الأول:** الذي يعتبر أبسط شكل لنظام الأغلبية ، فالمرشح الفائز هو ذلك الذي يكسب أصواتا أكثر من أي مترشح آخر، حتى ولو كان هذا لم يحقق أغلبية مطلقة للأصوات المعبر عنها، ويستعمل هذا النظام مبدأ الدوائر المنفردة العضوية، ويصوت الناخبون لمرشحين وليس للأحزاب.[1]

- **نظام الجولتين:** حيث يتم من خلال هذا النظام تنظيم جولة إنتخابية ثانية في حالة عدم حصول أي من المرشحين أو الأحزاب على أغلبية محددة في الجولة الأولى.

- **نظام الصوت البديل:** يستخدم الناخبون في ظله الأرقام التسلسلية للتعبير عن أفضلياتهم بين المرشحين على ورقة الإقتراع ، ويفوز بالإنتخاب بشكل مباشر المرشح الحاصل على الأغلبية المطلقة من الأفضليات الأولى.[2]

ب- نظم التمثيل النسبي:

يستند المفهوم الأساسي لنظم التمثيل النسبي إلى ترجمة حصة أي حزب سياسي مشارك في الإنتخابات من أصوات الناخبين إلى حصة مماثلة أو متناسبة من المقاعد في الهيئة التشريعية المنتخبة. وهناك نوعان رئيسيان من نظم التمثيل النسبي وهما:

- **نظام القائمة النسبية:**

يقوم هذا النظام على تقديم كل حزب سياسي لقائمة من المرشحين في كل واحدة من الدوائر الإنتخابية متعددة التمثيل، ويقوم الناخبون بالإقتراع لصالح الأحزاب، حيث يفوز كل حزب سياسي بحصة من مقاعد الدائرة الإنتخابية تتناسب مع حصتة من أصوات الناخبين.

---

[1]- Jean Marie Cotteret ;Claude Emeri; op-cit ; p52.

[2]- أندرور رينولدز وآخرون، مرجع سابق، ص226.

- نظام الصوت الواحد المتحول:

حيث يقوم الناخبون بترتيب المرشحين حسب الأفضلية على ورقة الإقتراع، ويفوز بالإنتخاب بشكل مباشر المرشحون الحاصلون على عدد من الأفضليات الأولى يفوق الحصة المعتمدة.[1]

ج- النظم المختلطة:

تقوم النظم المختلطة على إستخدام مكونات من نظم التمثيل النسبي بالإضافة إلى مكونات من نظم الأغلبية بشكل متوازي ومستقل عن بعضها البعض وللنظام المختلط شكلان:

-**نظام العضوية المختلطة:** حيث يتم إستعمال الخيارات التي عبر عنها الناخبين لإنتخاب ممثلين من خلال نظامين مختلفين، بحيث يعوض نظام قائمة التمثيل النسبي عن عدم التناسبية في النتائج من جراء تطبيق نظام الأغلبية.

-**النظام المتوازي:** هومزيج بين نظامين: الأول هو نظام قائمة للتمثيل النسبي(عادة)، والآخر هو نظام الأغلبية، ولايؤخذ بعين الإعتبار المقاعد المخصصة في ظل النظام الأول لإحتساب النتائج في النظام الثاني.[2]

من خلال إستعراض مختلف أنماط النظم الإنتخابية يمكن إبداء بعض الملاحظات:

-إن إنتقاء أحد هذه الأنظمة سيكون له تأثير على مستقبل الحياة السياسية في البلد المعني.

-تأثير نمط النظام الإنتخابي على تحديد المترشحين للعملية الإنتخابية.

- الإرتباط الوثيق للنظام الإنتخابي بالواقع المجتمعي بكافة ظروفه وتكويناته.

إنطلاقا من الملاحظة الأخيرة فإن التساؤل يثار حول المعايير التي يمكن من خلالها الربط بين نمط النظام الإنتخابي والسلوك الإنتخابي، بمغنى قدرة النظام الإنتخابي على حفز قيم المشاركة الإنتخابية،

---

[1]- المرجع نفسه، ص223.

[2]- فرانشيسكا بيندا وآخرون، التحول نحو الديمقراطية: الخيارات الرئسية في عملية التحول الديمقراطي في العراق. السويد: المؤسسة الدولية للديمقراطية والإنتخابات،2005، ص14.

وذلك عند توفر معايير معينة، أو دفع المواطن لمقاطعة الإنتخاب بالنظر لعوامل تتعلق أساسا بطبيعة النظام الإنتخابي.

2- دور النظام الإنتخابي في تحديد السلوك الإنتخابي:

تبدو العلاقة وطيدة بين مستوى المشاركة في الإنتخابات(بمعنى نسبة الناخبين المشاركين بالإنتخاب) والنظام الإنتخابي المعتمد، فوفقا للتصنيف الذي تم وضعه سابقا للنظم الإنتخابية، فإن نظم التمثيل النسبي تمتاز بمستويات أعلى لمشاركة الناخبين.

أما في نظم الأغلبية فعادة ماترتفع نسبة المشاركة عندما يتوقع جمهور الناخبين نتائج متقاربة لمختلف الأحزاب أو المترشحين، على العكس عندما يكون واضحا للجميع تفوق حزب ما منذ البداية.[1]

على العموم هناك أربعة معايير يمكن من خلالها إبراز تأثير نمط النظام الإنتخابي على السلوك الإنتخابي للأفراد وهي:

أ- الحرية التي يسمح بها النظام الإنتخابي:

حيث أن النظام الذي يعتبر فائزا من يحصل على الأغلبية النسبية في الدور الأول والوحيد يدفع الناخب الذي يأمل أن يكون صوته فعالا للإختيار بين مرشحي الأحزاب والتيارات القوية فحسب، بما أن حظوظ الأحزاب الصغيرة في الحصول على الأغلبية النسبية محدودة، وهنا يلاحظ أن الناخب لاتتوفر لديه حرية كبيرة في خياراته.

في حين أنه في ظل نظام التمثيل النسبي يحظى كل طرف حصل على أصوات بعض الناخبين بتمثيل يتناسب مع نسبة تلك الأصوات ، لذلك يتمتع الناخبون هنا بحرية أكبر في الإختيار.[2]

إنطلاقا من هذا المعيار يلاحظ أن نظام التمثيل النسبي يحفز الناخبين على المشاركة في العملية الإنتخابية، لأن أصواتهم مهما كانت نسبتها ستحظى بإهتمام وستكون ذات قيمة، حيث يشعر المواطن أن صوته فعالا.

[1]- أندرور رينولدز وآخرون، مرجع سابق، ص161.

[2]- PhillipBraud; op-cit;p334.

ABBYY PDF Transformer 2.0 Click here to buy www.ABBYY.com

ب-العدالة التمثيلية للنظام الإنتخابي:

حيث أنه يمكن لنظام الأغلبية أن يولد عدم مساواة، لأن هذا النظام يعطي الأفضلية للحزب الذي يأتي مرشحوه في المقدمة، فهذا الشكل قد يشعر الناخب بالإجحاف وبعدم شرعية النظام الناتج عنه، لذلك قد يدفع الأفراد إلى العزوف عن المشاركة في ظل سيادة هذا النظام الإنتخابي(نظام الأغلبية).

على عكس ذلك فإن نظام التمثيل النسبي يميل بطبيعته للتقريب بقدر أكبر من الأمانة بين النسبة المئوية للأصوات المعبر عنها و النسبة المئوية للمقاعد التي يتم الحصول عليها، وسيكون بإستطاعة الناخب أن يكسب منه شعورا بالرضا لملاحظته أن صوته لم يكن ضائعا أبدا، إضافة إلى أن وجود جميع الحساسيات في الحكم يبعث على الشعور بشرعية أكبر في التصويت.[1]

في هذا الإطار نجد أن النظام الإنتخابي الحالي المطبق في الجزائر وهونظام الإقتراع النسبي على القائمة يضمن هذا المبدأ بعد أن كان النظام الإنتخابي السابق(الإقتراع بالأغلبية) الذي تسبب في إجحاف مفرط بحق التشكيلات السياسية في العلاقات بين عدد الأصوات التي حصلت عليها وعدد المقاعد التي نالتها.[2]

حيث تنص المادة**102** من الأمر رقم**97-07** المتضمن القانون العضوي المتعلق بالإنتخابات بأنه يترتب على طريقة الإقتراع المحددة في المادة**101** المتعلقة بنظام الإقتراع النسبي على القائمة، توزيع المقاعد حسب نسبة عدد الأصوات التي تحصل عليها كل قائمة مع تطبيق قائمة الباقي الأقوى.[3]

ج- تأثير النظام الإنتخابي على تشكيل الأغلبية الحاكمة:

إن فوز حزب أو إئتلاف معين بالأغلبية سيؤدي به إلى تكوين حكومة ، قد يصبح زعيم ذلك الحزب رئيسا لها، ويشعر الناخبون حينئذ بفعالية إختيارهم، إذ أنهم توصلوا إلى تنصيب حكومة تعمل في الميدان، إن هذا الشعور قد يدفع بعض الناخبين للتصويت بقوة عندما يكون النظام الإنتخابي المتبع هو نظام أغلبية.

---

[1]- فيليب برو، مرجع سابق، ص312.

[2]- عبد النور ناجي، تجربة الإنتخابات الجزائرية في نظام التعددية السياسية1990 -2007. مرجع سابق، ص103.

[3]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،وزارة الداخلية والجماعات المحلية. الأمر 97-07 المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الإنتخابات،المعدل والمتمم. 06 مارس 1997. المادة102.

في حين قد يدفع نظام التمثيل النسبي الناخبين إلى الإغتراب والمقاطعة الإنتخابية،على إعتبار انه لايمكن الأفراد من التنبؤ بدقة بالحكومة التي سيخرج بها، وربما ستكون متعارضة مع إتجاهاتهم السياسية ، مما يعني غياب فعالية أصوات الناخبين.[1]

بإعتبار أن النظام الإنتخابي المعتمد في الجزائر هونظام التمثيل النسبي الذي من أبرز سلبياته الحكومة الإئتلافية الناجمة عنه وماتطرحه من إشكاليات وتناقضات، فالحكومة الإئتلافية تتشكل من وزراء من تيارات حزبية تختلف من حيث الإتجاه وكذا من حيث البرامج، كما هو حاصل في الجزائر في الحكومة الحالية، وهو مايعد تحايلا وخيانة للمواطن الذي صوت لبرنامج حزب معين، ثم يجد رأيه في الأخير مهمشا ولايوجد له تمثيل حقيقي لاعلى مستوى البرلمان أو على مستوى الحكومة.[2]

د- تأثير النظام الإنتخابي على العلاقة بين الناخب والمترشح:

إن العلاقة بين الناخب والمرشح ودورها في تحديد السلوك الإنتخابي للفرد، تثار بين نظام الإقتراع الأحادي ونظام الإقتراع بالقائمة، إذ يسمح النمط الأول بإقامة علاقات وروابط بين الناخبين والمرشحين وتتعزز هذه الروابط إذا كان المرشحين على مستوى محلي، في حين تأخذ الشكل الوهمي إذا كان المرشح ممثلا لبلد بأكمله، يلاحظ على هذا النوع أنه يتيح فرصا أكبر للتعرف على أفكار وبرامج المترشحين، وتدعيم العملية الإعلامية لتعزيز التمثيلية الإنتخابية.

في حين أن نظام الإقتراع بالقائمة تكون الرابطة الشخصية بين المنتخبين والناخبين تجد نفسها عموما منحلة، حيث يختار الناخبون أشخاصا ، غير أن هؤلاء لايقيمون أهمية للتقرب من الناخبين.[3]

إن تفحص المنظومة القانونية المتعلقة بالإنتخابات في الجزائر خصوصا القانون العضوي **97-07** يجد أن عملية إختيار المرشحين تبقى حكرا على ثلة من أعضاء المكاتب الولائية للأحزاب ، حيث يتم إعتماد نظام القائمة المغلقة، ولذا فإن إختيار المترشحين للإنتخابات يقوم على أسس تتعلق بالنفوذ الشخصي والمحاباة والرشوة ولايكون للمواطن أي دور في عملية إختيار المترشحين مما

[1]- أمينة رأس العين، مرجع سابق،ص34.

[2]- عبد النور ناجي، تجربة الإنتخابات الجزائرية في نظام التعددية السياسية1990 -2007. مرجع سابق،ص175.

[3]- فيليب برو، مرجع سابق، ص314.

ينعكس على علاقة المترشحين بالمنتخبين الذين لايعيرون أهمية للتقرب من الناخبين على أساس أن أهدافهم قد لاتكون الفوز بالعملية الإنتخابية بقدر ضمان الظهور وتولي مكانة خاصة في الحزب.

بناء على ماسبق فإنه يمكن رصد النقاط التالية:

-أن النظام الإنتخابي بسهولة إجراءاته يساهم في تعزيز مستوى المشاركة الإنتخابية.

- أن إرتباط النظام الإنتخابي المعتمد بالقيم الإجتماعية السائدة، سوف يزيد من شرعية العملية الإنتخابية، مما يعني حفز الناخبين على المشاركة الفعالة.

- يتيح نظام التمثيل النسبي فرصا أكبر للمشاركة الإنتخابية مقارنة بنظام الأغلبية بالنظر لفعالية الصوت الإنتخابي في كل من النظامين.

المطلب الثاني: الإدارة الإنتخابية

ترتبط فعالية النظام الإنتخابي بوجود إدارة تتولى الإشراف والتحضير والمتابعة الدقيقة للمجريات الإنتخابية، هاته الأخيرة تعد ضمانة أساسية لقيام إنتخابات حرة ونزيهة، بناء على ذلك سيتم تحديد مفهوم الإدارة الإنتخابية وأهم صلاحياتها، وأخيرا علاقة الإدارة الإنتخابية بمستوى المشاركة الإنتخابية.

1- تعريف الإدارة الإنتخابية:

تتطلب تعقيدات العملية الإنتخابية والمهارات اللازمة للقيام بمهامها أن تعهد مسؤولية الفعاليات الإنتخابية لهيئة أو جهة محددة أو أكثر، هذه الهيئة تسمى الإدارة الإنتخابية التي يقصد بها:" تلك المؤسسة أو الهيئة المسؤولة قانونيا والتي يتحدد الهدف من قيامها بإدارة بعض أو كافة الجوانب الأساسية لتنفيذ العمليات الإنتخابية والإستفتاءات على مختلف أشكالها."[1]

[1]-: ألان وول وآخرون، أشكال الإدارة الإنتخابية. السويد: المؤسسة الدولية للديمقراطية والإنتخابات،2006، ص29.

يمكن أن تتألف الإدارة الإنتخابية من هيئة واحدة محددة، كما أن يمكن أن تشكل كوحدة إدارية ضمن هيئة أو مؤسسة أكبر، بناء على هذا فإن الإدارة الإنتخابية قد تأخذ ثلاث أشكال أساسية وهو مايوضحه الشكل رقم **04**.

الشكل رقم04: أشكال الإدارة الإنتخابية

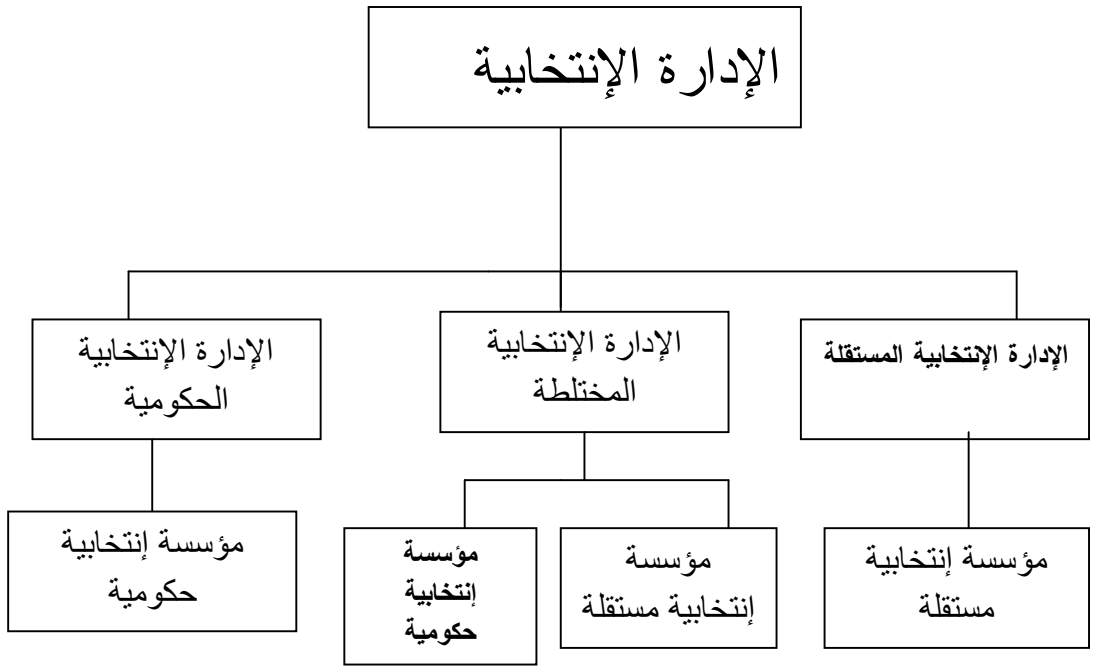

المصدر: المرجع نفسه،ص29.

يتضح من خلال هذا الشكل أن الإدارة الإنتخابية تأخذ أشكالا: أولها الإدارة الإنتخابية المستقلة وهي تعبر عن وجود هيئة مستقلة تعمل كمؤسسة منفصلة عن السلطة التنفيذية، بينما تقوم الإدارة الإنتخابية الحكومية في البلدان التي تعمل فيها السلطة التنفيذية على إدارة وتنفيذ الإنتخابات، في حين تقوم الإدارة الإنتخابية المختلطة على الجمع بين هيئة مستقلة إضافة إلى السلطة التنفيذية في تسيير شؤون العملية الإنتخابية.

إن الملاحظ للإدارة الإنتخابية في الجزائر يجد أنها تأخذ بالنمط الثالث أي الإدارة الإنتخابية المختلطة، حيث تم إستحداث لجنة وطنية مستقلة لمتابعة العملية الإنتخابية تدعى اللجنة السياسية الوطنية لمراقبة الإنتخابات، وذلك بموجب المرسوم الرئاسي رقم**02-129** المؤرخ في **15** أفريل **2002**، فتنص المادة الثانية من هذا المرسوم على أن:" اللجنة السياسية هيئة مؤقتة ذات فروع محلية تتمتع بصلاحيات مراقبة قانونية العملية الإنتخابية في إطار إحترام الدستور وقوانين الجمهورية

عبرمختلف مراحلها من يوم تنصيبها إلى غاية الإعلان الرسمي والنهائي للنتائج بما يضمن تطبيق القانون، ويحقق حياد الهيئات الرسمية المشرفة على العملية الإنتخابية ويجسد إرادة الناخبين."[1]

2- صلاحيات الإدارة الإنتخابية:

يرتبط تحديد صلاحيات ومهام الإدارة الإنتخابية بالإطار القانوني السائد، وتقوم الإدارة الإنتخابية بمجموعة من الصلاحيات والمهام الرئيسية هي:

أ- **تسجيل الناخبين:** تشكل عملية تسجيل الناخبين الجزء الأكبر تعقيدا وإثارة للجدل في إدارة العملية الإنتخابية، وتتطلب هذه العملية جمع معلومات محددة لأعداد أكبر كبيرة من الناخبين، كما يجب أن تتم هذه العملية بطريقة تضمن تسجيل الناخبين المؤهلين فقط.[2]

وفي الجزائر وطبقا للمادة(05-06-07)* من القانون**97-07** المتضمن قانون الإنتخابات الجزائري فإن عملية تسجيل الناخبين مرتبطة بتوفر شروط خاصة بالناخب وتتعلق بـــ: السن القانوني**18**- التمتع بالحقوق السياسية والمدنية- لايوجد في إحدى حالات فقدان الأهلية المحددة في التشريع المعمول به.

ب-**إستقبال وإعتماد طلبات الترشح للإنتخابات:** حيث يجب أن تتم هذه العملية على أساس الدراسة المعمقة لملفات المترشحين وعدم التمييز بينهم.

ج- تنظيم وتنفيذ عمليات الإقتراع: تقوم الإدارة الإنتخابية بتنظيم وتنفيذ عمليات الإقتراع من خلال تحديد يوم يتم فيه الإنتخاب، حيث تقوم الإدارة الإنتخابية بدعوة الناخبين للإقتراع.

غير أنه في الجزائر تمنح هذه الصلاحية لرئيس الجمهورية الذي يدعو الهيئة الناخبة وذلك من خلال مرسوم رئاسي.

---

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. مرسوم رئاسي رقم02-129 يتضمن: القانون المحدث للجنة السياسية الوطنية لمراقبة الإنتخابات التشريعية لـ 30ماي2002. المؤرخ في: 15أفريل2002. المادة02.

[2]- أندرور رينولدز وآخرون، مرجع سابق، ص192.

* : للمزيد ينظر: المادة5-6-7 من الأمر 97-07 المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الإنتخابات،المعدل والمتمم. 06 مارس 1997.

د- عد وفرز الأصوات وإعلان النتائج: حيث تعد هذه المهمة من صلاحيات الإدارة الإنتخابية، حيث عادة ما ينص القانون على دور الإدارة في إعتماد نتائج الإنتخابات والإعلان عنها وتحديد المهلة الزمنية التي يجب على الإدارة خلالها الإنتهاء من الإعلان عن تلك النتائج.[1]

من الضمانات الجديدة التي إستحدثها القانون العضوي**04-01** المعدل والمتمم للقانون**97-07** المتعلق بالإنتخابات في الجزائر في إطار ضمان شفافية ونزاهة عملية عد وفرز الأصوات يتم تسليم نسخة من محضر فرز الأصوات مصادق على مطابقتها للأصل من قبل رئيس مكتب التصويت إلى الممثل المؤهل قانونا لكل مترشح أو قائمة مترشحين،مقابل توقيع بالإستلام فور تحرير محضر الفوز وقبل مغادرة مكتب التصويت.[2]

3- الإدارة الإنتخابية ومستوى المشاركة الإنتخابية:

إن تشجيع الجمهور على المشاركة في السيرورة الإنتخابية وعلى قبول نتائج الإنتخابات ، تتحقق إذا راعت الإدارة الإنتخابية أثناء ممارسة عملية الإقتراع مجموعة من المبادئ ومنها:

أ- **سهولة وصول الناخب إلى مكان الإقتراع:** أي أن تتأمن إمكانية التصويت لجميع الأشخاص الذين يتمتعون بحق الإقتراع، ومن الضروري أن تقام مكاتب الإقتراع في أماكن يمكن أن يقصدها الناخبون بسهولة وحرية، مما يؤدي إلى تعزيز مستوى المشاركة الإنتخابية.

ب- **سرية الإقتراع:** يجب أن تكون سرية الإقتراع مضمونة لكي تتأمن للناخبين إمكانية إختيار ممثليهم بحرية، دون أن يجنوا من ذلك منافع غير مشروعة وأن لايخشوا إجراءات إنتقامية، ويعد تنظيم مكتب الإقتراع عنصر مهم لضمان السرية.[3]

ج- الإستقلالية: يجب أن تكون الإدارة الإنتخابية تتمتع بالإستقلالية، والتي تتعلق بعدم خضوعها لأي مؤثرات في قراراتها سواء أتت من السلطة التنفيذية أو الجهات السياسية والحزبية الأخرى، وهو مايضمن نزاهة العملية الإنتخابية مما ينعكس على مستوى المشاركة الإنتخابية.

---

[1]- ألان وول وآخرون، مرجع سابق، ص95.

[2]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. القانون العضوي رقم04-01 المتضمن لنظام الإنتخابات. المؤرخ في 07 فيفري2004. المادة56.

[3]- عبدو سعد وآخرون، مرجع سابق، ص122.

ABBYY PDF Transformer 2.0 Click here to buy www.ABBYY.com

د- الإحترافية: إضافة إلى الإستقلالية يجب أن تتمتع الإدارة الإنتخابية بالإحترافية في الإضطلاع بالمهام الإنتخابية المختلفة، فكل ضعف تنظيمي عائد إلى قلة الإحترافية قد يحمل الناخبين على التشكيك في الإلتزام بمبدأ الإستقلالية مما يثنيهم على المشاركة في الإنتخابات المقبلة.[1]

في هذا الإطار يمكننا إبداء بعض الملاحظات حول إدارة العملية الإنتخابية في الجزائر وذلك من خلال قراءة مضامينية في القانون العضوي**04-01** حيث تضمن هذا القانون مجموعة من التعديلات سعيا لتحقيق النزاهة والمصداقية في العملية الإنتخابية نذكر منها:

- مسؤولية الإدارة في القيام بالإستشارات الإنتخابية والحياد الصارم وذلك حسب المادة **03**.

- إلغاء المكاتب الخاصة وذلك بإلزام أعضاء الجيش والأمن الوطني والحرس البلدي ...الخ بالتسجيل في القوائم الإنتخابية في إحدى البلديات(بلدية مسقط رأس المعني- بلدية آخر موطن للمعني- بلدية مسقط رأس أحد أصول المعني) وذلك حسب المادة **12**.

- توضيح العقوبات الخاصة بالمخالفات الإنتخابية المتمثلة في عدم تسليم(القائمة الإنتخابية البلدية، محضر فرز الأصوات..)إلى الممثل القانوني، وذلك حسب المادة**28** من هذا التعديل.

ورغم هذه الضمانات إلا أنه يمكن رصد بعض المظاهر السلبية التي مازالت تميز الإنتخابات الجزائرية ومنها:

-غياب سياسة واضحة في دراسة وإعتماد طلبات الترشح للإنتخابات.

-التوقيع مكان المواطنين الذين لم ينتخبوا.

-عدم تطهير قوائم التأطير للإنتخابات من الذين ثبت حقهم في التزوير.

- طرد مراقبي المترشحين من مكاتب مراقبة الإنتخابات.

- تحيز القانون لصالح الإدارة في مسائل كفيلة بالتأثير في جوهر العملية الإنتخابية كحق الوالي في تعيين أعضاء مكتب التصويت.

[1]- "مشروع إدارة الإنتخابات وكلفتها" متحصل عليه: www.aceproject.org. . تم تصفح الموقع: 02 فيفري2009.

ABBYY PDF Transformer 2.0 Click here to buy www.ABBYY.com

– عدم فعالية الرقابة السياسية، حيث يتم تسجيل ملاحظات وإعداد تقارير من طرف اللجنة السياسية لمراقبة الإنتخابات دون إتخاذ أي إجراءات.

مما سبق يمكن القول أن مستوى المشاركة الإنتخابية له إرتباط وثيق بفعالية الإدارة الإنتخابية، فإرتكاز هذه الأخيرة على أسس ومبادئ الإستقلالية والإحترافية..... سيؤدي إلى إرتفاع مستوى المشاركة الإنتخابية، والعكس كلما قلت فعالية ونزاهة الإدارة الإنتخابية كلما تزايدت نسبة المقاطعة الإنتخابية.

المبحث الثالث:محددات البيئة الإجتماعية والإقتصادية المؤثرة على السلوك الإنتخابي

إستحوذت العلاقة بين الأبعاد الإقتصادية والإجتماعية والمشاركة السياسية عامة والسلوك التصويتي خاصة بإهتمام المشتغلين في مجال النظرية السياسية والإجتماع السياسي.

فقد عنيت هذه الدراسات بتوسع دائرة المشاركة السياسية والمشاركة الإنتخابية من جانب، وسمحت بتحديد متغيرات الوضع الإقتصادي والإجتماعي المؤثر عليها من جانب آخر، ومن هذه الدراسات نذكر دراسة **لسيمور ليبست** التي أكد فيها على العلاقة بين الضغوط الإجتماعية الممارسة على الفرد وحمله على التصويت، إضافة إلى دراسة **كارل دويتش** التي توصل من خلالها إلى أثر التعبئة الإجتماعية في العملية السياسية...الخ.[1]

بناء على ذلك سيتم من خلال هذا المبحث التركيز على بعض المحددات السوسيوإقتصادية للسلوك الإنتخابي وهي: الولاء القبلي والعشائري والنظام التعليمي، إضافة للمستوى المعيشي للأفراد.

المطلب الأول: الولاء القبلي وتأثيره على السلوك الإنتخابي

إن الفهم المتكامل لمعالم العملية السياسية لايتأتى إلا من خلال دراسة بنية العلاقات الإجتماعية السائدة، وبإعتبار أن الإنتماءات والولاءات القبلية والعشائرية مازالت أحد المحددات الأساسية للعلاقات بين الفرد والجماعة من ناحية، وبين الفرد والدولة القطرية من ناحية أخرى في المجتمعات العربية ،

[1]- ثروت مكي، مرجع سابق، ص93.

لذا فإن دراسة هذا الجانب تمكن من بيان مدى تأثير هذه الولاءات والإنتماءات على السلوك الفردي بصفة عامة، وبالأخص السلوك الإنتخابي.

1- مفهوم النزعة(الولاء) القبلي:

قبل التطرق لمفهوم النزعة القبلية ، يجب الإشارة إلى مفهوم أساسي يشكل مركز هذه الرابطة المعنوية وهو مفهوم القبيلة.

فقد حظي هذا المفهوم بإستخدام واسع لدى الدارسين، ورغم ذلك فإنه لايحظى بالإتفاق على الدلالة والمعنى نفسيهما، فكثيرا مايتم الخلط بين القبيلة(**Tribu**) والإثنية(**Ethnie**) فيفيد مصطلح إثنية في الإستعمال العلمي السائد مجموعة ثقافية وإقليمية لها حجم معين، أما مصطلح قبيلة فهو يدل على المجموعات المتميزة بالضعف وصغر الحجم.[1]

كما أن موضوع القبيلة *(العصبية) شغل جل الباحثين الذين إهتموا بفكر إبن خلدون، فالقبيلة بالنسبة إليه لاتتحدد بكونها جماعة متفرعة عن جد أول، كما لاتتحدد فقط بما يجمع أعضائها من روابط الدم، بل إن الإطار الحقيقي للقبيلة عنده هو النسب في معناه الواسع والرمزي، ومايمثله من أشكال التحالف والولاء والإنتماء.[2]

أما في قاموس علم الإجتماع فنجد أن القبيلة تعبر عن" نسق في التنظيم الإجتماعي يتضمن عدة جماعات محلية مثل القرى والبدنات والعشائر، وتقطن القبيلة عادة إقليما معينا ويكتنفها شعور قوي بالتضامن والوحدة يستند إلى مجموعة من العواطف الأولية."[3]

---

[1]- محمد نجيب بوطالب ، سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2002، ص59.

*: تعني القبيلة تلك الجماعة البدوية التي تجمعها الرابطة القبلية، وهي تعبر عن وحدة متماسكة إجتماعيا ترتبط بإقليم، وتعتبر في نظر أعضائها ذات إستقلالية سياسية. للمزيد أنظر: محمد عابد الجابري، فكر إبن خلدون: العصبية والدولة. ط 6.بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1994، ص167.

[2]- محمد نجيب بوطالب، مرجع سابق، ص56.

[3]- المرجع نفسه، ص55.

كما أن القبيلة تعبر عن تجمع كبير أوصغير من الناس يستغلون إقليما معينا ويتحدثون اللغة نفسها وتجمعهم علاقات إجتماعية خاصة متجانسة ثقافيا.[1]

من خلال التعريفات المقدمة للقبيلة يتضح بأنها أحد الأسس التي تقوم عليها بنية المجتمعات التقليدية، وينتج عن هذا التنظيم مايسمى بالنزعة القبلية.

إن النزعة القبلية عند إبن خلدون تعبر عن:" تلك الرابطة التي تتجاوز فكرة القرابة الدموية بل هي تلك الولاءات التي تقوم بين مجموعة من الأفراد نتيجة المصلحة المشتركة الدائمة بينهم."[2]

وتعبر القبلية **Tribulisation** عن نزعة يعبر عنها سلوك الفاعلين المرتبط بتغليب الولاء للمجموعة القبلية وللهوية القبلية، ويتفاوت حضور هذه النزعة لدى المجتمعات والجهات.

لقد كانت النزعة القبلية محل نقد من طرف النخب السياسية بإعتبارها طرفا ينازع الإيديولوجيا الوطنية والقومية، حيث يرى **ريكاردو بوكو(Ricardo Bocco)** أن إحدى خصوصيات التنظيمات القبلية في المشرق العربي تتمثل في حضور القرابة وتوحدها مع التعبيرات السياسية، وهذا مادفع الباحثين في العلوم الإجتماعية وخاصة علماء السياسة إلى بحث مفهوم النزعة القبلية لتفسير الكيفية التي تتنقل بواسطتها أشكال التضامن القرابي وتتحول إلى ميادين للعمل السياسي.[3]

2- إشكالية الولاء القبلي في الدول العربية :

إن هيمنة هذه الولاءات على طبيعة العلاقات الإجتماعية في المجتمعات العربية، فرضت تحديا كبيرا أمام سياسات التحديث والتنمية الشاملة التي تقودها دول العالم النامي منذ الإستقلال، وذلك بإيجاد بديل عن البنى القبلية وتوسيعها بإنتماء أوسع وهو الدولة الوطنية، وفي هذا الإطار نجد إتجاهين:

الإتجاه الأول: يؤكد على تفكك البنى والنزعات القبلية وهذا نظرا لـــ:

-التفكك الدرامي الذي حصل للبنى والهياكل الإجتماعية الأهلية، وذلك نتيجة للسياسة الإستعمارية التي عملت على إرساء ثقافة كولونيالية جديدة تهدف للقضاء على القيم المحلية، ومثال ذلك السياسة

---

[1]- المرجع نفسه، ص55.

[2]- محمد عابد الجابري، مرجع سابق، ص172.

[3]- محمد نجيب بوطالب، مرجع سابق، ص63.

الفرنسية في الجزائر حيث عملت فرنسا على تعميق إيديولوجية الإنقسام بين البربر والعرب ، وكذا فقد أعادت فرنسا صياغة الخارطة الديمغرافية للمجتمع الجزائري، مما أدى إلى القضاء على تقاليد الإنتماء إلى قبائل وجهات.[1]

– لقد أدت السياسة الإستعمارية إلى أزمة في نظام القيم وأخرى في نظام النسيج الإجتماعي وروابطه، حيث تم نقل الفاعلين بشكل سريع وعنيف من نمط الحياة الجماعية القائمة على الوحدة العشائرية ذات التضامن القرابي، إلى الجماعية الإصطناعية القائمة على الفردانية.

– لقد أدت الإجراءات التي قامت بها الدولة الوطنية في دول المغرب العربي بالتدرج إلى تفكيك البنية القبلية، وبالتالي فقد تم إدماج المجتمع القبلي في المجتمع الوطني،خصوصا عبر عمليات بناء الدولة وتبني نظم التحديث والتنمية.

الإتجاه الثاني: يرى بإستمرارية النزعة القبلية في المجتمعات العربية وذلك لإعتبارات عدة منها:

–أن إستمرار القبيلة في المجتمعات المعاصرة يعتبر نوعا من مقاومة الدولة، وبالتالي مقاومة مفهوم الوطن.

– يلعب التهميش الإجتماعي والجهوي، كبعض من إفرازات التطور الحديث،دورا في الحفاظ على طابع الإنكفاء في العلاقات مابين المجموعات والجهات، أي ضعف الإندماج الوطني.

– مقاومة الإيديولوجيا المتطرفة بإيديولوجيا نقيضة، أو مقاومة السياسي بالإجتماعي.[2]

– إن ضعف البنى المؤسسية المدنية والسياسية التي تحمي الحقوق والحريات وتساند كينونة الإنسان تركت فراغا لتبلور أسس الإنتماء التقليدي.

– قلة فعالية القضاء وتقاعس السلطة التنفيذية عن إنفاذ أحكامه، جعل المواطنين غير مطمئنين على حقوقهم خارج إطار البنية القبلية.[3]

---

[1]- Ben Meziane Thaalbi ; L'identité au Maghreb. Alger: Casbah editions.2000.p40.

[2]- محمد نجيب بوطالب، مرجع سابق، ص25.

[3]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مرجع سابق، ص138.

مما سبق يمكن القول أن مشروع الدولة الوطنية في الدول العربية وماصاحبه من تحولات أدى إلى خلخلة البناء الإجتماعي وتفكيك البنى التقليدية وإحلال بنى وعلاقات جديدة، ورغم ذلك فظواهر الشللية القرابية والعشائرية تعبر عن ردة فعل إجتماعية محلية على تحطيم البنية القبلية، ولذلك فالتحديث فكك القبيلة ولكنه لم يقض عليها.

إن مايعمق إشكالية تواصل النزعة القبلية في المجتمعات العربية والمغاربية خاصة، هي إزدواجية الإنتماء لدى الفاعلين، فالإندماج الوطني لم يلغي الإندماج في دوائر أولية، وتضفي الدول المغاربية نوعا من المرونة في الإنتماء وهوماسمح بتعددية أبعاد الإنتماء.[1]

إضافة إلى ذلك فإن النزعة القبلية لاتزال سمة تضفى على التشكيلات المجتمعية العربية، وبذلك فإن العديد من الدول العربية قامت بتوظيف العصبيات القبلية لكسب شرعيتها لضمان إستمرار تحكمها وإسترجاع إشعاعها.[2]

3- الولاء القبلي كمحدد للسلوك الإنتخابي:

يشكل الولاء القبلي أحد التوجهات الأساسية في المجتمعات العربية، حيث نجد تجسيدا لهذه الولاءات مع التعبيرات السياسية، مما يضفي نوعا من التوجيه لسلوك الفرد خاصة على مستوى التعبيرات السياسية، بناء على ذلك فإن هذه الولاءات والإنتماءات القبلية تعد محددا أساسيا للسلوك الإنتخابي، ويمكن رصد أوجه الإرتباط من خلال العناصر التالية:

-تعبر الثقافة الجهوية عن نظام إدراكات وإنتماءات محدودة كالقرية أو القبيلة، وتسود هذه الثقافة في العديد من المجتمعات العربية، حيث ينحصر التمثيل الذهني للنظام السياسي والجماعة ككل داخل ذلك المجال الضيق، وبذلك فإن الأفراد في ظل الثقافة الجهوية يشاركون أو يقاطعون الإنتخاب بحسب النظرة السائدة في الجهة التي ينتمون إليها تجاه نظام الحكم وتجاه السياسة بمختلف أطرافها، فإذا كان

[1]- محمد نجيب بوطالب ، مرجع سابق، ص26.

[2]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مرجع سابق، ص138.

الميل السائد داخل القرية مثلا لأحد التيارات السياسية فإنه من المحتمل أن يجعل أغلب أفراد هذه الجماعة يشاركون في الإنتخاب لتدعيم ذلك الحزب.[1]

-إن الحضور القوي للنزعة القبلية يحول الأولوية في كثير من المؤسسات المجتمعية العربية للولاء وليس للأداء، فالسلوك الإنتخابي هنا يكون موجها نحو المشاركة بإعتبار أن المترشح له ولاء وإرتباط عشائري أو قبلي مع الناخبين، وبغض النظر عن أداء ذلك المترشح فإن درجة الولاء هي التي تحدد مدى المشاركة أو عدم المشاركة في الإنتخاب داخل الجماعة التي يؤمن بها الفرد.[2]

-إن الفرد في المجتمع العربي عموما لايوجد ضمن الجماعة، بل إن فاعليته الإجتماعية لاتتأكد إلا داخل الجماعة الأولية، وهذا مايظل محددا لجل سلوكاته حتى الإنتخابية منها، حيث أن أنماط التنشئة التقليدية متواصلة بإطراد في جميع الحقول الإجتماعية، فمفاهيم" **ولد الحومة**"،" **ولد القبيلة**" حيث أن التصويت يكون أساسا على الأشخاص وإتصالا بقوة بالعصبية القبلية والإنتماء الإثنوغرافي.[3]

- يلعب عامل القرابة دورا فاعلا في تحديد السلوك الإنتخابي، فالقبائل السياسية في المجتمعات العربية تعتمد في الحملات الدعائية على ترسيخ السلوكات السياسية التقليدية بالتركيز على الشخص وعلى العائلة والعلاقات العشائرية ، وتعتبر هذه المحددات معيارا لنجاح المترشح، وذلك بالنظر للنمط التنشئوي السائد الذي يساهم في تدجين الأفراد وتعليب وعيهم بما يجعل الولاء للعائلة وللقبيلة مسبوقا على الولاء للوطن.[4]

بالنسبة للجزائر تعتبر هذه الولاءات القبلية والعشائرية محددا أساسيا للسلوك الإنتخابي، ويمكن ربط هذا بالنظام الإنتخابي السائد الذي يجذر هذه النزعة وذلك من خلال مايلي:

---

[1]- Phillip Braud; op-cit ; p237.

[2]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مرجع سابق، ص137.

[3]- عبد الحميد العطري، صناعة النخبة في المغرب. المغرب: دفاتر وجهة نظر،2006،ص84.

[4]- المرجع نفسه، ص84.

– إن إعتماد نظام الإنتخاب بالقائمة المغلقة، يجعل الترتيب في القوائم الإنتخابية حكرا على الأحزاب السياسية، مما يفسح لها مجالا لترتيب القوائم الإنتخابية على أسس لاتقوم على الكفاءة و الخبرة، وإنما يتم إختيار متصدري القوائم الإنتخابية من العرش أو القبيلة ذات النفوذ والوزن في الدائرة الإنتخابية.

– إن النظام الإنتخابي المطبق سمح بظهور القوائم الحرة، التي ورغم الموقف المعادي الذي وقفته الإدارة منها،والتخوف الكبير الذي أبدته الأحزاب السياسية الكبرى منها، فإن عدد القوائم التي دخلت الانتخابات التشريعية 2007 وصل إلى 100 قائمة من بينها 95 داخل الجزائر و5 بالهجرة، كما نجد تفاوت في الحضور للقوائم الحرة عبر الولايات لا يمكن فهمه إلا بالعودة إلى يوميات الحياة السياسية،داخل الولاية نفسها والصراعات التي تعرفها والتحولات التي تعيشها، حتى في أبعادها التقليدية، فقد ارتبطت القوائم الحرة في بعض الحالات بالصراعات بين القبائل والعروش ومدى تمثيل أبنائها وترتيبهم داخل القوائم الحزبية في المناطق التي لازالت تعرف حضورا قويا لمثل هذه الظواهر الاجتماعية.[1]

المطلب الثاني: دور النظام التعليمي في دعم المشاركة الإنتخابية

يعد التعليم الركيزة الأساسية في بناء الشخصية الوطنية وتكريس الهوية الحضارية من خلال دوره في عملية التنشئة الإجتماعية والثقافية، كما أن التعليم إضافة إلى دوره في عملية التنمية، فقد أصبح آداة لغرس ونشر المهارات والأفكار، جنبا إلى جنب مع الأنماط الثقافية الجديدة ، وهو مايمكن الفرد من التكيف مع محيطه الإجتماعي وتكوينه على قيم العمل الخير والسلوك الإجتماعي والتسامح والمواطنة.[2]

يتضح مما سبق بأن للتعليم دور أساسي في بناء منظومة القيم الفردية، والمتعلقة أساسا بعلاقة الفرد بمحيطه الإجتماعي، لذا سيتم بيان دور النظام التعليمي في نشر قيم المواطنة الصالحة من ناحية، وتأثير ذلك على دفع الفرد نحو المشاركة الإنتخابية أو عدم الإهتمام بها من ناحية أخرى.

[1]- عبد الناصر جابي" الإنتخابات التشريعية الجزائرية: إنتخابات إستقرار أم ركود". متحصل عليه: www.dctcrs.org/s2632.htm . تم زيارة الموقع: 24جانفي2009.

[2]- عبد الغفار رشاد القصبي، التطور السياسي والتحول الديمقراطي:التنمية السياسية وبناء الأمة. مرجع سابق، ص210.

1- دور التعليم في تكريس قيم المواطنة:

بداية نشير إلى أنه تعددت التعريفات المقدمة للمواطنة، غير أن المفهوم بوجه عام يدل على تلك الرابطة بين الفرد ودولته، بما يتضمن ذلك من شعور بالإنتماء والوحدة الوطنية والرغبة والمبادرة والمشاركة في الحياة العامة، والحرص على ممارسة الحقوق السياسية إنطلاقا من كونها ليست فقط مجرد حقوق، ولكن واجبا وطنيا يجب أداؤه.[1]

إن المواطنة تمكن المواطن من معرفة حقوقه السياسية وواجباته، وما يجري حوله من أحداث ووقائع، وكذلك قدرة المواطن على التصور الكلي للواقع المحيط به كحقيقة كلية مترابطة العناصر، بالإضافة إلى قدرة المواطن على تجاوز خبرات الجماعة أو الجماعات الصغيرة ليعانق خبرات المجتمع السياسي ككل.[2]

إن تحقيق المواطنة يفترض عدة متطلبات أهمها التعليم الذي يمكنه أن يلعب دورا كبيرا توجيه نسق القيم المجتمعية من خلال إرساء قيم تنموية وإتجاهات مجتمعية توفر للفرد بيئة أكثر ثباتا وإتزانا، فالمؤسسة التعليمية ليست فقط مركز لترسيخ ثقافة متعددة لدى الطفل، وإنما أيضا كفضاء مؤسسي لغرس خصائص الوطنية والهوية الجماعية، ويحظى التعليم المدني بأهمية كبيرة في تكوين وتنشئة الفرد على قيم التسامح، والمشاركة والعدل....الخ.[3]

لذلك فإن تنمية المواطنة الصالحة لدى الطالب في المدرسة تفترض توجه التعليم نحو خلق الشعور بالنظام والتنظيم لديه، بحيث يتهيأ ذهنيا ونفسيا للتوافق مع متطلبات البيئة الإجتماعية وذلك بواسطة تعزيز التفاعل التربوي بمختلف إتجاهاته.

[1]- منى مكرم عبيد" المواطنة".دورية مفاهيم. العدد15.مارس2006.ص04.

[2]- ثروت مكي، مرجع سابق ، ص76.

[3]- Ben Meziane Thaalbi ; op-cit ;p114.

كما أن التعليم في الحياة الإجتماعية عملية تدرب وتمرس إبتداء من حمل المسؤوليات الطفيفة داخل المدرسة وتدرج في سلم المسؤوليات حتى تبلغ درجة مسؤولية المواطن نحو وطنه ومجتمعه ذروتها فيصبح ذلك المواطن نموذجا للمواطنة الصالحة.[1]

غير أن التعليم على الرغم من هذا الدور الأساسي الذي يلعبه في تنمية وتطوير قيم المواطنة الصالحة،لايزال ذو دور محدود في دول العالم العربي وذلك لإعتبارين:

أ- **إرتفاع نسب الأمية:** حيث لاتزال الأمية تسجل نسب عالية في العديد من الدول (السودان،المغرب)، وبالنسبة للجزائر يوضح تقرير التنمية الإنسانية 2007 الذي يصدره المجلس الإقتصادي والإجتماعي أن نسبة الأمية بدأت في التراجع ومع ذلك تبقى مرتفعة، وهو مايوضحه الجدول رقم**02**.

الجدول رقم02: تطور نسبة الأمية في الجزائر

الفئة العمرية	**1998**			**2006**		
	الرجال	النساء	المجموع	الرجال	النساء	المجموع
15 سنة وأكثر	%23.5	%45.7	%34.5	%18.6	%35.9	%27.2
بين**15**إلى**24** سنة	%7.29	%19.07	%13.08	%5.6	%10.8	%8.2
بين**23-34** سنة	%14.66	%35.85	%25.18	%6.4	%22.2	%14.2
35 فأكثر	%50.49	%62.64	% 62.64	% 35	%61.4	%48.2

La source:Conseil National Economique et social:rapport sur le development humaine2006/2007.p27.

[1]- عبد الله مجيدل " التربية المدنية: دراسة في أزمة الإنتماء والمواطنة في التربية العربية".مجلة الفكر السياسي. العدد21. شتاء2005.ص175.

من خلال قراءة أولية للجدول يتضح أن الجزائر إستطاعت من خلال تطوير برامج محو الأمية من خفض نسب الأمية، إلا أنه يلاحظ أنه هذه النسب مازالت مرتفعة لدى النساء ولدى الفئة المقدرة من 35 سنة فأكثر.

ب- محتوى البرامج التعليمية: فلاتزال المؤسسة التعليمية في الدول العربية تكرس التلقي والخضوع، حيث نجد أن المناهج وأساليب التعليم والتقييم لاتسمح بالحوار الحر والتعلم الإستكشافي النشط ، ومن ثم فهي لاتسمح بحرية التفكير والنقد،ويتركز دورها في إعادة إنتاج التسلط في المجتمعات العربية.[1]

كما أن نمط التعليم في الدول العربية أدى إلى إنتشار ثقافة الخوف ، حيث أن الطالب عليه أن يمتثل لتفكير وتوجهات المعلم، والذي يشيع فكرة ضآلة الفرد في مواجهة النظام المسيطر، مما يجعل الفرد يحس بأنه رعية ليس له حقوق وواجبات بنص الدستور، وليس له قدرة على تغيير الواقع وبالتالي فإن ممارسته لحياته السياسية والقانونية إنما تقوم على ثقافة الخوف.[2]

2- المنظومة التعليمية وعلاقتها بالسلوك الإنتخابي:

ترتبط درجة ومستوى التعليم بعلاقة طردية مع المشاركة الإنتخابية، ويتضح ذلك من خلال إتجاهين:

الإتجاه الأول: يقيم علاقة بين درجة التعليم والميل أكثر نحو المشاركة، وتقوم نظرة أصحاب هذا الإتجاه على مجموعة من الإفتراضات:

-أن التعليم هو عملية تهدف إلى إكساب المواطن المهارات السياسية اللازمة للمشاركة، والأنماط السلوكية للمشاركة المناسبة، حيث أشارت دراسة أجريت عام 1964،1961،1967 إلى أن إهتمام الأفراد الأكثر تعليما بالسياسة وعدم تأثرهم بالولاء الطبقي.

[1]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مرجع سابق، ص138.

[2]- منى مكرم عبيد، مرجع سابق، ص38.

-أن الأفراد الذين على قدر ملائم من التعليم لديهم المعرفة السياسية والمهارات الأساسية، ومن ثم لديهم رأي في السياسة ودور في ممارستها ،مما يجعل الفرد المتعلم يشعر بأن المشاركة الإنتخابية واجب، كما أنه يدرك إمكانية تأثيره على صناع القرار.[1]

- أن الأفراد الأكثر تعليما لديهم مستوى من المهارات تؤهلهم للمشاركة أكثر من غيرهم، على إعتبار أن المدرسة تعد مجالا لتعلم مهارات المشاركة من خلال نشاطات التعليم المهاري، والذي يتم من خلاله تحديد مجموعة من الأهداف المشتركة، ولتحقيق ذلك لابد على الجماعة الخوض في مجال من النقد البناء وإجراء المفاوضات، وهو مايترك أثره على السلوك الإنتخابي لدى الأفراد الأكثر تعليما.[2]

الإتجاه الثاني: يقيم علاقة بين درجة التعليم والميل أكثر نحو المقاطعة الإنتخابية، ويستند أصحاب هذا الإتجاه على مجموعة من الإفتراضات وهي:

-أن المستوى التعليمي المنخفض للفرد، يجعل المشاركة الإنتخابية وغيرها ظواهر غريبة عنهم يتعذر عليهم التعامل معها، مما يؤدي إلى عزوف هذه الفئة عن المشاركة في الإنتخابات.

- أن الأفراد الأقل تعليما أقل وعيا وإدراكا لفعالية أصواتهم مما يجعلهم يقاطعون الإنتخابات، وهذا حسب إحدى الدراسات التي أجريت حول نسبة المتعلمين ونتائج التصويت في إنتخابات الرئاسة في الفلبين في الفترة مابين عامي 1953-1965.[3]

- أن هناك نسبة من المتعلمين لاتولي العملية الإنتخابية إهتماما على إعتبار أنها لاتدخل ضمن إهتماماتها، وبالتالي نجد لديهم توجه نحو مقاطعة الإنتخاب.

مما سبق يتضح أن لدرجة ومستوى التعليم في مجتمع ما تأثير على السلوك الإنتخابي، فكما أن إرتفاع ورقي المستوى التعليمي سيؤدي إلى سلوك إنتخابي مشارك، والعكس فإن إنخفاض المستوى التعليمي سيفرز إمتناع إنتخابي لدى هذه الفئة، غير أنه يمكن أن نستثني بعض المتعلمين الذين قد لايكون لهم إهتمام بالأمور السياسية، وبالتالي فإنهم يقاطعون الإنتخاب.

---

[1]- ثروت مكي، مرجع سابق ، ص95.

[2]- أحمد مجيدل، مرجع سابق، ص160.

[3]- ثروت مكي، مرجع سابق ، ص76.

المطلب الثالث: تأثير المستوى المعيشي على المشاركة الإنتخابية

يعد العامل الإقتصادي أحد الفواعل الأساسية في بناء الظاهرة السياسية ومنها العملية الإنتخابية، التي يتدخل فيها الإقتصاد بقوة ، حيث يعتبر محددا أساسيا للسلوك الإنتخابي للفرد سواء بالمشاركة أو المقاطعة، وسيتم التركيز هنا على مؤشرين للوضع المعيشي وبيان مدى تأثيرهما على السلوك الإنتخابي وهما: الحالة المهنية،مستوى الدخل.

1- الحالة المهنية:

يرى صمويل هنتجتون من خلال تحليله للعلاقة بين متغيرات التنمية والمشاركة بأن المهنة والدخل يعدان أبرز مؤشرين لقياس العلاقة بين الوضع الإقتصادي للفرد وميله نحو المشاركة، فطبيعة المهن توفر متطلبات للمشاركة الإنتخابية، فالأفراد ذوي المهن الأعلى وضعا يميلون لأن يكونوا أكثر نشاطا من الناحية السياسية من غيرهم.[1]

كما يرى ماكس فيبر بأن النشاطات التي تحددها مهنة الفرد في قدرته على المساهمة في النشاط السياسي، في حين يرى **ليبست(Seymour Martin Lipset)** أن بعض الجماعات تتأثر أكثر من غيرها، وتقبل على صناديق الإقتراع بأعداد أكبر أكثر مما تزودها عامة المواطنين، فتشير الإحصائيات بأن موظفي الدولة يساهمون في الإقتراع أكثر من أي جماعة مهنية أخرى.[2]

ويعد مشكل البطالة أحد أهم المواضيع التي تشغل جل أفراد المجتمع نظرا لإستفحالها وإنتشارها الواسع، وفي الجزائر تبدو نسبة البطالة مرتفعة وهو مايوضحه الجدول التالي:

[1]- نعيمة ولد عامر، مرجع سابق، ص46.

[2]- محمد السويدي، مرجع سابق، ص154.

الجدول رقم03: تطور نسبة البطالة في الجزائر(1995-2006)

	1995	1999	2000	2004	2006
نسبة البطالة عند النساء	% 28.13	%25.57	%38.07	%18.13	%14.64
نسبة البطالة عند الرجال	%28.10	%24.66	%26.08	%17.55	%11.81

La source:Conseil National Economique et social; op-cit ; p107.

يتضح من خلال الجدول أن نسبة البطالة في تراجع، حيث كانت مرتفعة في سنوات التسعينات(1995-1999) وذلك نتيجة للظروف الأمنية وتراجع النمو الإقتصادي، ومع تحسن الظروف وخروج البلاد من الأزمة تقلصت هذه النسبة، إلا أن هذه الأرقام قد لاتعطي دلالة حقيقية عن الوضع القائم، إلا أنها المتاحة التي تحاول تقريبنا إلى الواقع.

كما تشير الحصيلة التي وضعتها المفتشية العامة للعمل أن عدد الأجراء الذين فقدوا مناصب عملهم أو هم الذين في بطالة تقنية بسبب سياسة إعادة الهيكلة التي إنتهجتها الجزائر خلال التسعينات، وبالضبط بين1994-1998 يزيد عن 360ألف عامل، وكنتيجة لهذه السياسة فقد تفاقمت نسبة البطالة حيث إنتقلت من 12.6% سنة1998 إلى29% سنة2000.[1]

مماسبق يلاحظ وجود تضارب حول نسب البطالة غير أن الملاحظ يرى بأنها تعبر عن واقع ووضع إقتصادي متردي، وتزداد هذه النسب لدى فئة الشباب الذي تأثرت حالته المعيشية نتيجة الأزمة الإقتصادية ، وكذا بسبب سياسة الخوصصة التي تم فيها تصفية أو بيع أو تحويل الشركات العمومية إلى شركات خاصة.[2]

[1]- عيسى بن ناصر" الآثار الإقتصادية والإجتماعية لبرنامج التكييف والتعديل الهيكلي في الجزائر".مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية. العدد07.جوان2007. ص134.

[2]- رابح حروش " تحليل إجتماعي للمشاركة السياسية للشباب الجزائري". مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية. العدد16. جوان2007. ص212.

وفي هذا الإتجاه يذهب المعارضون لسياسة الخوصصة بأن هذه السياسة فشلت بالنظر لـــ:

-الإمكانيات المحدودة للدولة.

- إرتباط سياسة الخوصصة بمساعدات المؤسسات المالية الدولية.

-تدهور البنى التحتية التي يقوم عليها الإقتصاد الوطني.

-فشل السياسة الإجتماعية.[1]

يتضح مما سبق بأن الحالة المهنية للفرد تؤثر بشكل كبير على سلوكه الإنتخابي ، فالموظفين الحكوميين والذين لهم أعمال دائمة يكونون أكثر إقبالا على التصويت ،في حين نجد أن الفرد الذي يعاني البطالة إما أنه يشارك في الإنتخاب بغية تحسين أوضاعه،أومقاطعة الإنتخاب بالنظر لظروفه القاهرة والتي لاتسمح له بالتفكير بروية بالأمور السياسية، مما يجعل إهتمامه الأساسي منصبا على كسب رزق يومه أكثر من تفكيره في الإنتخاب، الذي يرى بأنه ليس وسيلة للحصول على منصب عمل أو تحسين وضعه المهني.

2- مستوى الدخل:

يعتبر الدخل أحد المحددات الأساسية للمشاركة الإنتخابية، حيث تشير الدراسات إلى أن الدخل والذي يحدد معدل المشاركة فيرتفع كلما إرتفع الدخل، وتفسر الدراسات ذلك بأن زيادة الدخل توفر للفرد الوقت وتمكنه من الحصول على المعلومات وتوسع من خبرته كما تضفي عليه نوع من الهيبة، وتتوقف مشاركة الفرد النشطة على إدراكه لفعالية دخله في التأثير على مجريات الأمور.[2]

تعد دراسة **مايكل برويير Michael Brower** حول علاقة الدخل بالتصويت في الإنتخابات الرئاسية في كولومبيا سنة **1970** نموذجا لدراسة آثار الإختلاف في الدخل على نتائج التصويت، وتوصل إلى النتيجة الموضحة في الجدول التالي:

[1]-AbderrhmaneMebtoul ; L'Algerie face aux défis de mondialisation.Algerie:office de publication universitaires.2002. p220.

[2]- ثروت مكي، مرجع سابق ، ص95.

الجدول رقم04 :علاقة الدخل بالتصويت

المستوى الإقتصادي الإجتماعي	مستوى الدخل الفردي/ بيزوس	نسبة التصويت
الطبقة العالية	10000وأكثر	%85
الطبقة العالية/ المتوسطة	10000-5001	%94
الطبقة المتوسطة	5000 -2001	%76
الطبقة المتوسطة/ المنخفضة	2000-1001	%67
الطبقة المنخفضة	1000 -0	%59

المصدر: نعيمة ولد عامر،مرجع سابق،ص45.

يتضح من خلال هذا الجدول أن هناك علاقة بين الدخل والتصويت ، حيث أن أصحاب الطبقة العليا أقل مشاركة بقليل مقارنة بالطبقة فوق المتوسطة ،وهذا يعود لأنهم أكثر نشاطا في المستويات العليا، وبالعكس فتدني الدخل سيؤدي إلى إنخفاض مستوى المشاركة الإنتخابية.

أما فيما يخص الوضع في الجزائر فإن تراجع دعم الدولة للأسعار نتيجة لتطبيق برامج التعديل الهيكلي أدى إلى مجموعة من النتائج أثرت بصورة سلبية على القدرة الشرائية للأفراد وتتمثل هذه النتائج فيمايلي:

-إنخفاض القدرة الشرائية للمواطنين وخاصة الفئات البسيطة والمحرومة بدرجة كبيرة، ويعود السبب في ذلك إلى الإرتفاع القوي للأسعار من جهة، وثبات مداخيل الأجور أو إرتفاعها بشكل طفيف من جهة أخرى.

- تضاعف المؤشر العام للأسعار خاصة خلال الفترة(1990-1996) بـــ:4.7 مرة ،وإنخفضت القدرة الشرائية للأجراء بنسبة25% للفترة(1993-1996)، حيث قدر المجلس الإقتصادي

والإجتماعي في تقريره:نظرة حول الإقصاء الإجتماعي لشهر ماي 2001 عدد الفقراء في الجزائر بحوالي:6.4 ملايين أي مايعادل نسبة21 % من العدد الإجمالي للسكان.[1]

إن هذه الحالة التي يعاني منها الشباب الجزائري جعلته يعاني من الغربة السياسية، وذلك لأنه يشعر بالغربة عن العمل والسياسة والحكومة ومايدور في المجتمع من أنشطة، هذه الأحاسيس التي يشعر بها الشباب أدت به إلى اليأس وتولدت لديه عدة مواقف سلبية تؤثر على سياسة المجتمع ومستقبله ومن هذه المواقف مايلي:

- الإنطواء بدل الإنطلاق.
- التخريب والتهديم بدل المحافظة والبناء.
- التمرد والعنف بدل الإستقرار والإستقامة.
- الإنسحاب بدل المشاركة.
- الإنتقام بدل التسامح.
- الإهمال والتسيب بدل الحرص والغيرة.[2]

خلاصة القول أن المواطن الذي جل تفكيره موجه نحو كسب قوت يومه، لايستطيع التفكير في الأمور السياسية، مما يؤدي إلى ضعف مشاركة هذه الفئة في العملية الإنتخابية، لأن هذه الظروف أوجدت حالة من اللاإستقرار لدى المواطن الجزائري الذي فقد الثقة في العملية الإنتخابية كوسيلة لحل المشكلات الإقتصادية، ومن ناحية أخرى فإن مشاركة بعض الفئات الفقيرة إنما تتم عن رغبة وأمل في تحسين أوضاعها المعيشية من خلال العملية الإنتخابية.

[1]- عيسى بن ناصر، مرجع سابق، ص134-135.

[2]- رابح حروش، مرجع سابق، ص214.

خلاصة الفصل الثاني:

لقد تم في هذا الفصل معالجة العلاقة الإرتباطية بين السلوك الإنتخابي ومختلف العوامل التي تفرضها البيئة الداخلية للنظام السياسي، بإعتبار أن السلوك الإنتخابي يتشكل ضمن منظومة نسقية مترابطة ومتفاعلة، وقد تمت دراسة هذه المحددات من الناحية النظرية ثم إسقاطها على الواقع في الجزائر.

حيث تم التطرق لثلاث مؤشرات تتعلق بالبيئة السياسية الداخلية، والمرتبطة أساسا بالتنشئة السياسية التي تبين بأن نمط الوسائل القائمة بهذه العملية ونظرة الفرد للشؤون السياسية ينعكس على سلوكه الإنتخابي. كما أن نمط الثقافة السياسية السائد يتحكم في نمط السلوك الإنتخابي، إضافة لذلك فإن أداء المؤسسات السياسية قد يشكل بيئة محفزة للمشاركة الإنتخابية أو العكس.

أما فيما يخص البيئة التنظيمية والقانونية المتعلقة بالعملية الإنتخابية فقد تبين أن طبيعة النظام الإنتخابي المتبع تفرض قيود وضوابط محددة على السلوك الإنتخابي للأفراد، إضافة إلى أن وجود إدارة قادرة على تسيير محكم للعملية الإنتخابية قد تزيد من ثقة المواطن وتدفعه للمشاركة الإنتخابية والعكس.

في حين أن البيئة الإجتماعية والإقتصادية السائدة قد تشكل محددا للسلوك الإنتخابي، خصوصا إذا تتعلق الأمر بالولاء القبلي الذي تبين أنه جزء أساسي من بنية المجتمع التقليدي التي تتعايش مع المجتمع العصري، ولذا فإن هذه الولاءات مازالت مسؤولة بدرجة كبيرة عن نمط السلوك الإنتخابي في الجزائر.

كما أن النظام التعليمي القائم يزيد من إحتمالية المشاركة والعكس، ومع هذا فقد نجد ذوي مستويات تعليمية عليا لديهم عزوف عن العملية الإنتخابية ،وهذا لإعتبارات تتعلق بالإهتمامات الخاصة بهؤلاء الأفراد. وقد يساهم تحسين الظروف الإقتصادية والمتعلقة أساسا بالحالة المهنية ومستوى الدخل في دعم وحفز المشاركة الإنتخابية.

ABBYY PDF Transformer 2.0 Click here to buy www.ABBYY.com

إن التحليل العلمي المتين يقوم على النظرة الفاحصة للظاهرة المدروسة، وذلك من خلال التعمق في أبعادها وتحديد العلاقات بينها ومختلف الظواهر الأخرى، ولذا فإن تحقيق هذه الغاية يتطلب من الباحث عدم الإكتفاء بالجانب النظري الذي يهدف إلى توضيح مجموعة من الإفتراضات النظرية حول علاقة الظاهرة السياسية بمختلف العوامل المتحكمة فيها، بل تدعيم ذلك بجانب ميداني بهدف دراسة السلوك الإنتخابي إمبريقيا، وهذا بإستخدام مجموعة من الأدوات البحثية أهمها:الإستبيان.

بناء على ذلك فالدراسة الميدانية تهدف للكشف عن المحددات الأساسية للسلوك الإنتخابي، وذلك عبر عينة الدراسة المتمثلة في مجموعة من الناخبين الشباب ببلدية قمار بولاية الوادي.

المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

المطلب الأول:البناء العام للإستبيان وإجراءات تطبيقه

1:التعريف بأداة الدراسة والغاية منها:

إنطلاقا من كون موضوع البحث يندرج ضمن الدراسات الإمبريقية التي تقوم على جمع بيانات منتظمة حول ظاهرة معينة ، والتي قد تأخذ ثلاثة أشكال:

- إختبار صحة بعض المقولات التحليلية أو الفروض المتنافسة.
- التأكد من صحة مقولة تحليلية.
- تأييد صحة مقولة تحليلية.[1]

بناء على ذلك فسيتم من خلال هذه الدراسة الإعتماد على أداة الإستبيان**Questionnaire** الذي يعرف بأنه:" عبارة عن مجموعة من الأسئلة المكتوبة التي تعد بقصد الحصول على معلومات أو آراء المبحوثين حول ظاهرة أو موقف معين،ويعد الإستبيان من أكثر الأدوات المستخدمة في جميع البيانات

[1]- عبد المنعم المشاط ، التحليل السياسي الإمبريقي:بالتطبيق على أساليب التحليل الكمي بإستخدام stata8.2.القاهرة:مكتبة الآداب،2007، ص29.

الخاصة بالعلوم الإجتماعية التي تتطلب الحصول على معلومات أو معتقدات أو تصورات أو آراء الأفراد."[1]

كما يعرف الإستبيان بأنه:" تلك الوسيلة التي تمكن من دراسة السلوك اللفظي للأفراد، وإتجاهاتهم وقياس الرأي العام للجماعة، وجمع المادة العلمية عن بعض الظواهر، عن طريق مجموعة من الأسئلة توجه إلى عينة محددة من الأفراد، فيما يتعلق بالموضوع المعين..."[2]

ويعد الإستبيان من أكثر الأدوات الميدانية إستخداما في العلوم الإجتماعية والسياسية والإعلامية، وذلك لمعرفة سلوك الأفراد وإتجاهاتهم إزاء قضية معينة ، كما تستخدم لقياس إتجاهات الرأي، ففي كثير من الأحيان يلجأ الباحثون إلى الإستبيان لجمع المعلومات والبيانات عن المواقف والظواهر التي يودون معرفتها.[3]

تستخدم الدراسات السياسية الإستبيان في العديد من موضوعاتها ومنها السلوك الإنتخابي الذي يعد محور هذه الدراسة، ولذا فإن الغاية الأساسية من إستخدام أسلوب الإستبيان يرتبط بطبيعة الدراسة التي كما أشرنا بأنها تندرج ضمن الدراسات الإمبريقية وبالضبط الهادفة لإختبار صحة بعض المقولات التحليلية المتنافسة،على إعتبار أن الباحث يكون أمام فروض متنافسة بشأن تفسير نفس الظاهرة.[4]

فدراسة موضوع السلوك الإنتخابي تحتاج إلى الإستبيان كأداة من أدوات التحليل الكمي لبيان أي المتغيرات أكثر تأثيرا في السلوك الإنتخابي، ومدى تفاعل هذه العوامل مع بعضها البعض وذلك عبر عينة الدراسة، وبالتالي فالغاية الأساسية من إستخدام هذه الأداة هو الكشف عن رأي الناخبين الشباب وتوجهاتهم نحو المشاركة الإنتخابية أو الإمتناع الإنتخابي،من خلال إبراز المحددات الأساسية لسلوكهم الإنتخابي.

1- محمد عبيدات وآخرون، منهجية البحث العلمي:القواعد-المراحل- التطبيقات. ط 2.الأردن:دار وائل للطباعة والنشر،1999، ص63.

2- محمد شلبي، مرجع سابق،ص242.

3- محمد شلبي، مرجع سابق،ص242.

4- عبد المنعم المشاط ، مرجع سابق.ص29-30.

2-الدراسة التجريبية:

فقد تم إعداد إستبيان تضمن عدة محاور، وبعد إعداده في صورته الأولى تم عرضه على مجموعة من المحكمين المتخصصين* في مجال العلوم الإجتماعية وكذا العلوم السياسية،وقد أسفر التحكيم عن تعديل صياغة بعض الأسئلة، وحذف أسئلة وإضافة أخرى، وتعديل ترتيب بعض الأسئلة.

وبعد إجراء التعديلات الملائمة تم القيام بدراسة تجريبية التي تعد إحدى الوسائل الهامة لقياس مدى صلاحية وفعالية الإستبيان، ويتجلى ذلك من خلال كونها تتيح التعرف على مايلي:

- مدى فهم أفراد العينة للأسئلة والألفاظ المستخدمة.
- مدى تجاوب المبحوثين مع كل سؤال.
- نوع الإجابات المحتملة للأسئلة المطروحة.
- مدى ملائمة الصياغة.

حيث تم توزيع **20** إستمارة على عينة مقصودة من مجتمع البحث، وتمثلت في مجموعة من الطلبة الجامعيين، وبناء على هذه التجربة فقد تم تسجيل مجموعة من الملاحظات:

- صعوبة فهم بعض الأسئلة من طرف المبحوثين.
- عدم الإجابة على بعض الأسئلة.
- إحتواء الإستبيان على عدد من الأسئلة المكررة لإكتشاف مدى صدقية آراء المبحوثين أثبت فعاليته للتأكد من صلاحية الإستبيان.

وبناء على نتائج الدراسة التجريبية تم إعادة صياغة أسئلة الإستبيان في شكله النهائي، من خلال تعديل بعضها وإضافة أخرى، وهو مايضمن الوصول إلى نتائج دقيقة، فأساس الدراسة الإمبريقية تعتمد على مدى صلاحية وقوة الإستبيان من حيث المحتوى وطبيعة الأسئلة وصياغتها.

* قام بالتحكيم كل من الأستاذ المشرف، إضافة إلى أستاذين من قسم العلوم الإجتماعية.وأستاذين من قسم العلوم السياسية.

3 الوصف العام للإستبيان النهائي:

من الإعتبارات الأساسية التي يجب أن يراعيها الباحث في تصميمه للإستبيان مسألة تحديد الهيكل العام له، وذلك بتقسيم المعلومات والبيانات المطلوبة، وتصنيفها وتبويبها، وترتيبها ترتيبا منطقيا متسلسلا متكاملا، بحيث تبدو الصورة النهائية للإستبيان عبارة عن مجموعة من الوحدات المتتابعة والتي تتضمن كل واحدة منها نقطة أو قضية معينة بتفصيلاتها المختلفة التي يراد جمع البيانات حولها.[1]

ويعتاد تقسيم الإستبيان إلى ثلاثة أجزاء أساسية:

- **المقدمة والتعريف بالباحث والدراسة:** يتم في هذا الجزء التعريف بالدراسة وأهميتها كما يتضمن تحفيز المبحوث للإجابة عن أسئلة الإستبيان.
- **إرشادات تعبئة الإستبيان:** يتضمن هذا الجزء إرشادات تتعلق بطريقة ملأ الإستبيان،إذ أن هناك بعض الأسئلة تتطلب طريقة معينة في الإجابة عليها.
- **متن الإستبيان:** وهو الجزء الرئيس في الإستبيان ويتم فيه عرض أسئلة البحث وفقا للمحاور الأساسية المرتبطة بالدراسة.[2]

بناء على تلك الخطوات المنهجية الواجب إتباعها في إعداد الإستبيان، فقد تم إعداد إستبيان تضمن ثلاث محاور أساسية،وقبل التطرق لتفصيل هذه المحاور تجدر الإشارة إلى أن موضوع الإستبيان* يتعلق بدراسة حول:**محددات البيئة الداخلية وتأثيرها على السلوك الإنتخابي:دراسة لأنموذج الإنتخابات التشريعية والمحلية2007 بالوادي.**

وتضمن الجزء الأول من الإستبيان المعلومات العامة والمتعلقة أساسا بـــ :

- الجنس.
- الفئة العمرية.
- المستوى التعليمي.
- الحالة المهنية.
- الإنتماء الحزبي.

---

[1]- محمد شلبي، مرجع سابق،ص245.

[2]- محمد عبيدات وآخرون، مرجع سابق،ص66.

* للمزيد من التفاصيل حول مضمون الإستبيان الخاص بهذه الدراسة ينظر الملحق رقم 01.

في حين تم تقسيم متن الإستبيان إلى ثلاث محاور أساسية:

المحور الأول: ويتعلق بمحددات البيئة السياسية المؤثرة على السلوك الإنتخابي، والذي تضمن مجموعة من الأسئلة حول متغير التنشئة والثقافة السياسية وأداء المؤسسات السياسية.

وفي آخر المحور تم تخصيص سؤال ترتيبي حول مختلف محددات البيئة السياسية لمعرفة أيها أكثر تأثيرا في السلوك الإنتخابي، وقد روعي في هذا الإطار طبيعة العينة التي تتضمن مشاركين ومقاطعين، وبالتالي فقد تضمن آخر المحور سؤال ترتيبي يتعلق بالمشاركة الإنتخابية وآخر يتعلق بالمقاطعة الإنتخابية.

المحور الثاني: ويتعلق بمحددات البيئة القانونية المؤثرة على السلوك الإنتخابي، والذي تضمن مجموعة من الأسئلة حول متغير طبيعة النظام الإنتخابي وكذا متغير الإدارة الإنتخابية، وفي آخر المحور تم تخصيص سؤال ترتيبي حول مختلف محددات البيئة القانونية لمعرفة أيها أكثر تأثيرا في السلوك الإنتخابي.

المحور الثالث: ويتعلق بمحددات البيئة الإجتماعية والإقتصادية المؤثرة على السلوك الإنتخابي،المتعلقة أساسا بالولاء القبلي والعشائري والنظام التعليمي،إضافة إلى متغير المستوى المعيشي للأفراد. وفي آخر المحور تم تخصيص سؤال ترتيبي حول مختلف محددات البيئة الإجتماعية والإقتصادية لمعرفة أيها أكثر تأثيرا في السلوك الإنتخابي.

4- أسلوب تطبيق الإستبيان:

تعتبر طريقة توزيع الإستبيان أحد المحددات الأساسية لنجاح الدراسة الميدانية، ومن أنجع الطرق التي يتم من خلالها توزيع الإستبيان إستخدام آداة المقابلة التي يمكن الإعتماد عليها لتعميق نتائج الإستبيان، وكذا تلافي بعض السلبيات المتعلقة أساسابـــ :

- وجود بعض الأسئلة الغامضة أو التي يساء تفسيرها فلا يكون فرصة للمبحوثين للإستفسار عنها.
- إنخفاض نسبة الردود من طرف المبحوثين نتيجة الإهمال أو نسيانها.[1]

[1]- محمد عبيدات وآخرون، مرجع سابق،ص64.

وتعد المقابلة أداة بحث جيدة ومكملة للإستبيان كونها تضفي نوعا من التفاعل بين الباحث والمبحوثين، حتى يتم إضفاء نوع من البعد الإنساني للإستبيان، وبالتالي فالأساس هو كيفية توظيف المقابلة لصالح الإستبيان، كما يمكن أن تكون المقابلة مقدمة لإعداد الإستبيان وتوجيه مسار الأسئلة التي يتضمنها.[1]

بناء على ذلك فقد تم في هذه الدراسة الإعتماد على أسلوب المقابلة الشخصية في تطبيق الإستبيان، حيث تكفل الباحث بالإتصال شخصيا بجميع أفراد العينة، ويمكن في هذا الإطار تسجيل عدة ملاحظات:

- وجود صعوبة في الإتصال بالمبحوثين.
- إمتناع العديد من الأشخاص التجاوب مع أسئلة الإستبيان.
- غياب المصداقية في إجابات بعض المبحوثين، خصوصا عندما يتعلق الأمر بالمقاطعة الإنتخابية في الإنتخابات التشريعية والمحلية**2007**.

ورغم هذه الصعوبات إلا أن هذه الطريقة مكنت الباحث من مجموعة من الإمتيازات المتعلقة أساسا بـــ :

- سهولة إستعادة الإستبيان.
- تلافي الإجابات الناقصة عن الأسئلة.
- توضيح الغموض حول بعض الأسئلة.
- إمكانية تسجيل بعض الملاحظات حول الإيماءات الشخصية للمبحوثين أثناء الإجابة عن الإستبيان، وهو مامكن من إستبعاد إستبيانات المبحوثين الذين تم تسجيل عندهم نوع من التردد في الإجابة عن أسئلة الإستبيان.

[1]- حامد عبد الماجد ، مرجع سابق،ص274.

أما فيما يخص توقيت توزيع الإستبيان فقد تم في الفترة الممتدة من **21 مارس2009**إلى **02أفريل2009** وذلك نظرا لـــ :

- تزامن هذا التوقيت مع العطلة الربيعية، وهو مامكن من الإتصال بالمبحوثين خصوصا الطلبة.
- تزامن هذا التوقيت مع قيام المصالح البلدية بالتحضير للإنتخابات الرئاسية، مما أتاح الحصول على الوثائق اللازمة الخاصة بمحضر المراجعة الإستثنائية للقوائم الإنتخابية لسنة**2007**، وكذا محضر نتائج التصويت في الإنتخابات التشريعية والمحلية.
- تزامن هذا التوقيت مع موعد الإنتخابات الرئاسية، مما مكن رصد توجهات المواطنين تجاه المشاركة في الإنتخابات الرئاسية المقبلة.

المطلب الثاني:خصائص عينة الدراسة

لقد تم من خلال هذه الدراسة الإعتماد على عينة عمدية* **purposive sample** التي يقوم الإختيار فيها على أساس إخضاع الإختيار على معايير معينة، وذلك بالنظر للإعتبارات التالية:

- توفر المعلومات اللازمة لدى الباحث حول فئة محددة من مجتمع الدراسة الأصلي وهي فئة الشباب، وذلك بعد الإطلاع على القوائم الإنتخابية لدى المصالح البلدية.
- يعتبر هذا النوع من العينات أساس متين للتحليل العلمي ومصدر ثري للمعلومات التي تشكل قاعدة مناسبة للباحث حول موضوع الدراسة.
- الحصول على معلومات دقيقة تخدم موضوع الدراسة مما يتيح الحصول على نتائج علمية قابلة للتعميم.

وقد تم إختيار أفراد العينة عبر عدة مراحل:

1- الإطلاع على محضر نتائج الإنتخابات التشريعية والمحلية لجميع مختلف بلديات ولاية الوادي.**

---

* : العينة القصدية هي تلك العينة التي يتم إنتقاء أفرادها بشكل مقصود من قبل الباحث نظرا لتوفر بعض الخصائص في أولئك الأفراد دون غيرهم ولكون تلك الخصائص هي من الأمور الهامة بالنسبة للدراسة، أو في حالة توفر البيانات اللازمة للدراسة لدى فئة محددة من مجتمع الدراسة الأصلي. للمزيد أنظر: محمد عبيدات وآخرون، مرجع سابق،ص96.

** : للمزيد من المعلومات حول نتائج الإقتراع في تشريعيات ومحليات 2007 بولاية الوادي أنظر الملحق02و03على التوالي.

2- إختيار بلدية قمار كإطار عام لإختيار عينة الدراسة، وذلك لإعتبارات عديدة:

- نسبة المسجلين التي قدرت بـــ **15114** في الإنتخابات التشريعية**2007** و**15552** في الإنتخابات المحلية**2007** وهي نسبة معتبرة مقارنة بعدد المسجلين ولائيا.

- إن الإعتماد على عينة من سكان إحدى البلديات لدراسة السلوك الإنتخابي تكون أقل تعرضا للأخطاء، وهذا بالنظر لأن سكان البلدية الواحدة لايختلفون عن بعضهم البعض كثيرا من حيث إتجاهاتهم تجاه المشاركة الإنتخابية، وهو ما يحقق التجانس داخل مجتمع الدراسة، ويمكن من الوصول إلى نتائج دقيقة.

- تسهيل الإتصال بالمبحوثين وسهولة إسترجاع الإستبيانات.

3- بعد ذلك تم الإطلاع على محضر نتائج الإنتخابات التشريعية والمحلية **2007** ببلدية قمار عبر مختلف المراكز الإنتخابية التي قدرت بـــ **9** مراكز، ومن ثم فقد تم إختيار مركز للرجال ومركز للنساء، وذلك بعد حساب نسبة الشباب المسجلين:المشاركين وغير المشاركين في مختلف المراكز وقد إستغرقت هذه العملية **3** أيام متتالية من المسح الكلي لمختلف المحاضر المتعلقة بنتائج الإنتخابات التشريعية والمحلية **2007** بقمار.

4- بعد ذلك تم إختيار مركز النجاح خاص بالرجال ومركز العربي بني خاص بالنساء على إعتبار أنهما يتوفران على نسبة معتبرة من المسجلين الشباب،وقد تم إختيار **70** رجلا من مركز النجاح و**50** إمرأة من مركز العربي بني، وبذلك بلغ العدد الإجمالي للعينة المختارة:**120** مفردة.

5- تم تقسيم العينة المختارة بين المشاركين والمقاطعين، وذلك بعد الأخذ بعين الإعتبار نسبة المشاركة والمقاطعة الإنتخابية بكلا المركزين*، تجدر الإشارة في هذا الإطار إلى أن إختيار المشاركين والمقاطعين كان في كلا المستويين: الإنتخابات التشريعية والمحلية، وذلك لتلافي التضارب في النتائج المتوصل إليها نتيجة مشاركة أحدهم في الإنتخابات التشريعية ومقاطعة الإنتخابات المحلية أو العكس&&، بالنظر لأن الدراسة ستركز على كل من الإنتخابات التشريعية والمحلية.

*: للمزيد من المعلومات حول نسبة المشاركة الشبانية في المركزين في الإنتخابات التشريعية والمحلية 2007 ينظر الملحق رقم04.

6- تقسيم مجتمع الدراسة إلى فئات وذلك وفقا لمتغير السن، وقد تم تحديد الفئة العمرية التي يجب أن تتوفر في مفردات العينة بالفئة الممتدة بين:**18** سنة السن القانوني للإنتخاب و**30** سنة التي تعبر عن الحد الأعلى لفئة الشباب، وبدورها تم تقسيم هذه الفئة إلى ثلاث فئات عمرية، وبناء على ذلك تم إختيار مفردات العينة من خلال إعداد قائمة إسمية بالمشاركين والمقاطعين في كل من الإنتخابات التشريعية والمحلية **2007**،وقد خضعت هذه القائمة الإسمية للشروط المرتبطة بالدراسة(النوع،الفئة العمرية،المشاركة،أوالمقاطعة)

وقد إختلف العلماء في تحديد مرحلة الشباب، لذا تضاربت الدراسات إلى عدة إتجاهات تحدد مفهوم هذه المرحلة كل حسب إتجاهه، وعموما فإن الشباب يمثل تلك الفئة العمرية الواقعة بين **15 و30** سنة والتي تتميز بمجموعة من السمات النفسية والسلوكية التي تميزها عن باقي فئات المجتمع.

وقد تم إختيار فئة الشباب كإطار لإختيار مفردات العينة بالنظر للإعتبارات التالية:

- أن هذه الفئة تمثل مجموعة من الأفراد يتميزون بعدد من الصفات تجعل منهم كلا متجانسا على مستوى الأنماط السلوكية.

- تشكل فئة الشباب نسبة معتبرة من التركيبة الديمغرافية للمجتمع الجزائري، مما يجعلها جديرة بالدراسة.

إن القراءة الأولية للمعطيات المتعلقة بالقوائم الإنتخابية تبين إنخفاض نسبة المسجلين الشباب عند كلا الجنسين (الذكور والإناث) وهذا يرتبط بميزات تخص هذه الفئة(الشباب)، وقد تم توزيع الإستبيان وفقا للجدول التالي:

الجدول رقم05: يوضح الإستبيانات الموزعة حسب متغير النوع والفئة العمرية والمشاركة والمقاطعة الإنتخابية:

	الرجال				النساء			
	18سنة	بين18-20 سنة	بين21-30 سنة	**المجموع**	**18 سنة**	بين18-20 سنة	بين21-30 سنة	المجموع
عدد المسجلين حسب كل فئة	8	46	261	315	6	41	239	286
المشاركين	8	18	105	131	6	28	114	148
المقاطعين	0	28	156	184	0	13	125	138
توزيع الإستبيانات حسب المشاركين	4	7	14	25	4	5	10	19
نسبة تمثيل المشاركين في العينة المختارة مقارنة بعدد المشاركين حسب كل فئة	%50	**%38.88**	**%13.33**		**% 66.66**	%17.85	%8.77	
توزيع الإستبيانات حسب المقاطعين	0	13	32	45	**0**	6	25	31
نسبة تمثيل المقاطعين في العينة المختارة مقارنة بعدد المقاطعين حسب كل فئة		%46.42	**%20.51**			%46.15	%20	

يتضح من الجدول رقم **05** بأن العينة المختارة ممثلة للمجتمع الأصلي، وذلك بناء على طبيعة العينة والتي كانت عمدية مما جعل مفرداتها تشمل مختلف المتغيرات الأساسية في الدراسة والمتعلقة بالنوع والسن وكذا المشاركة والمقاطعة الإنتخابية.

ويمكن توضيح خصائص عينة الدراسة كمايلي:

1- الجنس:

فقد تم توزيع عينة الدراسة حسب متغيرالجنس وفقا للجدول رقم**06**:

الجدول رقم 06: توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس

الجنس		التكرار	النسبة
رجال	المشاركين	25	%56.8
	المقاطعين	45	%59.2
نساء	المشاركات	19	% 43.2
	المقاطعات	31	%40.8
مجموع المشاركين والمشاركات		44	%36.66
مجموع المقاطعين والمقاطعات		76	%63.44

يتضح من خلال الجدول رقم **06** أن عدد المشاركين من الرجال والذي بلغ عددهم **25** من مجموع أفراد العينة المشاركين يشكل مانسبته(**56.8 %**)أما عدد المشاركات من النساء فقد بلغ **19** من مجموع أفراد العينة المشاركين مانسبته(**43.2 %**) وهذا يخضع للنتائج الموضحة في مجتمع البحث.

في حين أن عدد المقاطعين من الرجال والذي بلغ عددهم **45** من مجموع أفراد العينة المقاطعين يشكل مانسبته(**59.2 %**)أما عدد المقاطعات من النساء فقد بلغ **31** من مجموع أفراد العينة المشاركين مانسبته(**40.8 %**) وهذا يخضع كذلك للنتائج الموضحة في مجتمع البحث.

2- الفئة العمرية والمستوى التعليمي:

الجدول رقم07: توزيع أفراد العينة حسب متغير الفئة العمرية والمستوى التعليمي

المستوى التعليمي			الفئة العمرية			المجموع		النسبة
			18سنة	بين18-20سنة	بين21-30سنة			
متوسط	رجال	مشاركين	1	1	6	8	17	%14.16
		مقاطعين	0	4	4	8		
	نساء	مشاركات	0	0	0	0		
		مقاطعات	0	0	1	1		
ثانوي	رجال	مشاركين	3	4	0	7	39	%32.5
		مقاطعين	0	3	8	11		
	نساء	مشاركات	2	0	4	6		
		مقاطعات	0	4	11	15		
جامعي	رجال	مشاركين	0	2	8	10	64	%53.34
		مقاطعين	0	6	20	26		
	نساء	مشاركات	2	5	6	13		
		مقاطعات	0	2	13	15		
المجموع			8	31	81	120	120	
النسبة			% 6.66	% 25.84	% 67.5	%100		%100

من الجدول يتضح أن أغلب أفراد العينة تتراوح أعمارهم بين **21- 30** سنة وذلك بنسبة **67.5%**، في حين قدرت نسبة الذين تتراوح أعمارهم بين**18و20** سنة بـــ:**25.84 %**،أما فئة **18**سنة فقد شكلت ما نسبته **6.66 %** من أفراد العينة الإجمالي وهذا بالنظر للتقسيم العمري الذي إعتمدته المصالح البلدية في إعداد القوائم الإنتخابية،إضافة إلى نسبة المسجلين في كل فئة.

أما فيما يخص المستوى التعليمي لأفراد العينة فقد قدر عدد أفراد العينة ذوي المستوى الجامعي بـــ:**64** مفردة وذلك بنسبة **53.33 %** من إجمالي أفراد العينة وهي أعلى نسبة مايدل على إرتفاع

المستوى التعليمي لأفراد مجتمع الدراسة، وقد قدرت عدد أفراد العينة ذوي المستوى الثانوي بـــ:**39** وذلك بنسبة:**32.5%**،أما ذوي المستوى الإكمالي فقد قدر عددهم بـــ:**17** مفردة وذلك بنسبة:**14.16%.**

3- الحالة المهنية:

الجدول رقم8: توزيع أفراد العينة حسب متغير الحالة المهنية

النوع		الحالة المهنية			
		عاطل عن العمل	عمل مؤقت	عمل دائم	المجموع
رجال	مشاركين	10	15	00	25
	مقاطعين	28	16	1	45
نساء	مشاركات	14	2	3	19
	مقاطعات	23	6	2	31
المجموع		75	39	6	120
النسبة		%62.5	%32.5	%5	%100

يتضح من خلال الجدول رقم **08** أن نسبة العاطلين عن العمل مرتفعة سواء عند المشاركين أوالمقاطعين وذلك بنسبة **62.5%** وهو مايعكس الأوضاع المهنية التي تخص هذه الفئة (فئة الشباب)، في حين أن نسبة ذوي المهن المؤقتة معتبرة أيضا وذلك بنسبة **32.5%**،أما نسبة ذوي المهن الدائمة فهي ضئيلة وذلك بنسبة تقدر بـــ:**5%** من الحجم الإجمالي لمفردات العينة.

4- الإنخراط الحزبي:

الجدول رقم 09 يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير الإنخراط الحزبي

النوع		الإنخراط الحزبي		المجموع
		المنخرطين	غير المنخرطين	
الرجال	المشاركين	3	22	25
	المقاطعين	0	45	45
النساء	المشاركات	0	19	19
	المقاطعات	1	30	31
المجموع		4	116	120
النسبة		%3.33	%96.67	%100

يتضح من خلال الجدول رقم**09** أن أغلب أفراد العينة غير منخرطين في الأحزاب السياسية وذلك بنسبة **96.97 %**، في حين قدرت نسبة المنخرطين بـــ:**3.33 %** أغلبهم من الرجال الذين يقدر عددهم بـــ:**03** وكلهم ضمن المشاركين، أما النساء المنخرطات فقد قدر عددهم بواحدة وكانت ضمن المقاطعين، ويمكن تفسير ضعف نسبة المنخرطين من أصحاب العينة في الأحزاب السياسية بمايلي:

- ضعف الإهتمام السياسي لدى غالبية أفراد المنطقة.
- ضعف البرامج الحزبية.
- غياب قدرة الأحزاب السياسية على كسب ثقة المواطنين.

المبحث الثاني:محددات المشاركة الإنتخابية عبر عينة الدراسة

إن عملية توزيع الإستبيان وإسترجاعه تقتضي خطوة أساسية موالية وهي القيام بتدقيق تلك الإجابات قبل إخضاعها للتحليل الإحصائي، حيث تم إلغاء **5** إستمارات نتيجة ظهور تردد من طرف المبحوثين في الإجابة أو عدم الإجابة الدقيقة على السؤال المركزي المتعلق بالتصويت أو عدم التصويت في الإنتخابات التشريعية والمحلية**2007** وذلك بناء على الإطلاع المسبق للباحث للمشاركين والمقاطعين من أفراد العينة.

ولتحليل هذه الإستبيانات تم إستخدام برنامج **SPSS** الذي يعتبر إختصارا للأحرف اللاتينية الأولى من إسم"الحزم الإحصائية للعلوم الإجتماعية"

"Statistical Package For social Sciences" وهي عبارة عن حزم حاسوبية متكاملة لإدخال البيانات، وتستخدم عادة في البحوث العلمية التي تحتوي على العديد من البيانات الرقمية.[1]

إن عملية المعالجة الإحصائية للإستبيانات وكذا مقتضيات الدراسة جعلت التحليل يتم على مستويين: فئة المقاطعين والمشاركين، حيث سيتم دراستها من خلال الإعتماد على المتغيرات المطروحة في الدراسة النظرية وإختبارها عبر مفردات العينة.

[1]- رضا عبد الله أبو سريع ، تحليل البيانات بإستخدام برنامج spss. عمان: دار الفكر، 2004 ، ص123.

المطلب الأول:المحددات السياسية

1- التنشئة السياسية:

الجدول رقم 10: المؤسسات المساهمة في تشكيل الوعي السياسي لدى أفراد العينة المشاركين

السؤال		التكرار	النسبة
المؤسسات المساهمة في تشكيل الوعي السياسي	الأسرة	21	%47.7
	المدرسة	2	%4.5
	وسائل الإعلام	12	%27.3
	الأحزاب السياسية	3	%6.8
	جماعة العمل	0	%0
	جماعة الرفقاء	6	%13.6
المـــــجمـــــــــــــوع		44	%100

يتضح من الجدول رقم **(10)** أن الأسرة تعد المؤسسة الأولى في تشكيل الوعي السياسي لدى أفراد العينة المشاركين وذلك بنسبة:**47.7%** ويمكن أن نفسر ذلك نظرا لـــ :

- طبيعة مجتمع الدراسة الذي لازالت فيه الأسرة المؤسسة الرائدة في مجال تكوين مختلف الإدراكات المتعلقة بالجانب الإجتماعي بصفة عامة والسياسي بصفة خاصة.

- التغلغل الضعيف للنظام السياسي مما جعل نطاق التنشئة يتم في إطار ضيق داخل حدود الأسرة.

- ضعف التعبئة الإجتماعية، حيث نلمس غياب لمختلف المؤسسات الإجتماعية في قيامها بهذه الوظيفة.

كما أن وسائل الإعلام جاءت في الدرجة الثانية من حيث المؤسسات الفاعلة في تشكيل الوعي السياسي لدى أفراد العينة المشاركين وذلك بنسبة **27.3%** ويمكن تفسير ذلك بمايلي:

– قلة إنغماس أفراد العينة في القضايا السياسية جعل وسائل الإعلام تلعب دورا أساسيا في تشكيل الوعي السياسي.

– إحتكار النظام السياسي لوسائل الإعلام الثقيلة جعلها موجهة لتحقيق مستوى أكبر من التعبئة لصالحه، حيث لايزال التلفزيون الجزائري المؤسسة الإعلامية الوحيدة الرائدة في هذا المجال.

– أن التطور الذي شهدته وسائل الإتصال جعلها تلعب دورا أساسيا، حيث أن وجود مئات القنوات الفضائية جعلت الفرد المتلقي يشعر بأنه يعيش اللحظة باللحظة.

وقد إحتلت جماعة الأصدقاء دورا معتبرا في هذه العملية وذلك بنسبة **13.6%** من أفراد العينة المشاركين وهذا بإعتبار طول المدة التي يقضيها الفرد مع الجماعة، ومن خلالها يتناقل التجارب العملية وتبادل الخبرات والمهارات.

وهذا مايتوافق مع دراسة جابريال ألموند حول عوامل التأهيل السياسي الذي أكد أن الفرد ونتيجة لإرتباطه بجماعة معينة قد يعدل إهتماماته وسلوكه ليعكس إهتمامات المجموعة.[1]

في حين نجد أن الأحزاب تساهم بشكل ضعيف في عملية التنشئة السياسية لدى أفراد العينة المشاركين وذلك بنسبة **6.8%** ويمكن تفسير ذلك بـــ :

– ضعف الإنتماء الحزبي لدى أفراد العينة، حيث تمثل نسبة المنخرطين:**3.33 %** من المجموع الإجمالي لأفراد العينة.

– إن هذه النسبة تنم عن اللامبالاة وعدم الإكتراث السياسي لدى أفراد العينة.

– إن هذه النتيجة تعكس حالة التدهور الذي أصاب الأحزاب السياسية الجزائرية في وظائفها حيث لم تعد قادرة على أداء أبسط وظائفها.*

1- جابرييل إيه ألموند،جي بنجهام باويل الإبن، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر:نظرة عالمية.مرجع سابق،ص65.

*: وهذا مايتوافق مع الدراسة التي أجراها المركز القومي للعلوم الإجتماعية والجنائية بمصر حول توجهات فئة الشباب نحو المشاركة السياسية ،للمزيد ينظر:منى يوسف،حسن سلامة " إستطلاع رأي عينة من شباب المدارس والجامعات حول المواطنة والمشاركة السياسية".المجلة الإجتماعية القومية.العدد01.جانفي2004،ص45.

في هذا السياق يمكن التأكيد على الدور الضعيف للأحزاب السياسية في عملية التنشئة السياسية من خلال الكشف عن العلاقة بين الولاء الحزبي والمشاركة الإنتخابية، وهو مايوضحه الجدول رقم**11**:

الجدول رقم 11: علاقة الولاء الحزبي بعملية التصويت من خلال أفراد العينة المشاركين

السؤال		التكرار	النسبة
الولاء الحزبي كمحدد للسلوك الإنتخابي	**نعم**	**12**	**%27.3**
	لا	**32**	**%72.7**
المـــــــجمـــــــــوع		**44**	**%100**

يتبين من خلال الجدول رقم **11** أن نسبة**72.7%** من أفراد العينة المشاركين لايربطون بين الولاء الحزبي والمشاركة الإنتخابية ، وتؤكد هذه النتيجة على مايلي:

- التأثير الهامشي والمحدود للولاءات الحزبية الذي يعتبر إنعكاسا لتفشي ظاهرة الترهل الحزبي بين أوساط الشباب.[1]

- غياب الثقة في أداء وبرامج الأحزاب السياسية.

وجاءت المدرسة في المرتبة الأخيرة بنسبة:**4.5%** ويعود هذا نظرا لـــ :

- غياب المضمون السياسي عن المناهج الدراسية الذي يسمح بإيجاد أو تشجيع الفرد على الإهتمام بالشأن العام.

- الإنشغال بأمور الدراسة جعل التركيز على الأمور السياسية يحتل آخر الإهتمامات لدى أفراد العينة من المتمدرسين.

[1]- وهو مايتوافق مع الدراسة التي أجراها سمير بارة للمزيد ينظر:سمير بارة " أنماط السلوك الإنتخابي والعوامل المتحكمة فيه:دراسة ميدانية لطلبة كلية الحقوق بجامعة مولود معمري تيزي وزو".مذكرة ماجستير.(قسم العلوم السياسية،كلية العلوم السياسية والإعلام،جامعة الجزائر،2007)،ص179.

2- الثقافة السياسية:

الجدول رقم 12: نظرة أفراد العينة المشاركين للعملية الإنتخابية

السؤال		التكرار	النسبة
النظرة للعملية الإنتخابية	حق	12	%27.3
	واجب	5	%11.4
	حق وواجب	27	%61.3
المـــــــجمـــــــــوع		44	%100

يتضح من خلال الجدول رقم (12) أن الثقافة الإنتخابية لأفراد العينة المشاركين التي تعتبر جزء من الثقافة السياسية تقوم على إعتبار النظر إلى العملية الإنتخابية بإعتبارها حقا وواجبا وذلك بنسبة61.3%،إضافة إلى أن 27.3% من مجموع أفراد العينة المشاركين يعتبر أن الإنتخاب حق، وهو مايكشف عن رغبة وفهم من جانب المبحوثين المشاركين في الإنتخابات بأن الإدلاء بالصوت هو من أهم حقوقهم، كما ينم عن قدر معين من المواطنية لأفراد العينة بإعتبار أن الإنتخاب يعتبر أهم واجبات المواطن تجاه وطنه.

في هذا الإطار نشير إلى أن هناك إختلاف لدى أفراد العينة المشاركين في نظرتهم للعملية الإنتخابية وهذا وفقا لمتغيز الفئة العمرية، وهو مايوضحه الجدول رقم(13):

الجدول رقم 13: العلاقة بين متغير الفئة العمرية ونظرة أفراد العينة المشاركين للعملية الإنتخابية

		النظرة للعملية الإنتخابية			المجموع
		حق	واجب	حق وواجب	
الفئة العمرية	18 سنة	3		5	8
	بين18- 20 سنة	2	3	7	12
	من21- 30 سنة	7	2	15	24
المجموع		12	5	27	44

يتضح من خلال الجدول رقم(13) **أن** نسبة الذين يرون أن الإنتخاب حق من بين أفراد العينة ذوي الفئة العمرية من**21** إلى **30** سنة هي أكبر من بقية الفئات العمرية، كما أن نفس الفئة العمرية

من أفراد العينة المشاركين (**من21 إلى 30 سنة)** ترى أن الإنتخاب حق وواجب، ويمكن تفسير هذا الإختلاف بمايلي:

– أن الأشخاص من فئة **18** سنة يجدون أنفسهم مضطرين لإتخاذ قراراهم السياسي لأول مرة وبالتالي فإن درجة الوعي الإنتخابي تكون أقل من بقية الفئات العمرية الأكبر(بين**18-20** سنة و الفئة **من21-30** سنة)

– أن الشباب الذين يصلون إلى سن الإنتخاب تتجاذبهم العديد من النزعات السياسية، وهو مايجعلهم في تردد عند الإدلاء بأصواتهم، وهو مايعطي صورة غير واضحة لديهم حول العملية الإنتخابية.

ومايؤكد هذا التوجه بإعتبار العملية الإنتخابية حق وواجب هو إستطلاع آراء أفراد العينة المشاركين حول القناعة بالعملية الإنتخابية، وهو مايوضحه الجدول رقم **14**:

الجدول رقم 14: القناعة بالمشاركة الإنتخابية لدى أفراد العينة المشاركين

السؤال		التكرار	النسبة
القناعة بالمشاركة الإنتخابية	نعم	34	%77.3
	لا	10	%22.7
المـــــــجمـــــــــوع		44	%100

يتضح من خلال الجدول رقم **(14)** أن أغلب أفراد العينة على قناعة تامة بالمشاركة في العملية الإنتخابية وذلك بنسبة **77.3%** وهو ماينم عن ثقافة سياسية مشاركة لعدد معتبر من أفراد العينة المشاركين، ويمكن تفسير هذه النتيجة بمايلي:

– أن أغلب أفراد العينة المشاركين على دراية تامة بأهمية العملية الإنتخابية كأداة للتعبير عن إرادتهم ورغباتهم.ولكن قد نجد تفاوت في هذه النظرة وذلك وفقا للمستوى التعليمي للأفراد وهو مايوضحه الجدول رقم **15**:

الجدول رقم 15: علاقة المستوى التعليمي لأفراد العينة المشاركين بقناعتهم بالعملية الإنتخابية

		القناعة بالمشاركة الإنتخابية		المجموع
		نعم	لا	
المستوى التعليمي	متوسط	6	2	8
	ثانوي	11	2	13
	جامعي	17	6	23
المجموع		34	10	44

يتضح من الجدول رقم(15) أن عدد أفراد العينة ذوي المستوى الجامعي أكثر إقتناعا بالعملية الإنتخابية من أفراد العينة ذوي المستوى الثانوي، وفئة ذوي المستوى المتوسط أقل إقتناعا من ذوي المستوى الثانوي، وتؤكد هذه النتائج على دور المستوى التعليمي في تحديد درجة القناعة بالعملية الإنتخابية لدى الناخبين، ويمكن تفسير ذلك بمايلي:

* أن ذوي المستوى الجامعي لديهم معارف وقدرات تؤهلهم لإدراك المشاكل الإجتماعية، وهو مايجعلهم أكثر إقتناعا بالعملية الإنتخابية من غيرهم ذوي المستويات التعليمية الأدنى.

* إن النشاطات العلمية للجامعيين تساعدهم على تحقيق تطور فكري على أساس علمي محدد، وبالتالي فإن نظرتهم للعملية الإنتخابية ستكون أكثر إستبصارا وتعمقا.

* أن الأفراد الذين على قدر ملائم من التعليم لديهم المعرفة السياسية والمهارات الأساسية، ومن ثم لديهم رأي في السياسة ودور في ممارستها ،مما يجعل الفرد المتعلم يشعر بأن المشاركة الإنتخابية واجب، كما أنه يدرك إمكانية تأثيره على صناع القرار.

– إعتقاد هذه الفئة من أفراد العينة بأن صوتهم قادر على التأثير في النظام السياسي، وهو ماتؤكده إجابة السؤال المتعلق بنظرة أفراد العينة من المشاركين لتأثير صوتهم في السلطة السياسية،وذلك وفقا للجدول التالي:

الجدول رقم 16: تصور أفراد العينة من المشاركين لتأثير صوتهم في السلطة السياسية

السؤال		التكرار	النسبة
تصور أفراد العينة من المشاركين لتأثير صوتهم في السلطة السياسية	نعم	23	% 52.3
	لا	21	%47.7
المـــــــجمـــــــــوع		44	%100

يتبين من خلال الجدول رقم **16** أن نسبة **52.3%** من أفراد العينة المشاركين يعتقدون بإمكانية تأثير صوتهم في السلطة.

غير أن هذا لاينفي وجود نسبة **22.7%** من أفراد العينة المشاركين ليست لديهم قناعة بالمشاركة في العملية الإنتخابية، وهو ماينم عن ثقافة سياسية رعوية(خاضعة)،وذلك وفقا للجدول رقم **14**،ويمكن تفسير هذه النتيجة بمايلي:

– أن هذه الفئة من أفراد العينة يدلون بأصواتهم بإعتبار خضوعهم للنظام السياسي وقوانينه.

– أن هذه الفئة تدلي بصوتها لكنها لاترى بأنه هذا الفعل سوف يؤثر في النظام السياسي، وهو ماتؤكده إجابة السؤال المتعلق بنظرة الأفراد المشاركين لتأثير صوتهم في السلطة السياسية، حيث أجابت نسبة **47.7 %** من أفراد العينة المشاركين بعدم إمكانية التأثير وهذا حسب الجدول رقم**16**.

وقد يكتسب التحليل أكثر عمقا حين قراءة المبررات التي تحدد رؤية الفرد لإمكانية تأثير صوته في السلطة السياسية،وهو مايوضحه الجدول رقم**17**:

الجدول رقم 17: مبررات أفراد العينة من المشاركين المعتقدين بإمكانية تأثير صوتهم في السلطة السياسية

السؤال		التكرار	النسبة
مبررات أفراد العينة من المشاركين المعتقدين بإمكانية تأثير صوتهم في السلطة السياسية	الإعتقاد بشفافية العملية الإنتخابية	16	%69.6
	إمكانية المساءلة بعد العملية الإنتخابية	7	% 30.4
المـــــــجمـــــــــوع		23	%100

يتضح من الجدول رقم **17** أن المعتقدين بإمكانية تأثير صوتهم في السلطة السياسية وبنسبة **%69.6** منهم يرون أن السبب في ذلك يعود للثقة في شفافية العملية الإنتخابية، في حين أجاب مانسبته**%30.4** أن السبب يكمن في إمكانية المساءلة بعد العملية الإنتخابية.

ويمكن تفسير هذه النتيجة بمايلي:

- وجود فئة معتبرة من أفراد العينة المشاركين تقيم الثقة في نزاهة العملية الإنتخابية وهو مايعني النظرة الإيجابية لهذه الفئة نحو النظام السياسي.

- الإعتقاد بإمكانية المساءلة بعد العملية الإنتخابية ينم عن نظرة إيجابية لهذه الفئة نحو النظام السياسي السائد بإعتباره يكفل ليس فقط الحق في الإنتخاب وإنما أيضا ضمان المساءلة البعدية.

في حين أن مبررات المعتقدين بعدم إمكانية التأثير جاءت كمايلي:

الجدول رقم 18: مبررات أفراد العينة من المشاركين المعتقدين بعدم إمكانية تأثير صوتهم في السلطة السياسية

السؤال		التكرار	النسبة
مبررات أفراد العينة من المشاركين المعتقدين بعدم إمكانية تأثير صوتهم في السلطة السياسية	عدم الثقة في نزاهة العملية الإنتخابية	19	% 90.5
	ظرفية العملية الإنتخابية	2	% 9.5
المـــجمـــوع		21	% 100

يتضح من الجدول رقم **18** أن المعتقدين بعدم إمكانية تأثير صوتهم في السلطة السياسية، وبنسبة**90.5%** منهم يرون أن السبب يعود لعدم الثقة في نزاهة العملية الإنتخابية ، في حين يرى مانسبته**9.5%** أن السبب يكمن في ظرفية العملية الإنتخابية وعدم إعتبارها وسيلة فعالة للتأثير[1].

ويمكن تفسير هذه النتيجة بمايلي:

- أن عدم الثقة في نزاهة العملية الإنتخابية حسب الفئة المتبقية من أفراد العينة المشاركين يعبر عن توجه سلبي لهذه الفئة تجاه النظام السياسي.

- الإعتقاد بظرفية العملية الإنتخابية لدى هذه الفئة يجعلها مجرد فرصة مناسباتية غير قادرة على التعبير الحقيقي عن مصالح الأفراد.

3-ترتيب المحددات السياسية للمشاركة الإنتخابية:

الجدول رقم 19: ترتيب المحددات السياسية للمشاركة الإنتخابية

السؤال		التكرار	النسبة
ترتيب المحددات السياسية للمشاركة الإنتخابية	القناعة بالبرامج الحزبية	8	%18.2
	الرضا عن أداء المؤسسات السياسية	4	%9.1
	إعتباره فرصة للتعبير عن المطالب	26	%59.1
	القناعة بالمترشحين	6	%13.6
المجموع		44	%100

يتضح من خلال الجدول (19) أن المحدد السياسي الأساسي للمشاركة الإنتخابية لدى أفراد العينة المشاركين هو إعتبار الإنتخاب فرصة للتعبير عن المطالب وذلك بنسبة: **59.1%**، ويأتي في الدرجة الثانية القناعة بالبرامج الحزبية وذلك بنسبة 18.2%،يليه القناعة بالمترشحين بنسبة13.6%، وأخيرا أداء المؤسسات السياسية بنسبة9.1%. ويمكن تفسير هذه النتائج بمايلي:

[1]- وهذا مايتوافق مع الدراسة التي أجراها بسيوني إبراهيم حمادة، للمزيد أنظر: حمادة إبراهيم بسيوني، مرجع سابق،ص 29.

– إن النظر للعملية الإنتخابية بإعتبارها تمثل أمل فئة معتبرة من أفراد العينة المشاركين في تحقيق مجموعة من المطالب يؤكد عن الوعي الذي تتميز به هذه الفئة من أفراد عينة الدراسة.

– إن الغاية الأساسية للمشاركة في العملية الإنتخابية من طرف هذه الفئة من عينة الدراسة يرتبط أساسا بالحفاظ على الحقوق الأولية التي يجب أن يتمتع بها كل مواطن كالسكن والعمل والأمن...الخ.

– إن الخوف من ضياع بعض الحقوق جعل هذه الفئة من أفراد العينة تقبل على الإنتخاب للحفاظ على هذه الحقوق.[1]

وتعتقد فئة معتبرة من أفراد عينة الدراسة المشاركين أن القناعة بالبرامج الحزبية والقناعة بالمترشحين على التوالي من المحددات الأساسية للمشاركة الإنتخابية ويمكن تفسير هذه النتائج بمايلي:

– إن هذه النتيجة تكشف عن مدى الأهمية التي توليها هذه الفئة من أفراد العينة للبرنامج الإنتخابي ومدى تضمنه لمجموعة من المطالب الأساسية المتعلقة بالمواطن.

– إن هذا الإهتمام بالبرامج الحزبية يكشف لنا أن أساس المفاضلة بين المرشحين يتم بناء على طبيعة البرنامج الإنتخابي.

– إن إعتبار نسبة معينة من أفراد العينة المشاركين بأن القناعة بالمترشحين يعتبر محدد أساسي لمشاركتهم الإنتخابية يكشف عن مدى إرتباط السلوك الإنتخابي بالإعتبارات الشخصية لدى هذه الفئة من أفراد العينة.

ويمكن تفسير ترتيب أداء المؤسسات السياسية في المرتبة الأخيرة بكون:

– الهوة الكبيرة بين مؤسسات النظام السياسي والمواطن، حيث أن هذا الأخير يربط مشاركته دوما بمصالحه الأساسية التي تمس حياته اليومية، ولايكترث لأداء هذه المؤسسات.

– غياب الفعالية لهذه المؤسسات جعلها آخر الإهتمامات لدى المواطن وهو مايعكس أخذ أغلب أفراد العينة من المشاركين في الإعتبار لمختلف المحددات الأخرى في المشاركة الإنتخابية.

[1]- وهذا مايتوافق مع دراسة أمينة رأس العين، للمزيد أنظر:أمينة رأس العين، مرجع سابق،ص251.

المطلب الثاني:المحددات التنظيمية والقانونية

1-طبيعة النظام الإنتخابي والإدارة الإنتخابية:

في هذا الإطار يمكن بيان أثر طبيعة النظام الإنتخابي على المشاركة الإنتخابية من خلال توضيح أثر علاقة الناخب بالمترشح وإرتباطها بالسلوك الإنتخابي، وهو مايوضحه الجدول رقم **20**:

الجدول رقم 20: العلاقة بين الناخب والمترشح وإرتباطها بالسلوك الإنتخابي لدى المشاركين

السؤال		التكرار	النسبة
العلاقة بين الناخب والمترشح وإرتباطها بالسلوك الإنتخابي	نعم	14	%31.8
	لا	30	%68.2
المـــجمـــــــــوع		44	% 100

يتضح من الجدول رقم **(20)** أن العلاقة بين الناخب والمترشح لاترتبط بقرار المشاركة الإنتخابية لدى أفراد العينة المشاركين، حيث أجاب مانسبته:**68.2%** بعدم تأثير هذه العلاقة مع المترشح على سلوكهم الإنتخابي ، ويمكن تفسير ذلك بمايلي:

- إن هذه النتيجة تؤكد أن قرار المشاركة الإنتخابية لدى هذه الفئة من العينة كان وليد قرارات وإدراكات شخصية، مما يعكس لاإهتمام الأفراد بالمترشحين.

- إضافة إلى ذلك فهي مؤشر على ضعف الأحزاب السياسية في كسب ولاء وثقة الناخبين وذلك بتحفيزهم على المشاركة الإنتخابية.

– إن تغييب دور المواطنين في المساهمة في تصميم النظام الإنتخابي، ووجود قناعة لدى فئة من أفراد العينة بأن لاقيمة لأصواتهم في التأثير على إدارة الحكم، رسخ إدراكا لدى هذه الفئة بأن لاحظوظ لمرشحهم المفضل بالفوز، وبالتالي فإن مشاركتهم في الإنتخاب لاترتبط بطبيعة المترشحين.[1]

– ضآلة مستوى المعرفة السياسية لدى أفراد العينة المشاركين،وهو مايؤكده الجدول رقم**21**:

الجدول رقم 21: معرفة الناخبين للمترشحين للبرلمان عبر أفراد العينة المشاركين

السؤال		التكرار	النسبة
معرفة الناخبين للمترشحين للبرلمان	**نعم**	11	%25
	لا	33	%75
المـــجمـــــــــوع		44	%100

يتضح من خلال الجدول أن **75%** من الناخبين لايعرفون المترشحين للبرلمان، وهوما يعكس غياب الفعالية التنظيمية للعملية الإنتخابية، حيث أن إعلام وتوعية الناخب بمعالم وتفاصيل العملية الإنتخابية تعد من المسؤوليات الأساسية للإدارة الإنتخابية.

ويمكن تفسير هذه النتيجة بمايلي:

– إن هذه النتيجة تعبر على أن نسبة من أفراد المشاركين لايدركون جدوى وفعالية مشاركتهم الإنتخابية.[2]

– إن طبيعة النظام الإنتخابي المطبق في الجزائر والمتعلق بإنتخاب أعضاء المجلس الشعبي يقوم على نظام التمثيل النسبي على القائمة [3]، يزيد الهوة بين الناخبين والمترشحين ويكسر الرابط الشخصي

1- في هذا السياق يؤكد أندرو رينولدز بأن مستويات المشاركة الإنتخابية ترتفع عندما يتمخض عن نتائج الإنتخابات سواء على المستوى المحلي أو العام تأثير فعلي في إدارة الحكم. للمزيد أنظر: أندرو رينولدز وآخرون، مرجع سابق،ص24.

2- وهو ماتؤكده الدراسة التي أجراها بسيوني إبراهيم حمادة حول إستخدام وسائل الإعلام والمشاركة السياسية. للمزيد أنظر: حمادة إبراهيم بسيوني ، مرجع سابق،ص 34.

3 -المادة101من الأمر 97-07 المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الإنتخابات،المعدل والمتمم. 06 مارس 1997.

بينهم، مما يجعل المترشحين لايهتمون للتقرب من الناخبين لأنهم يعينون من طرف أحزابهم وهو مايهمهم أكثر من الإنتخابات في حد ذاتها، وهو ماينعكس على السلوك الإنتخابي لدى المشاركين، حيث أن المعرفة بالمترشحين للبرلمان لدى الغالبية من أفراد العينة المشاركين ضعيفة وهو مايعزى كما أشرنا إلى طبيعة النظام الإنتخابي.

2-ترتيب المحددات التنظيمية والقانونية للمشاركة الإنتخابية:

الجدول رقم22 : ترتيب المحددات القانونية والتنظيمية للمشاركة الإنتخابية

السؤال		التكرار	النسبة
ترتيب المحددات القانونية والتنظيمية للمشاركة الإنتخابية	**قرب مكان الإقتراع**	7	%15.9
	سهولة الحصول على البطاقة الإنتخابية	1	%2.3
	سرية الإقتراع	3	%6.8
	توفر الأمن في مكان الإقتراع	2	%4.5
	وجود حرية في الإختيار	31	%70.5
المجمـــوع		44	%100

يتضح من الجدول **(22)** أن المحدد التنظيمي والقانوني الأساسي للمشاركة الإنتخابية لدى أفراد العينة يتمثل في درجة الحرية في الإختيار المسموح بها وذلك بنسبة **70.5%** مما يعني أن إدارة العملية الإنتخابية تعد مؤشرا حاسما للمشاركة الإنتخابية، ويمكن تفسير هذه النتيجة وفقا لثلاث مستويات :

- **المستوى الأول:** ويتعلق بوجود حرية للناخبين في المشاركة أو المقاطعة، وعدم إجبار الفرد قانونيا على المشاركة، حيث تعتمد الجزائر على نظام التصويت الإختياري، في هذا الإطار توصلت الدراسة التي أجراها علي خليفة الكواري حول الإنتخابات الديمقراطية وواقع الإنتخابات في الأقطار العربية

إلى أن هناك ثلاث معايير للإنتخابات الديمقراطية أبرزها درجة الحرية، أي ضرورة أن تسند الإنتخابات إلى حكم القانون، وأن تحترم حقوق وواجبات المواطن الأساسية.[1]

- **المستوى الثاني:** ويرتبط بسرية الإنتخابات، في هذا الإطار أكد مانسبته **6.8%** من أفراد العينة بأن سرية الإقتراع تعد محددا للمشاركة الإنتخابية، حيث نجد أن قانون الإنتخابات الجزائري وفي مادته**35** ينص على أن: "التصويت شخصي وسري".[2]

وقد أشارت نفس الدراسة التي أجراها علي خليفة الكواري إلى أن المعيار الثالث لديمقراطية العملية الإنتخابية هو وجود نزاهة في التصويت والتي تقتضيها وجود نظام إنتخابي فعال وعادل ويضمن سلامة وسرية التصويت مما يعطي حرية أكبر للمواطن في عملية الإختيار.[3]

- **المستوى الثالث:** حيث أن حرية الإنتخابات تقتضي أن يكون التصويت حرا من كل ضغط يمكن أن يتعرض له الناخب، وأبرزها الضغوط المادية والمتعلقة بجميع الأعمال العنيفة التي يمكن أن تحد من حرية الناخب، في هذا الإطار نجد أن أفراد العينة المشاركين يؤيدون وبنسبة **4.5 %** توفر الأمن في مكان الإقتراع كمحدد للمشاركة الإنتخابية، مما يعني قلة هذه الضغوط بالنظر لتوفر القوات الأمنية أمام مراكز الإنتخاب.

ومما يؤكد على أهمية الجانب التنظيمي ودوره في حفز المشاركة الإنتخابية لدى أفراد العينة المشاركين هو إعتبار قرب مكان الإقتراع كمحدد أساسي للمشاركة الإنتخابية لديهم وذلك بنسبة**15.9%** من العدد الإجمالي لأفراد العينة المشاركين، ويمكن تفسير هذه النتيجة بمايلي:

- إن المتأمل لتوزيع أفراد العينة حسب المراكز الإنتخابية يلحظ قرب المكتب التصويتي مما يسهل على الناخبين الوصول إليه.

1- عبد الفتاح ماضي" الإنتخابات الديمقراطية وواقع الإنتخابات في الأقطار العربية". المستقبل العربي. العدد361، مارس2009،ص136.

2- المادة 35 من الأمر 97-07 المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الإنتخابات،المعدل والمتمم. 06 مارس 1997.

3- عبد الفتاح ماضي، مرجع سابق، ص136.

– إن إحتكام فئة من أفراد العينة المشاركين لهذا المبدأ في حفزهم على المشاركة الإنتخابية، دليل على الفعالية التنظيمية لإدارة العملية الإنتخابية من حيث توزيع مكاتب الإقتراع في المنطقة الجغرافية التي ينتمي إليها أفراد العينة.

المطلب الثالث:المحددات السوسيوإقتصادية

1 – الولاء القبلي والعشائري:

الجدول رقم23 : علاقة الولاء القبلي والعشائري بالسلوك الإنتخابي لدى المشاركين

السؤال		التكرار	النسبة
علاقة الولاء القبلي والعشائري بالسلوك الإنتخابي	**نعم**	14	%31.8
	لا	30	%68.2
المـــجمـــــــــوع		44	%100

يتضح من الجدول رقم(23) بأن الولاءات العشائرية ليست على إرتباط كبير مع السلوك الإنتخابي لأفراد العينة المشاركين، حيث أجاب مانسبته:**68.2%** منهم بغياب هذا الإرتباط ، ويمكن تفسير هذه النتيجة بمايلي:

– طبيعة العينة المختارة وهي فئة الشباب التي تمتلك قدرات معرفية وفكرية تمكنها من تجاوز هذه الولاءات التقليدية، وتأسيس مشاركتهم الإنتخابية على منطق المواطنة والولاء للوطن.

– إن التفاوت بين الأجيال جعل الأجيال الأصغر سنا تتمرد على الأجيال الأكبر، وذلك بحكم التطورات الإجتماعية التي شهدها المجتمع الجزائري.

– إن تطور تقانات الإعلام والإتصال جعلت هذه الفئة الشبانية على مزيد من الوعي والتطلع لمختلف الحيثيات الأساسية التي ينبغي أن تقوم عليها العملية السياسية.

ومايؤكد هذه النتيجة هو عدم إرتباط السلوك الإنتخابي لهذه الفئة من أفراد العينة بالتجند لمترشح معين ، وهو مايوضحه الجدول رقم**24**:

الجدول رقم24 : علاقة الولاء القبلي والعشائري بالتجند لصالح المترشحين لدى المشاركين

السؤال		التكرار	النسبة
علاقة الولاء القبلي والعشائري بالتجند لصالح المترشحين	**نعم**	12	%27.3
	لا	32	%72.7
المـــجمـــــــــوع		44	%100

يتضح من خلال الجدول رقم (**24**) أن **72.7%** من أفراد العينة المشاركين يشيرون إلى أن هذا الولاء(القبلي والعشائري) لايجندهم لصالح مترشح معين ، ويمكن تفسير هذه النتائج بمايلي:

– إن عدم إرتباط الولاء القبلي والعشائري بالتجند لمترشح لدى هذه الفئة من أفراد العينة المشاركين ينم عن إختيار إستراتيجي وواعي غير قائم على فكرة الولاء بقدر فعالية أداء المترشح.

– إن غياب الإرتباط بين الولاء العشائري والتجند تؤكده إجابة السؤال السابق والمتعلق بإرتباط السلوك الإنتخابي بمعرفة المترشح ، حيث يؤكد مانسبته **68.2%** أن هذه العلاقة لاتؤثر على سلوكهم الإنتخابي.

في حين يجب أن لانتجاهل النسبة المتبقية والتي تمثل مانسبته:**31.8%** من أفراد العينة المشاركين الذين أكدوا على إرتباط سلوكهم الإنتخابي بولاءات عشائرية وقبلية، إضافة أن **27.3%** منهم يربطون هذا الولاء بالتجند لصالح مترشح معين، وتؤكد هذه النتيجة عن مؤشر خطير يتعلق بعدم قدرة النظام السياسي على الحفاظ على تماسك مجتمعي قوامه المواطنة والولاء الوطني، ويمكن تفسير هذه النتائج بمايلي:

– ضعف الأداء الحكومي في الإستجابة لمتطلبات المواطنين مما قلص الولاء المجتمعي تجاه النظام السياسي، حيث يحتمي الأفراد حينها بولاءات ضيقة تحميه وتساند كينونته.

– غياب دور المجتمع المدني في تكريس منطق المواطنة وتعزيز تماسك البناء الإجتماعي،مما يجعل الفرد رهينة هذه الولاءات التقليدية.

– إن هذه النتيجة تعبر عن وضع يتم التساؤل فيه عن مدى تجسد وتحقق مشروع الدولة الوطنية، إذ إن إستمرار هذه الولاءات ينم عن تراجع مستوى المواطنة لدى هذه الفئة من أفراد العينة المشاركين.

– إن هذا الوضع تؤكده الإجابة عن سؤال سابق يتعلق بالتنشئة السياسية ،إذ وجدنا أن الأسرة مازالت البناء الأساسي في تشكيل الوعي السياسي لدى أفراد العينة، مما يجعلهم في ولاء وطاعة لما ترتبط به هذه الأسرة من ولاءات تتسم بالتقليدية.

– إن إستمرار هذا الوضع يعبر عن حالة اليأس التي وصلت إليها هذه الفئة مما جعلهم يحتمون بأي جهة مغايرة لمنطق النظام السياسي القائم.

2– ترتيب المحددات السوسيوإقتصادية للمشاركة الإنتخابية:

الجدول رقم25 : ترتيب المحددات السوسيوإقتصادية للمشاركة الإنتخابية

السؤال		التكرار	النسبة
ترتيب المحددات السوسيوإقتصادية للمشاركة الإنتخابية	**تحسين المستوى المعيشي**	24	%54.5
	الحصول على منصب عمل	18	% 40.9
	الحصول على مكاسب مادية	2	%4.6
المجمـــوع		44	%100

يوضح الجدول رقم(**25**) أن المحدد الأساسي الدافع للمشاركة الإنتخابية لدى أفراد العينة المشاركين هوتحسين المستوى المعيشي، وذلك بنسبة:**54.5%** من أفراد العينة المشاركين، إضافة إلى أن الحصول على منصب عمل جاء في الدرجة الثانية وذلك بنسبة:**40.9%**، ويمكن تفسير هذه النتائج بمايلي:

– إن هذه النتيجة تبين بشكل جلي سوء الحالة المعيشية لأفراد العينة المشاركين،حيث أن **62.5%** منهم بطالين و**32.5%** يشتغلون عملا مؤقتا، وبإعتبارهم من فئة الشباب فهم أكثر الفئات إدراكا وتأثرا بمشاكل المجتمع، وبالتالي فهذا الوضع كفيل بتشكيل رغبة لهؤلاء للمشاركة الإنتخابية للوصول إلى حلول لهذه المشاكل.

– إن الحالة المهنية لأفراد العينة المشاركين جعلتهم يأملون في المشاركة الإنتخابية كآلية للخروج من حالة البطالة التي تميز هذه الفئة.

– إن التصويت يعتبر آلية للنهوض بالوضع الإقتصادي والإجتماعي، ولذا فإن المشاركة الإنتخابية لهذه الفئة من العينة دليل على قناعتها وإهتمامها بهذا الجانب وضرورة تحسينه من خلال العملية الإنتخابية.

– إن هذا الوضع جعل أفراد العينة تسعى لمحاولة التأثير على صنع السياسة العامة في المجتمع لتكون ملائمة للاحتياجات الفعلية والرغبات الخاصة بأفراد المجتمع والتي تعود بالنفع عليهم، وذلك من خلال المشاركة الإنتخابية.

– إن هذه النتيجة تعكس الأزمات التي يعيشها المجتمع الجزائري على المستوى السياسي والإجتماعي والإقتصادي، مما دفع أفراد العينة بإبداء رغبة أكبر في المشاركة الإنتخابية، وتتفق هذه النتيجة مع ما وصل إليه علم الإجتماع **(أندريه سيجفريد)** الذي أوضح الأثر الذي تركته الأزمات على الإسهام الإنتخابي في فرنسا.[1]

– إن إقبال هذه الفئة من أفراد العينة على المشاركة الإنتخابية يمكن إرجاعه لرغبة هؤلاء في إشباع الحاجة إلى المشاركة.

– إن إقبال هذه الفئة من أفراد العينة على المشاركة الإنتخابية يمكن إرجاعه لرغبة هؤلاء في إشباع الحاجة إلى المشاركة.

وفي هذا الإطار نشير إلى نظرية الحاجات لصاحبها **أبراهام ماسلو** الذي يرى أنه يمكن تقسيم حاجات الإنسان إلى مستويات خمس هي: الحاجات الأساسية كالمأكل والملبس، والحاجة إلى الأمن

1- للمزيد أنظر: محمد السويدي، مرجع سابق،ص155.

والطمأنينة، والحاجات الإجتماعية ومنها الحاجة إلى المشاركة، والحاجة إلى العاطفة والتقدير، والحاجة إلى تحقيق الذات.[1]

– إن المشاركة الإنتخابية لهذه الفئة من أفراد العينة يمكن تفسيرها بالنظر للضغوط الإجتماعية التي تمارس عليها، فنتيجة للأوضاع المعيشية السائدة فقد تكون هذه الفئات أكثر تأثرا بالضغوط التي قد تفرضها مختلف المؤسسات كالأحزاب وسائل الإعلام...الخ.

وفي هذا السياق يرى محمد السويدي أن المحاولات التي قدمت لتفسير السلوك الإنتخابي حددت تفسيرين لهذا السلوك أحدهما يقوم على أن التصويت هو محاولة للضغط على الحكومة، والثاني يعني أن التصويت هو عبارة عن رد على الضغوط الممارسة على الفرد من الجماعات الإجتماعية لحمله على التصويت.[2]

3- مستقبل المشاركة الإنتخابية لدى أفراد العينة المشاركين:

الجدول رقم26 : مستقبل المشاركة الإنتخابية لدى أفراد العينة المشاركين

السؤال		التكرار	النسبة
المشاركة الإنتخابية في الإنتخابات الرئاسية2009	**نعم**	39	%88.6
	لا	5	%11.4
المـــجمـــــــــوع		44	%100

يتضح من الجدول رقم(**26**) بأن أغلب أفراد العينة المشاركين في الإنتخابات التشريعية والمحلية 2007 وبنسبة 88.6% أبدوا إستجابة نحو المشاركة في الإنتخابات الرئاسية 2009 ويمكن تفسير ذلك بمايلي:

1- محمد رسلان الجيوسي، الإدارة : علم وتطبيق. عمان: دار الميسرة للنشر والتوزيع، 2000، ص150.

2- للمزيد أنظر: محمد السويدي، مرجع سابق،ص152.

– الحملة الدعائية والتعبوية الواسعة التي يمارسها النظام السياسي لنشر ثقافة المشاركة حيث شهدنا مستوى تعبئة شمل مختلف الجمعيات المدنية ووسائل الإعلام وحتى إستغلال الجامعة لتحفيز المواطنين على المشاركة الإنتخابية في رئاسيات 2009.

– أن الإنتخابات الرئاسية عادة ماتصحبها حملة مثيرة تقوم بالتركيز على القضايا المهمة المتعلقة بالمواطن وخصوصا فئة الشباب، مما يدفع هؤلاء للمشاركة بقوة في هذه الإنتخابات.

– ترتبط الإنتخابات الرئاسية بإختيار أعلى شخصية في الدولة مما يجعل المواطنين وبشكل غير مباشر يساهمون في صنع السياسة العامة.

المبحث الثالث:محددات المقاطعة الإنتخابية عبر عينة الدراسة

المطلب الأول:المحددات السياسية

1- التنشئة السياسية:

الجدول رقم27: المؤسسات المساهمة في تشكيل الوعي السياسي لدى أفراد العينة المقاطعين

السؤال		التكرار	النسبة
المؤسسات المساهمة في تشكيل الوعي السياسي	الأسرة	25	%32.9
	المدرسة	2	%2.6
	وسائل الإعلام	27	% 35.5
	الأحزاب السياسية	4	%5.3
	جماعة العمل	3	%3.9
	جماعة الرفقاء	15	%19.7
المجمـــوع		76	%100

يتضح من خلال الجدول رقم(27) أن وسائل الإعلام إحتلت المرتبة الأولى من حيث المؤسسات المساهمة في تشكيل الوعي السياسي لأفراد العينة المقاطعين وذلك بنسبة**35.5%**، وقد جاءت الأسرة وغير بعيد عن هذه النسبة في الدرجة الثانية وذلك بنسبة **32.9%**، ويمكن تفسير هذه النتيجة بمايلي:

– إن هذا الدور الكبير لوسائل الإعلام يمكن أن نفسره بإتساع الفجوة بين الأسرة والنظام السياسي، مما سمح لهذه الوسائل(وسائل الإعلام) بلعب دور أكبر.

في هذا الإطار يشير **ألموند وفيربا** من خلال دراستهما أنه عندما تكون الفجوة بين الأسرة والنظام السياسي واسعة جدا، فإن الأدوات الإجتماعية الأخرى الوثيقة الصلة بالنظام السياسي قد تلعب دورا أكثر إتساعا وأهمية.[1]

– إن هذه النتيجة تكشف عن غياب الفعالية لدى وسائل الإعلام في خلق قيم وتوجهات إيجابية نحو المشاركة الإنتخابية لدى أفراد العينة المقاطعين.

– إن التوجه الإمتناعي لهذه الفئة يمكن رده لنوعية البرامج التي تروج لها وسائل الإعلام، فالروتينية التي يعتمدها التلفزيون الجزائري في إطار الحملة الإنتخابية ولدت توجها سلبيا لأفراد العينة تجاه المشاركة الإنتخابية.

في حين أن الأهمية التي تكتسيها الأسرة في تشكيل الوعي السياسي لدى أفراد العينة المقاطعين يكشف عن:

– إرتباط نظرة هؤلاء بالتوجه السائد في المحيط الأسري، والذي ينم هنا عن توجه سلبي تجاه المشاركة الإنتخابية بصفة خاصة وتجاه النظام السياسي بصفة عامة.

– إن هذا الدور الريادي الذي تلعبه الأسرة، يكشف عن أزمة تغلغل يعيشها النظام السياسي الجزائري الذي لم يستطع القيام بالوظيفة الأساسية لأي نظام سياسي وهي كسب الولاء تجاهه وتعزيز قيم المشاركة الإنتخابية.

كما أن جماعة الأصدقاء والرفقاء جاءت في الرتبة الثالثة وذلك بنسبة**19.7%** ويؤكد هذا الدور الأنماط والتوجهات السلوكية السلبية لهؤلاء تجاه المشاركة الإنتخابية، مما يفسر مقاطعة هذه الفئة من أفراد العينة للإنتخاب.

وقد جاءت الأحزاب السياسية على الرغم من أهميتها في عملية التنشئة السياسية في مرتبة متأخرة، وذلك بنسبة **5.3%** من أفراد العينة المقاطعين، ويمكن تفسير ذلك بمايلي:

1- عبد الغفار رشاد القصبي ، التطور السياسي والتحول الديمقراطي:التنمية السياسية وبناء الأمة.مرجع سابق،ص207.

- إن هذا الوضع يكشف عن غياب الفعالية الوظيفية للأحزاب السياسية في خلق قيم تحفز المشاركة الإنتخابية ، وهو مؤشر على تدني القيمية السياسية والإجتماعية للأحزاب السياسية وتراجع حيز تأثيرها وجاذبيتها وقدرتها على تأطير وتوجيه الرأي العام قيما ومواقفا وممارسات.[1]

- ظاهرة الإنقسامات الداخلية للأحزاب الجزائرية، حيث شهدنا خلال الإنتخابات التشريعية والمحلية **2007** عدة ظواهر تتعلق بالصراع حول إختيار المترشحين، الصراع بين المثقفين وغيرهم، مما حال دون تمكن هذه الأحزاب في القيام بدورها التوعوي بأهمية المشاركة الإنتخابية.

ومايؤكد هذا الوضع الذي تعيشه الأحزاب السياسية هو نفي أفراد العينة المقاطعين كما هو الحال لدى المشاركين بأن يكون الولاء الحزبي محددا لسلوكهم الإنتخابي، وهو مايوضحه الجدول رقم **28**:

الجدول رقم 28: علاقة الولاء الحزبي بعملية التصويت من خلال أفراد العينة المقاطعين

السؤال		التكرار	النسبة
الولاء الحزبي كمحدد للسلوك الإنتخابي	نعم	21	%27.6
	لا	55	%72.4
المـــــــجمـــــــــوع		76	%100

يتبين من خلال الجدول رقم**28** أن مانسبته:**%84.2** من أفراد العينة المقاطعين يقرون بغياب تأثير هذا الولاء على سلوكهم الإنتخابي. وتؤكد هذه النتيجة على مايلي:

- الغياب الحقيقي للأحزاب السياسية عن أداء دورها في العملية الإنتخابية.

- وجود مؤسسات أخرى أكثر تأثيرا كالمسجد وهذا بحكم خصوصيات المنطقة.

1- تتفق هذه النتيجة مع ماتوصلت إليه الدراسة التي أجراها مصطفى محسن حول الإنتخابات التشريعية2007 بالمغرب، للمزيد أنظر: مصطفى محسن" المشاركة السياسية وآفاق التحول الديمقراطي في المغرب".المجلة العربية للعلوم السياسية. العدد17.شتاء2008، ص12.

2-الثقافة السياسية:

الجدول رقم 29: نظرة أفراد العينة المقاطعين للعملية الإنتخابية

السؤال		التكرار	النسبة
النظرة للعملية الإنتخابية	العملية الإنتخابية غير جادة	21	% 27.6
	عدم الإهتمام بالأمور السياسية	55	%72.4
المـــــــجمـــــــــوع		76	%100

يتضح من خلال الجدول رقم(29) أن نظرة أغلب أفراد العينة المقاطعين للعملية الإنتخابية تقوم على غياب إهتمامهم بالأمور السياسية وذلك بنسبة: **72.4%**، ويمكن تفسير ذلك بمايلي:

- إن هذا الوضع يعبر عن توجه هذه الفئة من أفراد العينة لإتباع أسلوب اللامبالاة السياسية نتيجة الضغوط المتعددة التي تواجهها.

- إن هذه النتيجة تنم عن إنخفاض الوعي بأهمية النشاط السياسي لدى هذه الفئة من أفراد العينة.

وفي هذا الإطار يرى **روزنبرخ Rosenberg** أن عدم مشاركة كثير من أفراد المجتمع يرجع إلى عدة عوامل منها: إعتبار الفرد النشاط السياسي مهددا لحياته أو يؤثر على مكانته الإجتماعية.[1]

في حين نجد أن مانسبته: **27.6%** من أفراد العينة المقاطعين يرون أن العملية الإنتخابية غير جادة، ويمكن تفسير ذلك بمايلي:

- إن هذه النتيجة تعد مؤشرا على غياب فعالية العملية الإنتخابية كآلية للتغيير حسب أفراد العينة.

- إن هذا الوضع يبرز حالة الإغتراب السياسي التي تميز هذه الفئة التي فقدت الثقة في كل مايتعلق بالنظام السياسي القائم.

[1]- للمزيد أنظر: طارق محمد عبد الوهاب ، مرجع سابق،ص32.

-إن عدم المشاركة لدى هذه الفئة يرتبط بالاتجاهات العامة تجاه النظام السياسي الجزائري وصيرورته التاريخية الفعلية ، بما أفرزته مع الوقت من سلوكيات للنخب السياسية والمؤسسات.[1]

نشير هنا إلى أن هناك إختلاف لدى أفراد العينة المقاطعين في نظرتهم للعملية الإنتخابية وهذا وفقا لمتغيز الفئة العمرية، وهو مايوضحه الجدول رقم(30):

الجدول رقم 30: العلاقة بين متغير الفئة العمرية ونظرة أفراد العينة المقاطعين للعملية الإنتخابية

		النظرة للعملية الإنتخابية		المجموع
		العملية الإنتخابية غير جادة	عدم الإهتمام بالأمور السياسية	
الفئة العمرية	بين18-20 سنة	2	17	19
	من21-30 سنة	19	38	57
المجموع		21	55	76

يتضح من خلال الجدول رقم(30) **أن** نسبة الذين يرون أن العملية الإنتخابية غير جادة أكبر لدى أفراد العينة من المقاطعين من ذوي الفئة العمرية (من21 إلى 30 سنة) من أفراد العينة المقاطعين ذوي الفئة العمرية بين **18-20** سنة، وهو مايظهر أثر عامل السن في نظرة الأفراد للعملية الإنتخابية، ويمكن تفسير هذا الإختلاف بمايلي:

- أن أفراد العينة من المقاطعين من ذوي الفئة العمرية (من**21** إلى **30** سنة) على إدراك تام بمجريات العملية الإنتخابية، وذلك نتيجة مستوى معين من الوعي السياسي يؤهلهم لتصور الحيثيات المرتبطة بأهمية هذا النشاط السياسي، وعلاقته بمستقبلهم الوظيفي والإجتماعي.

- أن أفراد العينة المقاطعين ذوي الفئة العمرية بين **18- 20** سنة مازالوا حديثي العهد بالعملية الإنتخابية، وبالتالي فهم عادة أقل ميلا للإدلاء بأصواتهم، وهو مايفسر إبتعادهم عن مجريات العملية الإنتخابية ومايجري في المضمار السياسي بصفة عامة.

1- وهومأكدته الدراسة التي أعدها عبد الناصر جابي حول الإنتخابات التشريعية2007 بعنوان" الإنتخابات التشريعية الجزائرية:إستقرار أم ركود". للمزيد أنظر: عبد الفتاح ماضي ، مرجع سابق،ص137.

وفيما يخص القناعة بالمشاركة الإنتخابية جاءت النتائج كمايلي:

الجدول رقم 31: القناعة بالمشاركة الإنتخابية لدى أفراد العينة المقاطعين

السؤال		التكرار	النسبة
القناعة بالمشاركة الإنتخابية	نعم	24	%31.6
	لا	52	%68.4
المـــــــجمـــــــــوع		76	%100

يتضح من خلال الجدول رقم(31) أن أغلب أفراد العينة المقاطعين وبنسبة:**68.4%** غير مقتنعين بالمشاركة في العملية الإنتخابية ، ويتحدد هذا الإدراك بدرجة كبيرة بالمستوى التعليمي للأفراد وهذا مايمكن توضيحه من خلال الجدول رقم **32**:

الجدول رقم 32: علاقة المستوى التعليمي لأفراد العينة المقاطعين بقناعتهم بالعملية الإنتخابية

		القناعة بالمشاركة الإنتخابية		المجموع
		نعم	لا	
المستوى التعليمي	متوسط	2	7	9
	ثانوي	10	16	26
	جامعي	12	29	41
المجموع		24	52	76

يتضح من خلال الجدول رقم(32) أن عدد أفراد العينة المقاطعين ذوي المستوى الجامعي، والذين ليست لديهم قناعة بالعملية الإنتخابية أكبر من أفراد العينة المقاطعين ذوي المستوى الثانوي والمتوسط،

وتؤكد هذه النتائج على دور المستوى التعليمي في تحديد درجة القناعة بالعملية الإنتخابية لدى الناخبين، ويمكن تفسير ذلك بمايلي:

– أن هناك نسبة معتبرة من ذوي المستوى الجامعي لايولون العملية الإنتخابية إهتماما على إعتبار أنها لاتدخل ضمن إهتماماتهم، مما يترك لديهم توجها ممانعا للإنتخاب، ويجعلهم غير مقتنعين بالعملية الإنتخابية أصلا.

– أن الشباب ذوي المستوى الجامعي تشكلت لديهم العديد من الإدراكات والتوجهات السياسية،مايجعلهم على دراية تامة بالعملية الإنتخابية وبمايحصل فيها من تلاعبات وتجاوزات ، وهو مايمكن أن يشكل غياب القناعة بالإنتخاب لدى هذه الفئة.

ويمكن تفسير عدم قناعة أغلب أفراد العينة المقاطعين بالعملية الإنتخابية بمايلي:

– إن هذه النتيجة تنم عن اللاثقة وتوسع الهوة بين المواطن والنظام السياسي. وما يؤكد هذه النتيجة أن **61.8%** من أفراد العينة المقاطعين يرون أن عدم الثقة في نزاهة العملية الإنتخابية جعلهم على قناعة بعدم قدرة أصواتهم على التأثير في السلطة السياسية.[1]

– إن هذا التوجه ينذر بغياب الدور الفعلي للمؤسسات المدنية والسياسية في تكريس ثقافة سياسية تكرس للقيم الإيجابية للعمل السياسي.

– أن هذه الفئة من أفراد العينة يرون أن نتائج العمل السياسي غير مؤكدة وغير مفيدة.

– إعتقاد هذه الفئة من أفراد العينة بأن صوتهم غير قادر على التأثير في النظام السياسي، وهو ماتؤكده إجابة السؤال المتعلق بنظرة أفراد العينة من المقاطعين لتأثير صوتهم في السلطة السياسية،وذلك وفقا للجدول التالي:

1- في هذا الإطار يشير فاروق أبو سراج الذهب إلى أن العملية الإنتخابية فقدت مصداقيتها وهو ما أفرز أزمة ثقة وغياب قناعة بالمشاركة الإنتخابية، للمزيد أنظر: فاروق أبو سراج الذهب " ثقافة مجتمع أم أزمة نظام سياسي...أزمة الإنتخابات في الجزائر".دراسات إستراتيجية. العدد04.جويلية2007.ص05-12.

الجدول رقم 33: تصور أفراد العينة من المقاطعين لتأثير صوتهم في السلطة السياسية

السؤال		التكرار	النسبة
تصور أفراد العينة من المقاطعين لتأثير صوتهم في السلطة السياسية	نعم	21	%27.6
	لا	55	%72.4
المجموع		76	%100

يتضح من خلال الجدول رقم(33) أن **72.4%** من أفراد العينة المقاطعين يرون أن صوتهم غير قادر على التأثير في السلطة السياسية.

في هذا الإطار جاءت المبررات التي تحدد رؤية أفراد العينة المقاطعين المعتقدين بعدم إمكانية تأثير صوتهم في السلطة السياسية كمايلي:

الجدول رقم 34: مبررات أفراد العينة من المقاطعين المعتقدين بعدم إمكانية تأثير صوتهم في السلطة السياسية

السؤال		التكرار	النسبة
مبررات أفراد العينة من المقاطعين المعتقدين بعدم إمكانية تأثير صوتهم في السلطة السياسية	عدم الثقة في نزاهة العملية الإنتخابية	34	%61.8
	ظرفية العملية الإنتخابية	21	%38.2
المجموع		45	%100

يتضح من الجدول رقم **(34)** أن المعتقدين بعدم إمكانية تأثير صوتهم في السلطة السياسية، وبنسبة **61.8 %** منهم يرون أن السبب يعود لعدم الثقة في نزاهة العملية الإنتخابية ، في حين يرى مانسبته **38.2%** أن السبب يكمن في ظرفية العملية الإنتخابية.

3- ترتيب المحددات السياسية للمقاطعة الإنتخابية:

الجدول رقم35: ترتيب المحددات السياسية للمقاطعة الإنتخابية

السؤال		التكرار	النسبة
ترتيب المحددات السياسية للمقاطعة الإنتخابية	عدم الثقة بالبرلمان	13	%17.1
	ضعف البرامج الحزبية	8	%10.5
	الإعتقاد بعدم جدوى الإدلاء بصوتك	39	%51.3
	ضعف المترشحين	16	%21.1
المـــــــجمـــــــــوع		76	%100

يتضح من الجدول رقم(35) أن المحدد الأساسي وراء العزوف الإنتخابي لهذه الفئة من أفراد العينة هو القناعة بعدم جدوى الإدلاء بالصوت، وهو مايعبر عن ثقافة سائدة تحكم هذه الفئة(الشباب) تكرس اللامبالاة السياسية والرداءة، وذلك بنسبة**51.3 %** من أفراد العينة المقاطعين، في حين أن ضعف المترشحين جاء في الرتبة الثانية وذلك بنسبة**21.1%**، تلاها عدم الثقة في البرلمان بنسبة**17.1%**، ويمكن تفسير هذه النتائج بمايلي:

- أن التعود على عدم مصداقية الإنتخابات ولد لدى هذه الفئة نفورا من المشاركة الإنتخابية.

- أن هذه النتيجة تنم عن تنامي أزمة ثقة بين المواطن والنظام السياسي.

- أن هذا الوضع هو نتيجة لتراكم يقوم على تعميق وتنمية روح الحقد والضغينة في المجتمع الجزائري تجاه المسؤولين في المجالس المنتخبة.

- إن هذه النتيجة مؤشر على وضع أزموي متعدد الأبعاد يعيشه النظام السياسي الجزائري يتعلق بالأساس بأزمة الثقة والشرعية.

- إن غياب الرضا عن أداء النظام السياسي وضعف إستجابته لتطلعات الجماهير يمكن أن يفسر تلك النسبة المرتفعة للمقاطعة لدى أفراد العينة.

- تؤكد هذه الوضعية أن هذه الفئة فقدت الثقة في المترشحين بإعتبارهم وسيلة لحل معضلاتهم الإجتماعية والإقتصادية.

- الصورة الباهتة التي ظهر بها البرلمان في العهدة الماضية(**2002-2007**) وضعف أداءه في الحياة السياسية، جعل هذه الفئة تفقد الثقة فيه كمؤسسة قادرة على إيجاد حلول لمختلف المتطلبات التي تثير إهتمام الرأي العام.

وفي هذا الإطار نشير إلى أن أداء المؤسسات السياسية يعتبر محددا أساسيا لتوجه هذه الفئة نحو المقاطعة الإنتخابية، وهذا على عكس المشاركين الذين لم يبدوا إهتماما لهذا الأداء.

المطلب الثاني:المحددات التنظيمية والقانونية

1-طبيعة النظام الإنتخابي والإدارة الإنتخابية:

الجدول رقم36: العلاقة بين الناخب والمترشح وإرتباطها بالسلوك الإنتخابي لدى المقاطعين

السؤال		التكرار	النسبة
العلاقة بين الناخب والمترشح وإرتباطها بالسلوك الإنتخابي	نعم	26	%34.2
	لا	50	%65.8
المـــــــجمـــــــــوع		76	%100

يتضح من الجدول رقم **(36)** أن العلاقة بين الناخب والمترشح لاترتبط بقرار المقاطعة الإنتخابية لدى أفراد العينة المقاطعين، حيث أجاب مانسبته:**65.8%** بعدم تأثير هذه العلاقة مع المترشح على سلوكهم الإنتخابي ، ويمكن تفسير ذلك بمايلي:

- إن هذه النتيجة تؤكد أن قرار المقاطعة الإنتخابية لدى هذه الفئة من العينة كان وليد قرارات وإدراكات شخصية، مما يعكس لاإهتمام الأفراد بالمترشحين.

- إضافة إلى ذلك فهي مؤشر على فقدان الثقة والهوة الكبيرة بين المترشحين والناخبين مما يثير التساؤل حول مدى نجاعة الحملة الإنتخابية لهؤلاء في كسب تأييد الجماهير.

– إن تغييب دور المواطنين في المساهمة في تصميم النظام الإنتخابي، ووجود قناعة لدى فئة من أفراد العينة بأن لاقيمة لأصواتهم في التأثير على إدارة الحكم، رسخ إدراكا لدى هذه الفئة بمقاطعة الإنتخاب، ولذا فإن معرفة أو عدم معرفة المترشحين ليست ذات أهمية بالنسبة إليهم.

– ضآلة مستوى المعرفة السياسية لدى أفراد العينة المقاطعين وهو مايوضحه الجدول رقم37:

الجدول رقم 37: معرفة الناخبين للمترشحين للبرلمان عبر أفراد العينة المقاطعين

السؤال		التكرار	النسبة
معرفة الناخبين للمترشحين للبرلمان	**نعم**	13	%17.1
	لا	63	%82.9
المـــجمـــــــــوع		76	%100

يتضح من خلال الجدول رقم(37) أن **82.9%** من أفراد العينة المقاطعين ليست لديهم معرفة بالنواب المترشحين للبرلمان ، ويمكن تفسير ذلك ليس فقط لغياب الإهتمام السياسي لهؤلاء، وإنما يعكس أيضا ضعف الفعالية التنظيمية للعملية الإنتخابية، حيث أن إعلام وتوعية الناخب بمعالم وتفاصيل العملية الإنتخابية تعد من المسؤوليات الأساسية للإدارة الإنتخابية.

2–ترتيب المحددات التنظيمية والقانونية للمقاطعة الإنتخابية:

الجدول رقم 38: ترتيب المحددات القانونية والتنظيمية للمقاطعة الإنتخابية

السؤال		التكرار	النسبة
ترتيب المحددات القانونية والتنظيمية للمقاطعة الإنتخابية	الظروف الخاصة بالناخب	26	%34.2
	بعد مكان الإقتراع	6	%7.9
	تعقيدات التسجيل في القوائم الإنتخابية	7	%9.2
	عدم الثقة في الهيئة القائمة على الإنتخابات	37	%48.7
المجمـــوع		76	%100

يتضح من الجدول رقم(**38**) أن المحدد التنظيمي والقانوني الأساسي وراء المقاطعة الإنتخابية هو غياب الثقة في الإدارة المكلفة بإدارة العملية الإنتخابية وذلك بنسبة**48.7%** من أفراد العينة المقاطعين، في حين جاءت باقي المحددات في درجات متفاوتة، مما يعكس أهميتها وعلاقتها بالمقاطعة الإنتخابية، ويمكن تفسير هذه النتيجة بمايلي:

- إن هذا المناخ القائم على غياب الثقة، شكل توجها إمتناعيا أصبح سمة تميز سلوك الناخب الجزائري في شتى الإنتخابات(رئاسية، تشريعية، محلية).

- إن التعود على عدم مصداقية الإنتخابات حول إهتمامات المواطن الجزائري تجاه العملية الإنتخابية.

وفي هذا الإطار يشير **فاروق أبو سراج الذهب** أن تكرار مسلسل التزوير والتحايل على أصوات الشعب أنتج اللاثقة في الإنتخابات، ووصل مرض التزوير إلى نتيجة إفقاد الشعب كل الثقة في الإنتخابات بل لم تستسيغ تنظيمها وصرف ميزانيات كبيرة عليها، وأصبح الشعب يفضل تحويل ميزانيات للتنمية بغرض التخفيف من حدة الأزمة الإجتماعية التي يعيشها المواطن.[1]

- إن غياب الشفافية لدى الإدارة الإنتخابية في تقديم النتائج الحقيقية لنسبة المشاركة الإنتخابية يعد مؤشرا لعمليات التزوير التي تخلق نفورا لدى الناخب من المشاركة الإنتخابية.

- توسيع اللاثقة وتوسيع الهوة بين المواطن والإدارة والسلطة من خلال النماذج المعينة في مختلف المجالس المنتخبة، مما أرسى ثقافة المقاطعة لدى هذه الفئة.

[1]- فاروق أبو سراج الذهب، مرجع سابق،ص09.

المطلب الثالث:المحددات السوسيوإقتصادية

1-الولاء القبلي والعشائري:

الجدول رقم39 : علاقة الولاء القبلي والعشائري بالسلوك الإنتخابي لدى المقاطعين

السؤال		التكرار	النسبة
علاقة الولاء القبلي والعشائري بالسلوك الإنتخابي	**نعم**	25	%32.9
	لا	51	%67.1
المـــجمـــــــــوع		76	%100

يتضح من الجدول رقم(**39**) أن الولاء القبلي والعشائري ليست لديه أية علاقة مع السلوك الإنتخابي حسب أفراد العينة المقاطعين، وهو مايتفق كذلك مع وجهة نظر أفراد العينة المشاركين، وذلك بنسبة:**67.1%** ، ويمكن تفسير هذه النتائج بمايلي:

- أن فئة الشباب تمتلك مستوى كبير نسبيا من التعليم الرسمي مقارنة مع الأجيال السابقة، مما مكنها تجاوز وتخفيف إرتباطهم بالولاءات والإنتماءات العشائرية والقبلية.

- إن التفاوت بين الأجيال جعل الأجيال الأصغر سنا تتمرد على الأجيال الأكبر، وذلك بحكم التطورات الإجتماعية التي شهدها المجتمع الجزائري، ويفسر ذلك الأوضاع التي تعايشها هذه الفئة تجعل إهتمامها منصبا أكثر حول تحصيل القوت اليومي.

إضافة إلى ذلك نجد عدم إرتباط السلوك الإنتخابي لهذه الفئة من أفراد العينة بالتجند لمترشح معين ، وهو مايوضحه الجدول رقم**40**:

الجدول رقم40 : علاقة الولاء القبلي والعشائري بالتجند لصالح المترشحين لدى المقاطعين

السؤال		التكرار	النسبة
علاقة الولاء القبلي والعشائري بالتجند لصالح المترشحين	**نعم**	**25**	**%32.9**
	لا	**51**	**%67.1**
المـــجمـــــــــوع		**76**	**%100**

حيث أشارت هذه الفئة وبنسبة **67.1%** إلى أن هذا الولاء(القبلي والعشائري) لايجندهم لصالح مترشح معين، وهو مايمكن تفسيره بمايلي:

- إن عدم إرتباط الولاء القبلي والعشائري بالتجند لمترشح لدى هذه الفئة من أفراد العينة المقاطعين ينم عن التمفصل والنفور الكبير بين هذه الفئة وأهم جوانب العملية الإنتخابية والمتمثلة في الحملة الإنتخابية.

- إن غياب الإرتباط بين الولاء العشائري والتجند تؤكده إجابة السؤال السابق والمتعلق بإرتباط السلوك الإنتخابي بمعرفة المترشح ، حيث يؤكد مانسبته **82.9%** أن هذه العلاقة لاتؤثر على سلوكهم الإنتخابي.

في حين يجب أن لانتجاهل النسبة المتبقية والتي تمثل مانسبته:**32.9%** من أفراد العينة المقاطعين الذين أكدوا على إرتباط سلوكهم الإنتخابي بولاءات عشائرية وقبلية، مما يؤكد على أن سبب المقاطعة حسب هذه الفئة جاء نتيجة لضغوطات ممارسة من قبل تلك البنى التقليدية على الناخب ، ويمكن تفسير هذه النتائج بمايلي:

- غياب دور المجتمع المدني في تكريس منطق المواطنة وتعزيز تماسك البناء الإجتماعي، فسح المجال لباقي المؤثرات التقليدية للسيطرة على توجهات الناخبين السياسية.

– إن هذا الوضع تؤكده الإجابة عن سؤال سابق يتعلق بالتنشئة السياسية ،إذ وجدنا أن الأسرة مازالت البناء الأساسي في تشكيل الوعي السياسي لدى أفراد العينة، مما يجعلهم في ولاء وطاعة لما ترتبط به هذه الأسرة من ولاءات تتسم بالتقليدية.

– تؤكد هذه النتيجة على تعزيز هذه الفئة لقيم تقليدية تقوم على الزبونية والمحسوبية والولاءات والإنتماءات القبلية والعشائرية، وهو مايكشف عن سيادة ثقافة الرداءة التي تفضل هذه القيم عوض عن قيم حداثية قوامها المشاركة الفعالة في بناء المجتمع والوطن.

2–ترتيب المحددات السوسيوإقتصادية للمقاطعة الإنتخابية:

الجدول رقم41: ترتيب المحددات السوسيوإقتصادية للمقاطعة الإنتخابية

السؤال		التكرار	النسبة
ترتيب المحددات السوسيوإقتصادية للمقاطعة الإنتخابية	**عدم الإلمام بحيثيات العملية الإنتخابية**	12	%15.8
	الظروف المهنية	10	%13.2
	لايدخل ضمن إهتماماتك	54	%71
المجمـــوع		76	%100

يوضح الجدول رقم(41) أن المحدد الأساسي الدافع للمقاطعة الإنتخابية في هذا الإطار لدى أفراد العينة المقاطعين هوغياب الإهتمام بالعملية الإنتخابية، وذلك بنسبة:**71%** من أفراد العينة المقاطعين، إضافة إلى أن عدم إلمام هذه الفئة بحيثيات العملية الإنتخابية جاء في الدرجة الثانية وذلك بنسبة:**15.8%**، ويمكن تفسير هذه النتائج بمايلي:

– إن عدم إشباع العديد من الحاجات الهامة المتعلقة بهذه الفئة، جعلها لاتهتم بالمشاركة في العملية الإنتخابية.

– إن توجه هذه الفئة للمقاطعة الإنتخابية وغياب إهتمامها ينم عن غياب وغموض المعلومات المتعلقة بالقضايا الأساسية التي تهم هذه الفئة.

– إن نقص الحوافز للإهتمام بالمشاركة الإنتخابية جعل هذه الفئة لاتهتم بهذا الجانب.

– إن عدم إلمام هذه الفئة بالعملية الإنتخابية يمكن تفسيره على أنه إنعكاس لغياب إهتمام هذه الفئة بالعملية الإنتخابية.

– إن هذه النتيجة مؤشر على ضعف الدور التوعوي لمختلف مؤسسات النظام السياسي بحيثيات العملية الإنتخابية.

– إن الحالة المهنية لأفراد العينة المقاطعين جعلتهم لايقيمون أملا في العملية الإنتخابية كوسيلة لحل المعضلات الإجتماعية والإقتصادية التي تعاني منها هذه الفئة.

– إن المقاطعة الإنتخابية لهذه الفئة من أفراد العينة يمكن تفسيرها بالنظر للضغوط الإجتماعية التي تمارس عليها، فنتيجة للأوضاع المعيشية السائدة فقد تكون هذه الفئات أكثر تأثرا بالضغوط التي قد تفرضها مختلف المؤسسات كالأحزاب وسائل الإعلام...الخ.

2– مستقبل المشاركة الإنتخابية لدى أفراد العينة المقاطعين:

الجدول رقم42: مستقبل المشاركة الإنتخابية لدى أفراد العينة المقاطعين

السؤال		التكرار	النسبة
المشاركة الإنتخابية في الإنتخابات الرئاسية2009	**نعم**	40	%52.6
	لا	36	%47.4
المـــجمـــــــــوع		76	%100

يتضح من الجدول رقم(42) بأن نسبة معتبرة أفراد العينة المقاطعين في الإنتخابات التشريعية والمحلية 2007 والتي قدرت بـــ 52.6% أبدوا إستجابة نحو المشاركة في الإنتخابات الرئاسية 2009 ويمكن تفسير ذلك بمايلي:

– الحملة الدعائية والتعبوية الواسعة التي يمارسها النظام السياسي لنشر ثقافة المشاركة حيث شهدنا مستوى تعبئة شمل مختلف الجمعيات المدنية ووسائل الإعلام وحتى إستغلال الجامعة لتحفيز المواطنين على المشاركة الإنتخابية في رئاسيات 2009.

– أن الإنتخابات الرئاسية عادة ماتصحبها حملة مثيرة تقوم بالتركيز على القضايا المهمة المتعلقة بالمواطن وخصوصا فئة الشباب، مما يدفع هؤلاء للمشاركة بقوة في هذه الإنتخابات.

– إن هذه النتيجة هي مؤشر إيجابي على تغير في السلوك الإنتخابي لدى هذه الفئة وذلك بالنظر للإهتمام الذي أبداه النظام السياسي بالجانب الإقتصادي والإجتماعي لفئة الشباب.

– إن التطور والإنتعاش الذي شهده الإقتصاد الجزائري في السنوات الأخيرة إنعكس على واقع التشغيل الذي زاد ولو بوتيرة نسبية، وهومايفسر توجه هذه الفئة للمشاركة الإنتخابية.

في حين أنه لايمكن أن نهمل التوجه الآخر لباقي أفراد العينة من المقاطعين وذلك بنسبة معتبرة أيضا قدرت بـــ: 47.4% ويمكن تفسير هذه النتيجة بمايلي:

– إن إستمرار السلوك الإمتناعي لدى هذه الفئة من أفراد العينة يكشف عن إستمرارية التردي الذي يميز الوضع الإجتماعي والإقتصادي لهذه الفئة.

– إن هذه النتيجة تكشف أن هذا السلوك الإمتناعي أصبح سلوكا راسخا قائم على وعي يحمل توجها سلبيا نحو النظام السياسي.

خلاصة الفصل الثالث:

تم في هذا الفصل المعالجة الإمبريقية للسلوك الإنتخابي على ضوء الإنتخابات التشريعية والمحلية 2007، من خلال دراسة ميدانية شملت عينة من الناخبين الشباب ببلدية قمار ولاية الوادي، حيث تم التطرق لمختلف الإجراءات المنهجية المتعلقة بالدراسة الميدانية المرتبطة بالإستبيان وكذا خصائص عينة الدراسة.

أما فيما يخص الشق العملي للدراسة فقد تم التركيز على أهم محددات المشاركة الإنتخابية، وهنا يمكن إبداء عدة ملاحظات:

-ريادة الأسرة في إطار عملية التنشئة السياسية على حساب مؤسسات من المفترض أن تلعب دورا أكبر كالأحزاب السياسية، وهو ماإنعكس على مستوى الوعي السياسي للأفراد الذي يرتبط من ناحية أخرى بالمشاركة الإنتخابية.

- التأثير الكبير لنمط الثقافة السياسية على نظرة أفراد العينة للعملية الإنتخابية،والسعي نحو المشاركة الإنتخابية.

- غياب وضعف المعرفة بالمترشحين للإنتخابات لدى أفراد العينة المشاركين.

- أهمية ودور العامل التنظيمي للعملية الإنتخابية في حفز أفراد العينة على المشاركة الإنتخابية.

-الإرتباط النسبي للسلوك الإنتخابي لدى أفراد العينة المشاركين بالنزعة القبلية والعشائرية، وهو ماينم عن عجز النظام السياسي في بناء ثقافة مشتركة تقوم على الولاء الوطني.

-الإرتباط الوثيق بين المستوى المعيشي القائم والتوجه نحو المشاركة الإنتخابية.

في حين أن العوامل الدافعة للمقاطعة الإنتخابية تمثلت في:

-نمط الثقافة السياسية لدى أفراد العينة المقاطعين ينم عن توجه سلبي لهؤلاء تجاه النظام السياسي.

- غياب الثقة في فعالية الصوت الإنتخابي لدى أفراد العينة دفعهم للمقاطعة الإنتخابية.

-عدم الثقة في الإدارة الإنتخابية وغياب فعاليتها ساهم في دفع هذه الفئة من أفراد العينة للمقاطعة الإنتخابية.

- تدني المستوى المعيشي لهذه الفئة جعلت المشاركة الإنتخابية تحتل آخر إهتماماتها.

ABBYY PDF Transformer 2.0 Click here to buy www.ABBYY.com

الخـــــــاتمـــة

لقد تم من خلال هذه الدراسة معالجة موضوع يكتسي أهمية بالغة في مجال التحليلات السياسية المقارنة، والمتعلق بدراسة السلوك الإنتخابي، وقد إتضح مدى تشعب هذا الموضوع وتداخله بإعتبار أنه يخضع للعديد من المحددات البيئية المتشابكة، والمتعلقة خصوصا بعوامل البيئة الداخلية للنظام السياسي بمختلف مستوياتها السياسية والقانونية والسوسيوإقتصادية، وكذا كونه يندرج ضمن أحد أبرز النشاطات السياسية ويتعلق الأمر هنا بالمشاركة السياسية.

حيث تبين من خلال الدراسة أن المشاركة الإنتخابية تعتبر الصورة الأساسية والأفضل والأكثر فاعلية لتحقيق المشاركة السياسية، بما تتيحه من إمكانية للترشح وممارسة للنشاط السياسي، كما أنها تحتل موقع القلب في إطار المشاركة السياسية.

والواقع أن قياس مستوى المشاركة الإنتخابية ماهو إلا ترجمة لأفعال وسلوكات الناخبين، التي اتضح بأنها تعبر عن كافة أشكال التصرفات والأفعال التي يبديها الأفراد خلال موعد إنتخابي معين.

وتتداخل في تشكيل السلوك الإنتخابي مجموعة من العوامل ترتبط أساسا بالبيئة الداخلية للنظام السياسي السائد، التي تم تحليلها على المستوى السياسي من خلال بيان أثر التنشئة والثقافة السياسية وأداء المؤسسات السياسية على السلوك الإنتخابي، في حين تم الإهتمام بالجانب التنظيمي والقانوني للعملية الإنتخابية وذلك طبقا لطبيعة النظام الإنتخابي وكذا مستوى فعالية الإدارة الإنتخابية.

أما على المستوى السوسيوإقتصادي فقد تم تحليل العلاقة بين الولاء القبلي والنظام التعليمي والمستوى المعيشي ومستوى المشاركة الإنتخابية.

لتفعيل هذا الإطار النظري تم إجراء دراسة ميدانية إستهدفت دراسة السلوك الإنتخابي في تشريعيات ومحليات 2007 من خلال عينة من الناخبين الشباب ببلدية قمار ولاية الوادي.

ABBYY PDF Transformer 2.0 Click here to buy www.ABBYY.com

إستنادا إلى ماتقدم وترتيبا عليه فإنه يمكن الخروج بمجموعة من النتائج على المستويين النظري والتطبيقي:

على المستوى النظري:

-أن السلوك الإنتخابي يتم ضمن منظومة نسقية متكاملة ومترابطة مع مجموعة من النظم الفرعية (الإقتصادية، الإجتماعية، الثقافية) وهومايؤكد الإرتباط الوثيق للسلوك الإنتخابي بالبيئة الداخلية للنظام السياسي.

- إرتباط السلوك الإنتخابي بالتوجهات الأساسية للأفراد ومدى قوة أو ضعف ثقتهم في النظام السياسي وتتحدد درجة هذه الثقة من خلال عملية التنشئة السياسية التي تفرز بدورها أنماطا معينة للثقافة السياسية، إضافة إلى مدى فعالية أداء المؤسسات السياسية، لذا فإن تراجع وضعف ثقة الأفراد في النظام السياسي سوف يدفع نحو مستوى عالي من العزوف الإنتخابي.

- تأثر السلوك الإنتخابي بمستوى الفعالية التنظيمية للعملية الإنتخابية، وذلك كون إهتمام النظام السياسي بإيجاد نظام إنتخابي توافقي وعادل إضافة إلى توفير جميع المستلزمات التنظيمية بإجراء إنتخابات شفافة سوف ينعكس على مستوى مشاركة الأفراد في العملية الإنتخابية.

- الدور البارز للأوضاع السوسيوإقتصادية في تحديد نمط السلوك الإنتخابي، فضعف وغياب إهتمام النظام السياسي بالأوضاع السوسيوإقتصادية للمواطن سوف يعكس توجها نحو تزايد مستوى المقاطعة الإنتخابية.

على المستوى الميداني:

- يتأثر السلوك الإنتخابي لدى المواطن الجزائري على ضوء أفراد عينة الدراسة المنتمين لبلدية قمار ولاية الوادي، بحسب درجة ومستوى ثقتهم في النظام السياسي الجزائري ، فالمشاركين في الإنتخابات التشريعية والمحلية2007، تبين أن لديهم توجه إيجابي تجاه النظام الجزائري، وذلك

ABBYY PDF Transformer 2.0 Click here to buy www.ABBYY.com

بإعتبارهم المشاركة الإنتخابية جزء من إحترام القانون ومن واجبات الإلتزام المدني ، في حين أن المقاطعين للعملية الإنتخابية لديهم توجه سلبي وثقة ضعيفة في النظام الجزائري تجسدت من خلال اللاثقة في العملية الإنتخابية، وإعتبارها جزء من المغالطات التي يديرها النظام السياسي وهوماينم عن أزمة ثقة وشرعية يعيشها النظام السياسي الجزائري.

– تأثير الجانب التنظيمي للعملية الإنتخابية في الجزائر على السلوك الإنتخابي للمواطن الجزائري، وذلك على ضوء أفراد عينة الدراسة، فمن ناحية نجد أن المشاركين في العملية الإنتخابية يرون أن النظام الجزائري إستطاع من خلال العملية الإنتخابية منح مجال لحرية الإختيار وتمكين المواطن من إبداء رأيه،في حين أن عدم الثقة في الإدارة القائمة على تنظيم العملية الإنتخابية في الجزائر وإستمرار عمليات التزوير دفعا جزء كبيرا من المواطنين الجزائريين إلى مقاطعة العملية الإنتخابية وذلك حسب العديد من أفراد عينة الدراسة المقاطعين للإنتخابات التشريعية والمحلية 2007 .

– قوة الإرتباط بين العوامل الإجتماعية والإقتصادية والسلوك الإنتخابي للمواطن الجزائري، حيث نجد أن المستوى المعيشي للمواطن الجزائري بصفة عامة ، ولأفراد عينة الدراسة من المشاركين في العملية الإنتخابية ساهم بشكل كبير في دفعهم للمشاركة الإنتخابية، في حين أن نفس هذا الوضع دفع العديد من المواطنين الجزائريين وبعض أفراد عينة الدراسة بالتحديد إلى التوجه نحو مقاطعة العملية الإنتخابية.

في الأخير يمكن تقديم مجموعة من التوصيات قد تفيد النظام السياسي الجزائري في ضبط وعقلنة السلوك الإنتخابي للأفراد وتتمثل فيمايلي:

– ضرورة الإهتمام بالوضع الإقتصادي والإجتماعي للأفراد وتحسينه، فالمؤشرات الحالية تدل على تفاقم هذا الوضع، لذا فإن الإهتمام بهذا الجانب كفيل بتحفيز مسار المشاركة الإنتخابية العقلانية.

ABBYY PDF Transformer 2.0 Click here to buy www.ABBYY.com

– يجب على النظام العمل على إسترجاع ثقة المواطن، هذه الثقة التي تراجعت نتيجة لمجموعة من الحركيات تتعلق بسيرورة النظام السياسي الجزائري، وذلك من خلال العمل على بناء قيم إيجابية تحفز على المشاركة وتقضي على ثقافة اللامبالاة التي تكرس الرداءة واللاإهتمام.

– العمل على التنظيم المحكم للعملية الإنتخابية عبر مراحلها الثلاث(القبلية، الآنية، البعدية) من خلال إيجاد نظام إنتخابي فعال وكذا إدارة إنتخابية تتمتع بالإستقلالية والفعالية التنظيمية الشيء الذي يحفز مسار المشاركة الإنتخابية.

– العمل على إشراك فعاليات المجتمع المدني بما لها من إسهام أساسي في توعية المواطن وتكريس ثقافة المشاركة الإيجابية.